«سلسلة الأقارب والطفل في المجتمع الشرقي المعاصر»

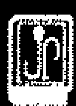
مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل

دراسة سيكولوجية
تتناول الطفولة بشكل عام

دكتوره كريستين نصار

(الجزء الخامس)





جروس برس

مواقف الأسرة العربية
من اضطراب الطفل

«سلسلة الأقارب والطفل في المجتمع الشرقي المعاصر»

مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل

دراسة سيكولوجية
تتناول الطفولة بشكل عام

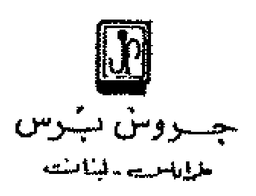
دكتوره كريستين نصار

(الجزء الخامس)

جروس برس

الطبعة الأولى

١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م



فاكس: ٠٠١ ٢١٢٤ ٧٨٢٧٩٠

الفهرست

الجزء العملي

مقدّمة :

الاهتمام بدور الأسرة ووظيفتها حيال الطفل ليس مستحدثاً بل تعود جذوره إلى العصور الغابرة حيث نجد بحوثاً متعدّدة تطرّقت، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى هذا الموضوع. لكن، رغم ذلك، بقيت هذه النقاط غير واضحة إذ أنّها لم تستنفد حقّها من الدراسة وعلى كل المستويات (المستوى التجريبي ـ الميداني منها بشكل خاص) هذا من جهة، ولأن الأسرة تعكس مجمل الأوضاع (السياسية، الدينية، الاجتماعية ـ الثقافية، الايديولوجية، . . .) السائدة في المجتمع إذ تجسّد هذه الأوضاع ومختلف التطوّرات الحاصلة فيه من جهة أخرى. بمعنى آخر، ليس هناك دراسة أسريّة، مهما بلغت درجة علميّتها وموضوعيّتها، تبقى صالحة ومتلائمة مع المجتمع عبر الزمان والتغييرات الحاصلة فيه؛ لذا ينبغي القيام، دائماً، بدراسات حاليّة ـ معاصرة. ينطبق هذا القول على مجتمعات العالم الغربي؛ أمّا مجتمعات العالم الثالث (والعالم العربي بوجه خاص) فإنّها تفتقر، أصلاً أي في الماضي كما في الحاضر، لهكذا أبحاث تتناول شؤون الأسرة ومعطياتها.

ومع ذلك، فقد أصبحت دراسات كهذه حاجةً ملحّه ومعاصرة لعدّة أسباب يبقى أهمّها: ـ ضرورة الكشف عن طبيعة العلاقات المتوجّب إقامتها، ضمن الإطار الأسري، بين الأهل والطفل، وبالتالي: ضرورة معرفة مقدار تدخّل هؤلاء (أي الأهل) في بناء شخصيّة طفلهم ودون تطرّف حتى يكون تدخّلهم هذا عاملاً إيجابيّاً يساهم في نمو هذا الأخير وتطوّره السليمين فيسهمون، بذلك، في بلورة قدراته واستعداداته الفطريّة.

ـ عدّ الأسرة أوّل نواة اجتماعية وأهم النظم البنيويّة المؤثّرة في تشكيل البناء الاجتماعي واستمراريته وفاعليّته وديناميكيّته؛ فنماذج التنشئة التي تعتمدها الأسرة والأطر الفكرية والأخلاقية التي تسودها تؤثّر، في الحقيقة، في تنظيم الإطار الاجتماعي للعلاقات السائدة بين مختلف العناصر المكوّنة للمجتمع الأكبر وتحدّد، بمقدار كبير، الشخصية القاعديةPersonnalité de base التي يتّسم بها الفرد والمجتمع الذي يضمّ هذا الفرد إلى جانب أمثاله من الأفراد. بكلمة مختصرة نقول: ترسم الأسرة الخطوط العريضة للعلاقة القائمة (نوعاً وكمّاً) بين أفراد المجتمع بعضهم مع بعض وبينهم وبين جغرافية بلادهم بمختلف مواردها الطبيعية التي تشكّل المورد الطبيعي والعماد الأساسي لاستمراريّتهم خصوصاً في ظل حضارة القرن العشرين الحالية.

يُضاف إلى كل ذلك أهميّة الأسرة (بمفهومها المعاصر) المتزايدة في تثبيت السمات الجوهرية المكوّنة لشخصيّة الطفل التي، تتفاعل مع مقوّمات الرعاية والتنشئة المقدّمة من قِبَل الأسرة والتي ترافق تكوين الطفل المستمر أثناء قيامه بمختلف النشاطات والتحوّلات المتنوّعة الأطر (أي النفسية منها والعقلية والاجتماعية والعاطفية. . .) بهدف تأمين استمراريّته وتثبيت ذاته ككيان مستقل ومرتبط في الوقت نفسه بالمجتمع ارتباطاً وثيقاً وفاعلاً.

للأسرة، في الواقع، دور مؤثّر وهام في بلورة الشخصية (الجماعية والفردية) وفي مساعدتها على إحداث التغيير والتحويل الضروريين في الصفات الذاتية والموضوعيّة أثناء اجتيازها (أي الشخصية) مختلف مراحل تطوّرها وبشكل خاص لدى تعرّضها لمواقف أو وضعيّات تتطلّب منها القيام بعمليّة التوافق مع مستجدّات هذه المواقف ومن ثمّ، إحداث التغيير المناسب كي تتجاوزها. وهذا التغيير يشكّل، في الواقع، حجر الزاوية في تغيير المجتمع برمّته بعد انتقاله من مرحلة تاريخية حضاريّة معيّنة إلى مرحلة أخرى تتميّز بالتقدّم والتشعّب والديناميكية والفاعلية أو، من وضعيّة وطنيّة معيّنة إلى وضعيّة أخرى تفرضها مثلاً معايشة المجتمع لأحداث حرب معيّنة تُحدِث الخلل في توازن نفوس ابنائه وفي عمليّة انبناء متكامل للشخصية (الفرديّة والجماعيّة في آن معاً).

في الحقيقة، شكّل تأثير دور الأسرة الهام في حياة الفرد وفي بلورة تطلّعاته وأمانيه، (خصوصاً من حيث قابليّتها للتنفيذ)، في عمليّة التحوّل الحضاري والتاريخي وفي عمليّة إعادة بناء النفوس، الدافع الأساسي لتقديمنا الكتاب الحاضر المخصّص للأسرة كحصيلة خبرة ودراسة موضوعيّتين عشناهما ضمن إطار المجتمع الشرقي بشكل عام واللبناني بشكل خاص: تكمن الخبرة في إتّصالنا الطويل الأمد بالأهل وبالطفل نتيجة ممارستنا لمهنتنا العياديّة النفسيّة والتدريس ضمن الإطار الجامعي بوجه خاص، وفي المحاضرات التي قمنا بها ضمن إطار مجتمعنا (في قرانا ومدننا) بناءً على دعوات وجّهتها لنا النوادي والرابطات الثقافية المحليّة حيث أتيح لنا التفاعل مع هواجس الآباء والأمّهات وتساؤلاتهم بوجه عام. أمّا الدراسة فتكمن في البحوث العلمية التي قمنا بها ضمن إطار تخصّصنا والتي تناولنا فيها: علاقة الطفل بوالديه (بوالده) بشكل خاص)، طبيعة هذه العلاقة وتطوّرها عبر مراحل الطفولة وطبيعة دور الأهل كعامل يبث الطمأنينة في نفس الطفل المرهقة نتيجة الأحداث اليوميّة الحياتية يُضاف إليها أحداث الأزمة اللبنانية التي تعايشها منذ سنين ولا تزال حتى اليوم تنوء تحت ثقلها.

والمجتمع العربي، فضلاً عن ذلك وبشهادة مجمل العاملين في مضمار الأسرة وتطوّر مراحل الطفولة، يفتقر إلى كتب علميّة متكاملة الأطر تضم مساهمات علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء الانتروبولوجيا العرب مع أن اعمالاً متكاملة علميّة كهذه هي ضرورية لإلقاء الضوء على التحوّلات الحاصلة على صعيد الأسرة العربية ولبلورة إطارها العلمي والموضوعي. نتوقّف هنا عند ملاحظة أبداها الدكتور زهير حطب حول الخلط الحاصل بين ما هو معتقدي إيماني وبين ما هو علائقي اجتماعي أي بين ما هو ثابت وبين ما هو قابل للتحوّل من أمور الدين، الذي وقع فيه مجمل دارسي الأسرة العربية، فهو يقول: «إن المهتم أو الدارس لأوضاع الأسرة العربية بشكل عام، يجد أن المنشورات التي تتحدّث عن المواضيع الأسرية وما استجدّ في ميدانها من ظاهرات، ينطلق معظمها من مقولات ومسلّمات دينية، أو متأثّرة إلى درجة بعيدة بالقوانين

والتنظيمات الإسلامية الموضوعه. ولقد لجأ معظم هذه الدراسات إلى المبادىء الدينية الكبرى، يستقوي بها ليُظهر خطأ مظاهر التطوّر اللاحق بالأسرة، بعد أن أقلق ذلك اصحابها فحكموا على التطوّر بالخسران وبالنتيجة تحدّدت هذه الدراسات قبل أن تبدأ وبدأت من حيث يجب أن تنتهي. . . »[1]. لذا رأى د. حطب أن تخليص الأسرة العربية من مشاكلها ومعالجة القضايا المطروحة فيها لا يمكن أن يتحقّقا إلاّ إذا طرأ عند الناس، والعلماء منهم بشكل خاص، تغيّر نوعي في طبيعة وعيهم للأسباب الحقيقية المؤدّية لإحداث التحوّلات؛ فتُرجع كل ظاهرة إلى أسبابها، وكل سبب إلى جذوره وظروف انطلاقه. عندها، فقط، يمكن فصل ما يتعلّق بالإيمان والعقائد وهو يتمتّع بصفة «الثبات والديمومة (لا بل والقداسة)» عن «النظم التي تحكم علاقات الناس فيما بينهم، في ظلال الدين والتشريعات التي يسنّها»؛ وما هذه الأخيرة سوى تنظيمات ومواقف تمّ التوصّل إليها عن طريق الاستنباط أو القياس أو الاجتهاد، وهي تستند إلى حيثيّات تتّصف بالتطوّر والتبدّل لا بالثبات. لذا ينبغي تعديلها، حتماً على ضوء عودة واعية إلى الجذور التاريخية والاجتماعية تسمح بفهم القضايا المطروحة على الساحة المعاصرة للبحث والسائدة في الأسرة العربية لأن العالِم، عندها، يكون قد استعرض المراحل التي مرّت بها التشكيلات الاجتماعية للأسرة العربية وصولاً إلى اشكالها المعاصرة. وهكذا يمكنه المساهمة، بشكل علمي فعّال، في تبيان المواقف الحقيقية للأسرة العربية المعاصرة من نمو الطفل وإمكانيّات حدوث الاضطراب في نفسه وكيانه وبالتالي في كيان المجتمع.

هذا ويمكننا تأكيد ازدياد خطورة وضع الافتقار الذي يعاني المجتمع والأسرة العربيّان في ما يختص بدراسات علمية وعملية تتناول قضاياهما المعاصرة في ظل الوضع الحضاري المحيط بالإنسانية التي تواجه اليوم معركة حضاريّة فاصلة عليها أن تخوضها إذا شاءت تجاوز الوضع الحالي الخطِر المسيطر عليها حيث يترتّب على مجمل أفرادها وشعوبها، في هذه المرحلة الفريدة من مراحل

---

(١) د. حطب (زهير)، «تطوّر بُنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة»، معهد الانماء العربي (فرع لبنان)، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ٦.

التاريخ البشري، واجبات نوجز أهمّها بما يأتي:

ـ العمل الدؤوب والمستمر للمحافظة على السلام العالمي المهدَّد اليوم بالفناء بفعل حضارة القرن العشرين المتميِّزة، خصوصاً، بشدّة فعالية أدوات القتل والتدمير التي استنبطها الدماغ البشري.

ـ العمل الواعي والجدّي لتنمية الوعي الإنساني والتنظيم العالمي، وبوجه خاص لتضييق الفوارق بين الشعوب، خاصّة أنها مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً في ظل زوال المسافات والحواجز الذي جمع مصائرها في مصير واحد؛ بمعنى آخر، لم يعد من المقبول أو من الممكن بقاء العالم منقسماً إلى جبهة مستعبدة مستعمرة وجبهة مستعبِدة مستعمِرة أو أن يموت العديد بسبب الجوع والحرمان في حين تبدّد القلّة مجمل الموارد والثروات. لقد آن الأوان ليدرك العالم جميعاً (العالم المتحضّر والعالم الثالث على حدّ سواء) أن تخلّف أحدهما عن الآخر المتزايد يوماً بعد يوم، لهو مصدر قلق وخطر هائلين على البشرية جمعاء لا على بعض شعوبها دون الأخرى. وما يزيد هذا الخطر حدّة يكمن في عجز المنظّمات العالمية، التي إنّما أوجِدَت لضمان حقوق الجميع وبشكل خاص حقوق المستضعفين في الأرض، عن درء مخاطر القوى المسيطرة عن الشعوب الضعيفة؛ لكن أنّى لها ذلك وقد سيطرت عليها الدول القويّة وسخّرتها لمصالحها وبلوغ مآربها وشرعنة افعالها؟

ـ ضرورة إحداث تبدّل جذري في المواقف العقلية والضميرية خصوصاً في ظل الوسائل والإمكانات التي تملكها الشعوب (المتسلّطة والمقهورة في آن معاً) اليوم من فعل وأثر سلبيين: الأولى بامتلاكها وسائل النفوذ والسيطرة والثانية لكون التاريخ ينبئنا بأن الدعوات الإصلاحية التي هزّت، في الماضي، كيان الإنسانية ورفعتها إلى أسمى المنازل، لم تأتِ من الشعوب المتسلّطة بل من الشعوب الضعيفة والمغلوب على أمرها بفعل دعوات المصلحين والمفكّرين والفلاسفة لها لتبديل ذهنيّة السلوك والعصر فأحدث ذلك تبدّلاً جذرياً ما لبث أن بدّل العالم بأسره.

بهذا التبدّل نعني ضرورة تفتّح ذهنيّة الشعوب المغلوبة على أمرها، إن

عاجلاً أو آجلاً، على كل نور وخير، مهما يكن مصدره، وتبدّل ذهنيّة الشعوب المسيطرة من شهوة الاغتصاب إلى شهوة العطاء والمشاركة، من الأنانية والتمركز حول الذات إلى الإحساس بالآخرين والاعتراف بحقوقهم، من اللجوء لشتّى الوسائل الكفيلة بتوصيلها إلى غايتها من الاستعمار والاستغلال إلى الإحساس بضرورة توفير العدل والإخاء واحترام الكرامة الإنسانية، هذا إذا شاءت الحفاظ على مكانتها العالمية وإلاّ فلها من التاريخ عبرة ومن الامبراطوريّات التاريخية السابقة وسقوطها درسٌ كفيل بتنبيهها وإيقاظها على خطورة ما يترقّبها في المستقبل...

هذا فيما يختص بالواجبات الملقاة على عاتق الشعوب جمعاء، ويتفرّع عن هذه الواجبات حاجات أخرى عديدة لا سبيل لتفصيلها الآن؛ أمّا بالنسبة إلى الشعوب العربية فيمكن القول إنها، في ظل الوضع الحضاري المعاصر الخاص بها، ملزمة بهذه الواجبات وبأخرى خاصّة بها نتيجة معاناتها من مشاكل وقضايا تشدّها إلى الماضي ولا سبيل لها، للسير في الركب الحضاري المعاصر إلاّ بوعي مشكلاتها وحلّها؛ فأوّل مشكلة تعاني منها هذه الشعوب هي مشكلة التخلّف بمختلف نواحيه، ويمكن معها القول أنّه: إذا كان التحضّر هو تحرّر الإنسان فمعنى تخلّفها يكمن في أنها لم تجز بعد ما جازته الشعوب التي سبقتها في هذا المضمار. لا بل يفصلها عن هذه الشعوب مدى طويل سيزداد ما لم تبذل أقصى جهودها وطاقاتها لتقصيره ومن ثمّ إزالته.

ومظاهر تخلّف هذه الشعوب العربية عديدة وتشمل مختلف نواحي الحياة ومختلف مقدّرات الشخصية (الجماعية والفردية) نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: العجز الواضح في استغلال الموارد الطبيعية رغم غنى أرضها بالمواد الخام، هزال التنظيم (الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري) المتسبّب، بمقدار كبير، عن استمرار عجزها التقني والتنظيمي بوجه عام، الخضوع لشتّى صنوف التحكّم الاستعماري الخارجي والاستغلال الداخلي...

أمّا مصدر كل ذلك فيكمن في: ـ ركود عقل الإنسان العربي نتيجة تعاون عوامل تسلّط وقهر خارجية مع عوامل تفكّك وانحلال داخليّة طيلة أجيال

مديدة، كُبتت خلالها فاعليّته العقلية وحيويّتها فارتضى بالحال الذي كان عليه وأضاع طموحه وأصبح فريسة العلل والأمراض (النفسية بشكل خاص)... بينما يجدّ عقل الإنسان الغربي وينشط في هذا المجال... وهكذا تزداد الفوارق بين الاثنين، يوماً بعد يوم.

ـ افتقار هذا الإنسان لسمة المصارحة مع الذات ونقدها؛ يمكن تطبيق المثل السائر عليه «يرى القشّة في عين غيره ولا يرى الجسر في عينه هو»: من السهل نقد الآخرين وإلقاء اللوم عليهم وتحميلهم التبعات والمسؤوليّات، لكن مجابهة الذات ومحاسبة النفس وتحمّل التبعات تبقى الأشد عسراً والأبعد منالاً؛ ومع ذلك يستحيل تحقيق أي إبداع أو حضارة بدون تميّز العقل بسمة النقد الذاتي الذي يشكّل دليل نضج وقدرة وثقة.

ـ افتقاره للإيمان الفعلي والعمل الجادّ الهادف للمشاركة في الفعل الحضاري واكتفاؤه، على العكس، بتنميق الكلام والتعبير المجرّد من فحواه وفاعليّته؛ ولا يمكن التغلّب على التخلّف بالاكتفاء بالشعارات دون الاندفاع والعمل الجديّين،

ـ وكل ذلك يتطلّب إيماناً بالعقل وتوقاً إلى الحقيقة؛ بمعنى آخر، على الشعوب العربية الاقتناع بضرورة تسلّحها بأجهزة العلم واكتساب القدرات والمهارات المتنوّعة التي تمكّنها من استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية وتنظيمها، لا الإكتفاء، كما هو الحال عندها، باستيراد اكتشافات سواها من الشعوب. وبغير اكتسابها للمعرفة التطبيقية والنظرية الضرورية لاكتساب المهارة والقدرة على الاختراع والإبداع ولامتلاك ناحية العلم، يبقى انسانها عبداً للخارج وللدماغ المحرِّك له...

وخطر ذلك يكمن في التنشئة (العائلية والمدرسية والاجتماعية) التي يتلقّاها الإنسان العربي منذ ولادته وطيلة مراحل طفولته، والتي تتّسم بخصائص أقل ما يُقال فيها إنّها تتّصف بالتخلّف (من قتل للشخصية وترويضها على الامتثال والخضوع والرضوخ لكل ما هو سلطة عليا...).

تجاه مختلف القضايا والأوضاع الحضارية المميّزة للمجتمع العربي ـ الشرقي المعاصر، لا يسعنا سوى دقّ جرس الإنذار لعلّ عقل الإنسان العربي يهبّ من رقدته التي طال أمدها فيسعى لتحرير ذاته من شتّى مظاهر التخلّف لدى وعيه لما يحيط به من حواجز حضارية مستتبّة في مؤسّساته كافة (بدءاً بالأسرة مروراً بالمدرسة والجامعة وصولاً إلى المجتمع) وإدراكه من ثمّ، ضرورة محاربتها كي يتمكّن من تخطّي مختلف الصعاب والعوائق التي تعترض سير حياته. ولا يتم له ذلك إلاّ إذا تسلّح بالوعي والإدراك للوقائع المحيطة به وطرح عنه، جانباً، لحاف الركود معتمداً، في سبيل تحقيق ذلك، المنهجية العلمية والموضوعية؛ ويعني ذلك ضرورة طرحه لمختلف المشاكل والقضايا التي يعاني منها كما هي قائمة بحد ذاتها أيّ بكل أبعادها فيتقصّى عنها بالتماسه منهج الملاحظة والتبصّر يتبعهما بالتحوّل إلى الاختبار والتجريب وربط كل ذلك بالوقائع.

ونحن، من جهتنا، لن نشذ عن هذا الخط العلمي بل سنتوخّاه طريقاً نسير على هديته في دراستنا للأسرة العربية ومواقفها من اضطراب الطفل حيث نتوقّف عند العائلة اللبنانية كحالة خاصّة نظراً لكونها شكّلت الميدان التجريبي لأبحاثنا العملية. هذا ونضيف أن إدراكنا لدور المجتمع وبوجه خاص الأسرة في خفض احتمالات الاضطراب عند الطفل (ذلك المدماك الأساسي لتكوين أي مجتمع) هو الدافع الأساسي الكامن وراء قيامنا بالمساهمة المتوجّبة علينا في هذا المضمار، علّنا نساهم في بلورة وعي الأسرة العربية للخطورة الكامنة وراء جهلها للوضع الحضاري المسيطر عليها كما وللذيول الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن كل ذلك بالنسبة إلى المجتمع.

ثم إن التوجّه المنهجي العلمي يفترض تحديد ما نحن بصدد دراسته، من هنا كان تخصيصنا الفصل الأوّل من هذا الكتاب للعائلة بشكل عام: كيف تطوّرت عبر الأجيال والقرون وصولاً إلى عهدنا الحالي، ممّا شكّل الجو العلمي الملائم للحديث عن العائلة العربية وتطوّر بناها عبر العصور في الفصل الثاني وهيّأ لنا الإطار المتكامل للحديث عن العائلة اللبنانية وخصائصها في الفصل الثالث الذي يختتم جولتنا النظريّة حول مفهوم الأسرة وتطوّرها ويفتح الباب

مشرعاً أمام الجولة التطبيقية العملية التي تتناول دراسة الاضطرابات التي يعاني منها، فعلاً، الطفل العربي بشكل عام واللبناني بشكل خاص نتيجة المواقف الخاطئة التي تتبّعها الأسرة معه لدى تنشئته ورعايته.

الفصل الأوّل
ماهيّة العائلة وطبيعتها

شدّدنا في كتابنا السابق على ضرورة توفير التوازن داخل العائلة إذا ما شئنا تأمين التوازن النفسي عند الطفل. ما معنى التوازن العائلي؟

الإجابة على هذا التساؤل تبدو، ظاهريّاً، بسيطة وسهلة؛ لكنّها، في الواقع، تتطلّب، كي تكون شاملة وافية، التطرّق لمواضيع أخرى متعدّدة أهمّها: موضوع ثنائي الزوجين (الكوبل الوالدي) والزواج، موضوع العلاقات العائلية القائمة بين مختلف أعضاء الأسرة، موضوع مميّزات مختلف مراحل نمو الطفل وأهميّة دور الأهل في بلورة قدراته واستعداداته الكامنة. سبق أن درسنا، في الكتاب الثالث خصائص ومميّزات النمو عند الطفل وسنعالج، في متن هذا الكتاب، موضوع العلاقات الأسرية وطبيعتها الذي يفترض بحد ذاته التكلّم، وإن بشكل سريع، على الزواج؛ إنّما لإيفاء موضوع الزواج وثنائي الزوجين حقّه من البحث، سنفرد له الكتاب اللاحق (أي الجزء السادس من السلسلة التي نقدّمها للقارىء الكريم).

أوّلاً: تحديد العائلة:

كالعادة، تفرض الضرورة العلميّة تحديد الموضوع وحصره قبل البدء بمناقشته:

١ ـ حصر مفهوم العائلة:

كثيرون، لا بل كثيرون جدّاً، هم العلماء الذين تناولوا من بعيد أو قريب موضوع العائلة بالدرس والتمحيص؛ لن نطيل الحديث بذكر كل ما قيل بل

سنكتفي بعرض سريع لأهمّ ما ورد في هذا الصدد على لسان أهم من اشتغل في هذا المضمار. هناك ملاحظة تجدر الإشارة إليها قبل البدء بتحديد العائلة وتكمن في ما يلي: سنضطر للتركيز على المراجع الأجنبية أوّلاً ومن ثم نأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر المحلية، العربية بشكل عام واللبنانية بشكل خاص، وذلك لأسباب متعدّدة يبقى أهمّها: تأخّر المراجع العربية واللبنانية في الظهور نسبةً للمراجع الأجنبية، قلّتها نسبيّاً، تطلّب فهم الموضوع بشكل وافي الاطلاع على كل ما ورد بشأنه منذ بدء الاهتمام به، انشغال علماء الغرب بموضوع العائلة واهميّتها في بناء المجتمع السليم قبل العرب بزمن طويل. لذا، من الضروري الاطلاع على مختلف مواقف هؤلاء العلماء الغربيين من العائلة كقاعدة تمكّننا من فهم مواقف العلماء الشرقيين منها.

٢ ـ تحديد العائلة:

الإجابة على السؤال التالي: ما العائلة؟ تفترض بحث حاجات الطفل الأساسية بالإضافة إلى دراسة البنية العائلية كيما يتم الإلمام بمجمل العناصر التي تؤمّن شموليّة العائلة[1]. هذا وتجدر الإشارة إلى الواقع الآتي: لقد قدّمت العائلة، عبر مختلف العصور وتنوّع الحضارات، عدداً من المظاهر المختلفة يبقى التفتيش عن قاسم مشترك يجمع بينها عاملاً صعب التنفيذ؛ لكن، على نحو مبسّط، يمكن التمييز بين نمطين هامّين من العائلات:

ـ يركّز النمط الأوّل، أساساً، على أولويّة الرابط البيولوجي (رابطة الدم) ويُسمّى: «الأسرة النواتية»[٢] التي تجمع بين الأب والأم والأطفال. وينجم التناغم الداخلي في هذا النمط العائلي عن الروابط العاطفية القائمة بين مختلف اعضائه. لكن هذا التناغم يبدو، بحد ذاته، سلاحاً ذا حدّين: إن كانت هذه

---

(1) «La famille, si elle n'existait pas faudrait-il l'inventer?», Documents service-adolescence, N; 18, NBV., 1975 (nensuel), Paris.

(٢) نفضّل استعمال مصطلح «النواتية» على مصطلح «النووية» الذي استعمله مجمل العلماء العرب وذلك لأنّ الأوّل يتلاءم مع الدلالة البيانية للكلمة أكثر من الثاني. فالعائلة المصغّرة المقصود بها هنا ما هي سوى نواة للعائلة الكبرى.

الروابط قويّة، متينة ومتماسكة تـأمّن التناغم وإلاّ انفجرت النواة الأسرية وتشتّتت.

ـ أمّا النمط الثاني فهو أكثر اتّساعاً من الأوّل تولى فيه للروابط الثقافية والاجتماعية أهميّة تتعدّى الأهميّة المعطاة للروابط البيولوجية بحيث تُترجم القرابة وصلات القربى عبر نظام من العلاقات يُدرَك على مستوى الأدوار المنسوبة لكل عضو من أعضاء المجتمع.

لكنّ هذا التبسيط لا يُعطي فكرة واضحة عن تنوّع البنى العائلية عبر التاريخ وتعدّد الحضارات وإن أمّن لنا فكرة واضحة وسريعة من شأنها المساعدة على فهم مختلف الانماط الأسرية وربط بعضها ببعض وصولاً إلى النمط الأوّل السائد ضمن إطار الحضارة المعاصرة؛ لذا سنقوم بجولة سريعة ضمن إطار مختلف التحديدات المعطاة للعائلة ومختلف النظريات التي حاولت تفسير تطوّر العائلة البشرية بهدف استكمال الصورة التي من شأنها تفسير الوضع العائلي المعاصر وفهمه:

محاولاتٌ عدّة اقيمت بهدف تحديد العائلة وقد انطلقت، أساساً، من تنوّع البنى الاجتماعية. يدخل تحديد ديفيس[1] ضمن هذا الإطار إذ يقول: العائلة هي عبارة عن منظّمة اجتماعية تتكوّن من أفراد يرتبطون بعضهم ببعض بروابط اجتماعية وأخلاقية ودموية وروحيّة؛ وهذه الروابط هي التي جعلت العائلة البشريّة تتميّز عن العائلة الحيوانية. فالعائلة الحيوانية تفتقر للعنصر «الروحي والأخلاقي والاجتماعي وتخضع لأحكام الغرائز والشهوات والميول البيولوجية غير المضبوطه؛ كما أن نظمها وعلاقاتها وسلوكها تتميّز بكونها بسيطة، جامدة وغير قابلة للتطوّر، في حين تتمتّع العائلة البشرية بأنظمة وعلاقات وطقوس سلوكية متطوّرة يقرّها المجتمع ويبرّر وجودها.

يرى جينسبرغ[2] أن هذه الأنظمة والطقوس والعلاقات هي التي تساهم،

(1) Davis (k), «Human socicty», New York, 1967, p. 397.
(2) Ginsberg (M), «Sociology», London, 1950, pp. 99-100.

إلى حدّ بعيد، في تطوير الإنسان والجماعة والمجتمع وتساهم في تحقيق الأهداف التي ينشدها الأفراد مهما تكن انحداراتهم العنصرية والقومية والطبقية. فالإنسان اجتماعي بطبعه ويميل دائماً إلى التجمّع، إذ لا يستطيع العيش منعزلاً عن الآخرين، متوخّياً بذلك إيجاد الروابط والتفاعلات مع ابناء جنسه لتكوّن الحلقات والجماعات الاجتماعية المتنوّعة والمتداخلة بعضها ببعض بحيث تشكّل العائلة أبسط حلقاتها والإنسانية الشاملة والمتنوّعة أوسع هذه الحلقات وأشملها.

يمكن إدراج تحديد إدريس شابان[1] ضمن هذا الإطار إذ يقول: «يمكن تصوّر العائلة كبنية اجتماعية تؤمّن للكائن البشري، الذي يولد ضمن إطارها، مجموعة من العوامل والعناصر التي تساعده على تحقيق نموّه واستمراريّة وجوده. ثم إن هذه المجموعة تشكّل خليطاً لا مثيل له». يقترب هذا التحديد من ذلك الذي اعطاه غودسل Goodsell[2]: إن للعائلة اليوم مكانةً بارزة في المجتمع، لا بل هي الركن الأساسي في كيان المجتمع الحديث؛ فهي توسّع أفكار الفرد وتدفعه نحو العمل والتقدّم بعد أن تمنحه النشئة الاجتماعية التي يحتاجها وتدافع عنه عندما تداهمه المشاكل والمصاعب ويتعرّض للأخطار الكامنة في مجتمعه المعقّد.

ويدخل تحديد إحسان الحسن ضمن هذا الإطار إذ يقول: «العائلة هي كتلة اجتماعية صلدة في قلب الأمة، لا تنفصل عن غيرها في جسم الأمة بل تتّصل بأوثق الصلات مع المنظّمات الاجتماعية الأخرى كالمدارس والمعاهد والمصانع والجوامع والنوادي والمؤسّسات السياسية وكافة الهيئات الاجتماعية الأخرى، والمجتمع الكبير مسؤول تجاه العائلة وله صلات وعلاقات وثيقة معها»[3].

---

(1) Chaban (Driss), cité par: Documents service-adolescence, loc. cit., article: «la famille dans l'espace et le temps».

(2) Goodsell (W.A), «History of marriage and family», New York, 1955, p.23.

(3) Al-Hassan (Ihsan), «social structure and family change in Iraq under condition of industrialization», A. ph. D. Thesis in sociology of the Hungarian academy of sciences, Budapest, 1977, p. 56.

نلمس من مختلف التحديدات المذكورة أعلاه تركيزاً على العناصر الآتية:

- الضبط الاجتماعي الممارَس من قِبل المجتمع على العائلة وعن طريقها على الفرد،

- تأمين العائلة للتنشئة الاجتماعية التي يحتاجها الفرد، وعبر ذلك تأمين: الحماية والطمأنينة والتعاون والتضامن والترابط والثقة بالنفس.

فوجود هذا الخليط من العناصر المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً هو الذي يوفّر للكائن البشري مقوّمات بناء شخصيّته؛ وإذا لم يتوافر هذا الإرتباط الوثيق بين هذه العناصر أو إذا نقص أحدها أو عدد منها، تتعرّض العائلة للإنهيار؛ من هنا نتج تعبير «العائلة المفكّكة البنية والمجزّأة». أمّا ركن هذه العناصر وعمادها فيتألف من الوالدين المنجبين للطفل.

تتميّز العائلة، إذاً، بمواجهة مصدرين متكاملين: مبدأ الأمومة أو النسب الأمّي Principe Matriarcal ومبدأ الأبوّةPrinciple Patriarcal. وتتميّز، أيضاً، بكونها خليّة دائمة التطوّر؛ إنّها، في الواقع، كالخليّة: تولد وتنمو، تتألّق وتتفتّح ثم تذبل وتموت لكن بعد إعطائها النور لخلايا أخرى تمر بالمراحل التكوينية والتطوّرية نفسها؛ من هنا ضرورة تنويع تحديد العائلة بتنوّع مراحلها التطوّرية.

نجد الأفكار نفسها تقريباً مع بعض التنويع عند موريس بوروPorot[1] الذي يقول: «تشكّل العائلة واقعاً يفرض نفسه. فمهما تنوّعت أشكالها: من تعدّدية أو أحاديّة الزواج، من نواتية أو ذات النمط الأكثر اتّساعاً...، فالعائلة البشرية موجودة. أكثر من ذلك، لقد تدخّلت التنظيمات الاجتماعية والديانات... للإقرار بوجودها ورسم الأطر التي تمكّن من تأمين استمرار التناغم بداخلها والتلاحم بين مختلف أفرادها... كل ذلك يؤكّد حتميّة وجودها وأهميّة دورها كمؤسّسة قاعدية داخل البنية الاجتماعية».

مع ذلك، يصعب إعطاء تحديد دقيق للعائلة نظراً لتطوّر الأفكار بشأنها؛

(1) Porot (M), «L'enfant et les relations familiales», PUF, France, 1954, p.7 - 12

أبلغ برهان على هذا التطوّر تقدّمه مجموعة التحديدات المذكورة من قِبَل ليتري Littré والتي يبقى أهمّها التحديد الرابع الذي يقول فيه: «تتكوّن العائلة من مجموعة اشخاص تربطهم صلة الدم، يعيشون تحت سقف واحد وتشتمل، بشكل خاص، على الأب والأم والأطفال...».

قاسم واحد مشترك يجمع كل ما سبق ذكره ويكمن في محكّي «صلة الدم والسقف الواحد المشترك» كشرط ضروري تنطلق منه الرابطة العائلية، إنّما وجود هذين المحكيّن يبدو غير كافٍ لتفسير بنية العائلة فهي حسب تعريف اوكبرن Ogburn ونيمكوف Nimcoff عبارة عن منظّمة دائميّة نسبيّاً، تتكوّن من زوج وزوجة مع أطفال أو بدونهم أو تتكوّن من رجل وامرأة على انفراد مع ضرورة وجود أطفال؛ وتربط هؤلاء علاقات قوية ومتماسكة تعتمد على اواصر الدم والمصاهرة والتبنّي والمصير المشترك». هناك، إذاً، بالإضافة إلى صلة الدم والسقف المشترك، ارتباط الأفراد بعلاقات قويّة ومتماسكة.

يشدّد مكايفرMecyver[1] هو الآخر على أهميّة هذه العلاقات إذ يقول: «العائلة هي وحدة بنائية تتكوّن من رجل وامرأة تربطهما علاقات روحية متماسكة مع الأطفال والأقارب، ويكون وجودها قائم على الدوافع الغريزيّة والمصالح المتبادلة والشعور المشترك الذي يتناسب مع أفرادها ومنتسبيها». وكذلك القول بالنسبة لتعريف وستر مارك[2] القائل: إنها «تجمّع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم فألّفوا وحدة ماديّة ومعنوية تُعتبر من أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الإنساني»، وتعريف برجس، لوك وهارفي القائل: إنها «جماعة من الأفراد تربطهم روابط قوية ناجمة عن صلات الزواج والدم والتبنّي وهذه الجماعة تعيش في دار واحدة».

يشكّل الحب المتبادل بين مختلف الأشخاص المدعوّين للعيش المشترك تحت سقف واحد الدعامة الأساسية لتكوين نواة العائلة، حسب التعريفات

(1) Macfver (R), Page (C), «society», London, 1962, p. 238.
(2) Westermarch (E.A.), «A short history of marriage and the family», London, 1926, pp 4-5.

المذكورة أعلاه. بمعنى آخر، تؤدّي طبيعة العلاقات القائمة بين أفراد العائلة دوراً هامّاً جدّاً لا يمكن تجاهله في ما يختص بتحديد العائلة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهومي: البنية وطبيعة العلاقات العائلية يختلفان باختلاف طبع العناصر المكوّنة للعائلة وتوازنها.

ويتبيّن من التعريفات السابقة أهميّة عنصر تكويني ورد في معظمها هو: التبنّي المميّز لانتماء بعض الأفراد إلى العائلة دون أن يكونوا مرتبطين بها عن طريق رابطة الدم. لا يمكن تجاهل هذا العنصر خاصّةً إذا ما شئنا فهم طبيعة العائلة داخل المجتمعات البدائية حيث تعتمد الصلات والروابط العائلية على الاعتراف الاجتماعي بالفرد لا على الإنجاب فقط: فقد تقبل هذه المجتمعات، بداخلها، أعضاء تحبّهم وتقدّرهم أو ترى فيهم دعماً معنويّاً ومادّياً لها؛ على سبيل المثال لا الحصر نذكر مثلاً بعض اجزاء جزيرة ميلانيزيا (وهي إحدى جزر الهواي الواقعة قرب قارّة استراليا) حيث لا تشكّل ولادة الطفل عاملاً أساسياً لانتمائه العائلي بل هناك اعتبارات أخرى تحدّد مبدأ الانتماء هذا مثل: دفع نفقات عمليّة الولادة الذي يخوّل صاحبها حقوق شرعية على كلٍّ من الطفل والزوجة؛ وفي مجتمعات أخرى يُعد ابن المرأة ابناً لزوجها حتى ولو كان أبوه شخصاً آخر.

هناك إذاً أنواع متعدّدة وشديدة الاختلاف في ما يختص بالبنى العائلية. لتكوين صورة متكاملة عن هذا التنوّع سنتوقّف عند بعض النظريّات التي حاولت دراسة تطوّر العائلة البشرية .

ثانياً: نظريّات تطوّر العائلة البشرية:

عديدة ومتنوّعة هي المحاولات التي هدفت لدراسة وتفسير أصل العائلة وطبيعتها وتطوّرها؛ ولقد بدت متباينة ومختلفة: ـ من بنائيّة تعتقد، مثلاً، بأهميّة الترابط المنطقي بين المؤسّسة العائلية وبقيّة المؤسّسات الاجتماعية الأخرى كالمؤسّسات الاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية..، وبأهميّة الترابط المنطقي

بين الأدوار الاجتماعية الأساسية التي تتكوّن منها العائلة كدور الأب والأم والابن والابنة... وهي تركّز، بشكل خاص، على دراسة العائلة خلال فترة زمنية محدّدة.

- إلى نظرية وظيفية تركّز على دراسة أثر وظائف العائلة في ديمومة الكيان الاجتماعي وبقائه محاولةً توضيح الترابط الوظيفي القائم بين المؤسّسة العائلية وباقي المؤسّسات الاجتماعية على ضوء دراسة أهميّة الوظائف العائلية لاستمرار وتطوّر العائلة والجماعة والمجتمع الأكبر.

- إلى نظرية مادّية - تاريخية - ديالكتيكية ترى في العائلة خليّة أساسية من خلايا المجتمع تتأثّر بالظروف الاقتصاديّة والاجتماعية المحيطة بالمجتمع فتتحوّل، بالتالي، من شكل إلى آخر تبعاً لطبيعة تحوّل المجتمع: فالعوامل السائدة في المجتمع الاقطاعي، مثلاً، تقسم العائلات ضمن إطاره إلى فئات: فئة حاكمة تتكوّن من النبلاء ورجال الدين وملاّكي الأراضي وفئة محكومة هي فئة الفلاّحين الكادحين؛ وعن صراع الفئات المحكومة مع الفئات الحاكمة، يتحوّل المجتمع، تدريجياً، من إقطاعي إلى رأسمالي. يقسم انجلز هذا الأخير (المجتمع الرأسمالي) إلى عائلات بورجوازية تمتلك وسائل الإنتاج وأخرى بروليتارية لا تمتلك هذه الوسائل[1].

لن نتطرّق لذكر كل النظريات المطروحة في هذا المضمار بل سنكتفي بذكر بعضٍ منها لتوفير لمحة تحليلية وافية حول تطوّر العائلة البشرية:

أ - نظريّة البروفسور فريدريك لوبلاي[2] F.Le play

تأثّرت أفكار لوبلاي بالظروف السياسية والعسكرية غير الهادئة التي رافقت عصره؛ وقد ارتكزت نظريّته على الاعتقاد بأن العائلة في المجتمع البشري تمر في ثلاث مراحل تاريخية وحضارية تختلف الواحدة منها عن الأخرى

---

(١) نقلاً عن: الحسن (إحسان محمد)، سبق ذكره، ص ٣٠ - ٤٥.

(2) Le play (F), «les ouvriers européens», Paris, 1877, p. 20.

من حيث نوع العلاقات الاجتماعية والتركيب والوظائف والمهنة والايديولوجيّة وهي:

١ ـ **مرحلة العائلة المستقرّة**: أي العائلة القديمة، العشائرية التقليدية المميّزة لمجتمعات ما قبل التصنيع والمتميّزة بترابط وتماسك اعضائها بحيث تبدو شخصيّة الابن شبيهة بل مطابقة لشخصيّة أبيه لاعتقاد أفرادها بالقيم الايديولوجية والاجتماعية والدينية والأخلاقية ولمشاركتهم في أداء المهنة نفسها.

٢ ـ **مرحلة العائلة الفرعية**: أو الانتقالية التي تمر بها العائلة لدى تحوّلها من عائلة مستقرّة إلى عائلة غير مستقرّة، لذا فهي تتميّز ببعض صفات كلٍّ من العائلتين. وحصول هذا التحوّل يحتاج إلى ما بين الـ ٥٠ و ١٥٠ سنة.

٣ ـ **العائلة غير المستقرّة**: أي المرحلة الحضاريّة الثالثة وتتميّز باختلاف المهن والمعتقدات والايديولوجيا والقيم والممارسات عند كل من الاب والابن؛ من هنا سمة عدم الاستقرار أي عدم وجود علاقات اجتماعية قوية متماسكة تربط بين مختلف أفراد العائلة. وتتميّز هذه العائلة بـ: ضعف العلاقات القرابية (الزيارات بين الأقارب، مثلاً، تنحصر في المناسبات)، صغر حجم العائلة (السكن في منزل يضم الأب والأم والأطفال)، مسؤوليّة القيام بالوظائف الأساسية (إنجاب الأطفال، تربيتهم وتنشئتهم، تنظيم الأسرة...) بينما تُلقى مسؤوليّة الوظائف الثانوية (الثقافية، الصحّية، ...) على مؤسّسات تكون، عامّةً، تحت إشراف الدولة.

ب ـ نظريّة فريدريك انجلز وماركس[١]:

تعتمد على نظام الزواج الذي لا يمكن، حسب انجلز، استيعاب مضمونه الحضاري والإنساني دون دراسته دراسةً تاريخية. يقسم انجلز هذا النظام إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

(1) Marx (K) & Engels (F), «selected york», Moscou, 1975, p 466.

١ ـ نظام الزواج الجماعي الذي رافق مرحلة التوحّش التي مرّ بها المجتمع البشري.

٢ ـ نظام الزواج الثنائي الذي رافق المرحلة البربرية التي مرّ بها المجتمع البشري.

٣ ـ نظام الزواج الأحادي الذي رافق المرحلة المدنية خصوصاً المرحلة الاقطاعية والمرحلة الرأسمالية.

وخلال تحوّل الزواج من ثنائي إلى أحادي النظام شهد المجتمع البشري شيوع نظام تعدّد الزوجات في مجتمعات العبودية والإقطاع. وقد اختلفت الاعتبارات التي اعتمد عليها النظام الأحادي الزواج: فبعد شيوع نظام الملكية واستقراره أصبح الزواج يعتمد، لا على الصفات الشخصية، بل على المصلحة والعوامل الماديّة التي يتمتّع بها الرجل بحيث كانت المرأة تفتقر لحرّية الاختيار. ثم، مع تحوّل نظام الزواج، خلال مرحلة المجتمع الرأسمالي، إلى نظام تعاقدي ينبغي أن تتساوى فيه منزلة الرجل مع منزلة المرأة واعتماد الصفات الشخصية التي يتمتّع بها الزوجان الداخلان في العلاقات الزواجية، حالت علاقات الإنتاج البورجوازي التي سادت هذا المجتمع دون ظهور العلاقات التعاقدية الحقيقية وسيطر، حسب انجلز[١]، الفساد وتحلّل العلاقات الزوجية بين ابناء الطبقة البورجوازية نظراً لاعتماد الزواج على قهر الرجل لزوجته لا على الحب والتفاهم والتضحية المشتركة بين الزوجين. بينما ساد الحب والانسجام والتعاون بين الزوج والزوجة عند ابناء الطبقة البروليتارية لأن الرجل لم يكن يملك القوّة والنفوذ كما هي الحال في الطبقة البورجوازية.

لذا يختتم انجلز دراسته عن أصل العائلة بقوله إن العائلة الإنسانية لاتبلغ درجة الكمال والفضيلة والرفعة ما لم تُلغَ الفوارق الطبقية الاجتماعية في المجتمع وما لم تتحقّق المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات[٢] بحيث

---

(1) Engels (F), op. cit., p 479-506.

(2) Smith (R.T), «Comparative structure» in: «the international encyclopedia of the social sciences», vol.5, the free press, 1968, p. 306.

يعتمد الزواج، عند ذاك، لا على الاعتبارات المادّية والاقتصادية، بل على الحب والتضحية والإخلاص والتفاهم والتعاون المشترك بين قطبي المجتمع الأساسيين ونعني بهما: الرجل والمرأة.

ج ـ نظرية البروفسور ادوارد وستر مارك[1]:

اشتهر وسترمارك باهتمامه بدراسة العائلة البشرية دراسةً تاريخية اجتماعية وبانتقاده لنظريّة النسب الأمّي انتقاداً علمياً لأن النسب الأبوي، بنظره، يتقدّم، تاريخيّاً، عليه؛ وقد اتّبع، في دراسته، منهج الأسلوب المقارن والتطوّري للعائلة البشرية. وهو يرى في الزواج الذي يعدّه علاقة جنسية بين شخصين مختلفي الجنس يشرّعها المجتمع، أساس التكوين العائلي لأنّه يستمر فترة طويلة من الزمن ينجب الزوجان، خلالها، الأطفال ويتعهّدان برعايتهم وتربيتهم تربيةً اجتماعية وأخلاقية ودينية.

هذا ويعتقد وسترمارك أن الإنسان، منذ بدء الخليقة، يميل نحو الزواج بامرأة واحدة وما المراحل التاريخية الثلاث التي يتكلّم عنها انجلز ومورغان سوى نتاج لظروف استثنائية تدعو إلى ظهور، نظام تعدّد الزوجات أو تعدّد الأزواج أو الزواج الجماعي... وتُفسَّر مثلاً بقلّة عدد الرجال أو عدد النساء أو قلّة عدد السكّان في المجتمع...؛ من هنا كان تركيزه على اشكال العائلة البشرية التي صنّفها ضمن إطار ثلاث فئات:

١ ـ العائلة البسيطة وتتكوّن من الأب والأم والأطفال؛ تسكن في بيت واحد ولا تدع المجال للأقارب بالسكن معها وتوجد في المجتمعات الصناعية والحضارية الراقية.

٢ ـ العائلة المركّبة وتضم، إلى جانب الأب والأم والأطفال، الأقارب كالجدود والاعمام والأخوال يسكنون جميعاً في بيت العائلة البسيطة. وتوجد هذه العائلة في المجتمعات الصناعية والزراعية على حدّ سواء.

---

(1) Westermarch (E), «A short history of marriage and the family», London, 1926.

٣ ـ العائلة المعقّدة وتتكوّن من عائلتين أو أكثر تعيش في بيت واحد إنما تربطها علاقات قرابيّه متماسكة تضمن الإلفة والانسجام والتعاون. توجد هذه العائلة في المجتمعات القبليّة والعشائرية والقروية ـ الزراعية.

لكن العائلة البشرية تتحوّل، غالباً، من بسيطة إلى مركّبة إلى معقّدة، حسب وسترمارك؛ وذلك بتأثير عوامل متعدّدة كعوامل التحضّر والتصنيع والتنمية الاقتصادية التي شهدها المجتمع البشري مثلاً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

د ـ نظرية البروفسور مكايفر[١]:

ادخل مكايفر التعليل السيكولوجي إلى تفسيراته الاجتماعية للعلاقات والتفاعلات والسلوك الاجتماعي؛ وقد اشتهر بكتاباته العلمية الدقيقة عن موضوع العائلة وتركيبها ووظائفها وتحوّلها التاريخي[٢]. قسم مكايفر العائلة البشرية في كتابه «المجتمع» إلى قسمين أساسيين هما: العائلة الممتدّة والعائلة النواتية التي هي تحوّل تاريخي للأولى. تكون العائلة الممتدّة كبيرة الحجم وتضم الوالدين والأطفال الذين يتجاوز عددهم السبعة إلى عشرة أطفال أو أكثر أحياناً يسكنون جميعاً مع العائلة الأصليّة في السكن نفسه بينما تكون العائلة النواتيّة صغيرة الحجم وتقتصر على الزوجين والأطفال الذين لا يتجاوز عددهم الأربعة، بصورة عامة.

توجد الأولى (العائلة الممتدّة) في المجتمعات الزراعية والمحلّية العشائريّة والقبلية كما وفي البيئات الاجتماعية العمّالية والفلاّحية. من صفاتها: يخيّم الجو الديكتاتوري عليها حيث يحتلّ الأب منزلة اجتماعية أعلى بكثير من منزلة الأم وينفرد في اتّخاذ الإجراءات والقرارات بمستقبل العائلة والأطفال، خضوع الزوج والزوجة لوالدة الزوج وإرادتها، ضعف علاقة الزوج بزوجته، تربية العائلة

(1) Macfver (R), «Society: A textbook of sociologie», Rinehart & co., New York, 1948, pp 220-221.
(2) Hinkle (R), «the development of modern society», New York, 1963, p 61.

الكبرى (الوالدين والأقارب) للأطفال، تؤدّي التقاليد والعادات والقيم الاجتماعيّة دوراً أساسياً في وحدة العائلة وتماسكها؛ اعتماد العائلة على نفسها في تأمين مختلف الوظائف المهمة لأفرادها وللمجتمع الكبير إن بالنسبة إلى الوظائف الأساسية (إنجاب الأطفال وتربيتهم وتنظيم العلاقات الجنسية بين ابناء المجتمع وتحضير دار لسكن العائلة وتأثيثه) أو بالنسبة إلى الوظائف الثانوية (الوظائف: الاقتصادية من توزيع الأعمال على أفراد العائلة وتلبية حاجاتهم الاقتصادية، الصحّية، الدينية، الترفيهية، الثقافية والتربوية).

أمّا العائلة النواتية فتوجد في الأقاليم الصناعية والحضارية المتطوّرة وفي الأوساط المهنية والمتوسّطة؛ من صفاتها: سيطرة الجو الديمقراطي عليها نظراً لتساوي منزلة الزوجين داخل الإطار المنزلي، تحرّر الزوج من القيود التي تفرضها عليه سلطة الأقارب (الأب، الجد، الأخ...) التي كانت تقرّر مصير العائلة ومستقبلها، تولّي الزوجين - الوالدين أنفسهما تربية الأبناء ورعايتهم، ضعف التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية وتفكّكها، تخصّص الوالدين بأداء الوظائف الأساسية (إنجاب الأطفال ورعايتهم وتثقيفهم...) بينما تقوم الدولة، لا العائلة، عبر مؤسّساتها الأخرى، بالوظائف الثانوية: خلق الأعمال الاقتصادية وتوزيعها على أفراد المجتمع كلّ حسب كفاءته واختصاصه، سيطرة الدولة على الإنتاج الزراعي والصناعي، تنظيم حركة التجارة الداخلية والخارجية، فتح المدارس ودور العلم على اختلاف انواعها ودرجاتها ودفع الأفراد وتوجيههم للدخول إليها والاستفادة منها، تأسيس المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحّية لمعالجة أفراد المجتمع مجّاناً ممّا يؤمّن مجال الترفيه للمجتمع الأكبر، تقديم مختلف الوظائف الاختصاصية الأخرى...

نلمس، من كل ما سبق عرضه، وجود قاسم مشترك عند مختلف دارسي العائلة ونقصد بذلك: «الكوبل» الوالدي (أي ثنائي الزوجين) كشرط ضروري لوجود العائلة يمدّها بتشريع المجتمع للعلاقة الجنسية وما تثمره من أطفال تنجبهم خلال فترة استمرارها بين الزوجين؛ لكنّ مفهوم العائلة يبدو، كما تظهره الوقائع المعاصرة، أكثر تعقيداً. «فالكوبل» الوالدي أساس التكوين

العائلي إنّما يبقى غير كافٍ نظراً لما يتّخذه مجيء الطفل وضرورة الاهتمام به وتنشئته وإدراك حاجاته الطبيعية وتوفير الجو الأمثل لبلورة استعداداته وقدراته الكامنة. . . من أهميّة في هذا المضمار.

ينبغي، إذاً، دراسة العلاقات العائلية انطلاقاً من تأثيرها في تطوّر نمو الطفل المتكامل الذي يتّجه، إذا كان متوازناً، ناحية تحقيق الاستقلاليّة؛ فعلى هذه التجربة العائليّة يتوقّف، وبمقدار كبير، موقف الراشد من محيطه ومجتمعه الأكبر.

فضلاً عن ذلك، تسهّل هذه التجربة تحقيق عمليّة تعلّم الطفل لدوره المستقبلي كراشد؛ ومن يقول «تعلّم» يقول: تجربة، تلمّس، فشل، رعونة، ارتكاب أخطاء، إعادة وتكرار. . . فأهم ادوار العائلة يكمن في توفير الجو الملائم كي يتمكّن الطفل من القيام بهذه التجارب وهذا ما سيساعده، مستقبلاً، على ضبط ذاته وتمالك نفسه.

نتوقّف هنا عند تحديد معاصر للعائلة أعطاه موريس بوروPorot يقول فيه: «ثلاثة أشخاص يقومون بلعب الأدوار الرئيسة ضمن إطار المسرحية العائلية؛ يُضاف إليهم أشخاص ثانويّون كالجدود والأعمام والأخوال وأبناء الأعمام وأبناء الأخوال. يضاف إلى كل ذلك شخص رابع لا تقلّ اهميّة دوره عن أهميّة أدوار الثلاثة اشخاص المذكورين أعلاه ألا وهو: المنزلFoyer، ولا يمكن لاجتماع رجل وامرأة وعدد من الأطفال يتم مصادفةً أن يشكّل عائلةً بالمعنى الصحيح للكلمة إذ لا بد من أن يجمعهم منزل يؤمّن لهم الجو الملائم لإقامة العلاقات المتوازنة بين مختلف أفراد العائلة. فالمنزل هو ذلك الكائن الروحي الذي يرتكز، أساساً، على وجود ثنائي الأهل والذي يعيش تاريخاً خاصّاً به (ماضياً وحاضراً ومستقبلاً) من شأنه التأثير، وبشكل عميق، على طبيعة العلاقات القائمة بين مختلف أفراد العائلة».

ينطبق وصف بورو هذا، في الحقيقه، على العائلة النواتيّة المكوّنة من الأب والأم والأطفال الصغار، لا على العائلة الممتدّة؛ تشكّل هذه العائلة وحدة مستقلّة عن مجموع الوحدات الاجتماعية المكوّنة للمجتمع الأكبر وتوجد، كما

سبقت الاشارة، داخل المجتمع الصناعي الحديث كتعبير عن ظروف هذا المجتمع وانسجاماً مع مميّزاته ومشكلاته. وأهم مميّزات هذا المجتمع: شرعيّة تمتّع الأفراد بحقوق الملكيةdroits de posession (حق التملّك الفردي)، وجود قانون كوني يُطبَّق على جميع الأفراد (إلى أي مجتمع انتموا)، حريّة الانتقال الجغرافي والاجتماعي، تدخّل الدولة في شؤون الأفراد عبر التنظيم المدني للعائلة وعبر المساعدات العائلية المقدّمة لأفرادها...

أما طبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين الزوجين وبينهما وبين أطفالهما، داخل إطار الأسرة النواتية، فتتميّز بالصلابة والمتانة، خصوصاً عندما يكون الأطفال صغاراً ويضعف هذه العلاقات بعد بلوغ الطفل سن الرشد ونضجهم وذلك لصالح علاقات اجتماعية أخرى يقيمها الفرد مع فئات المجتمع خصوصاً تلك التي يحتك بها في حياته اليومية. وقد تنقطع العلاقات بين الآباء والابناء لدى زواج هؤلاء، خصوصاً لدى انتقالهم الجغرافي أو الاجتماعي[1].

لكنّ نوع العائلة النواتية هذا يظهر بصورة أقل بروزاً في المجتمعات البدائية وفي المجتمعات الزراعية والريفية المعاصرة منه في المجتمعات المدينية. نظراً للتناقض الواضح بين هذه المجتمعات. وفي حال بروز هذا النمط العائلي في المجتمع الريفي والزراعي، مثلاً، فهو يُعدّ وَحدة اجتماعية ثانويّة تكون ملحقة أو متّصلة بالعائلة المركّبة أو الممتدّة[2] التي يحدّدها بيل ولوكل بكونها تتميّز بتنظيم اجتماعي أكبر من تنظيم العائلة النواتيّة. وهي (أي العائلة الممتدّة) تتميّز، بنظر ميردوخ[3] بنوعين: نوع أوّل يتكوّن من عائلتين نواتيتين أو أكثر تربطهما علاقات اجتماعية قوية ناجمة عن علاقة الأبناء بالآباء، ونوع ثانٍ هو عائلة الزوجات المتعدّداتFamilles polygames ويتكوّن من اثنين أو أكثر من العائلات النواتية تربطها علاقات اجتماعية أساسها الأب المشترك المتزوّج من

---

(1) Johnson (H), «Sociology: a systematic introduction», London, 1961, pp 155-157.

(٢) د. الحسن (احسان محمّد)، «العائله والقرابه والزواج»، دار الطليعة بيروت، (الطبعة الأولى) ١٩٨١، ص ٣.

(3) Murdock (G), «social structure», the free press, New York 1949, pp 50-52.

عدّة نساء مكوّناً، بذلك، عوائل (ج عـائلة حسب تعبير د. الحسن) نـواتيّة مترابطة.

وهكذا، نعود إلى نقطة الانطلاق أي إلى نوعي العائلة الرئيسين: الأسرة الممتدّة والأسرة النواتية اللّتين تتميّزان بخصائص وصفات خاصّة تميّزهـا عن الأخرى.

لاختتـام حديثنـا في هذا المجـال، أي في مجال تحـديد مفهـوم العـائلة وحصره، نركّز على صفات العائلة النواتية لأنها تبدو كنمط مسيطر يسود مجمل المجتمعات المعاصرة. نختصر هذه الخصائص كما يأتي:

ـ اعتماد الزواج المعاصر على اتّفاق الزوج والزوجة وتقريرهما معاً، منذ البداية، كيفيّة بناء حياتهما المشتركة.

ـ تولّي هذه العائلة بنفسها رعاية الأطفال وتربيتهم تربيةً عقلانيّة وعلمية.

ـ إدارة شؤونها بنفسها بطريقة ديمقراطية تعتمد على بحث الزوجين مختلف القضايا والأمور المتعلّقة بحياتهما عن طريق الحوار والمناقشة بينهما.

ـ تنظيمها لأسس معيشتها وحياتها بشكل واعٍ، حرّ ومدرك لمختلف المسؤوليّات المترتّبة عليها والاعتماد على ضرورة عدم تجاهل أيٍّ منهما رغبـات الآخر واتجاهاته.

ـ اعتراف السلطات الحكومية بأهميّة العائلة الحديثة وبالمسؤوليّات الملقاة على عاتقها والعمل على مساعدتها وتوجيهها كي تتمكّن من القيام بدورها كأوّل مؤسّسة تربـوية يتعلّم الطفل، داخلهـا، شتّى أنواع المهـارات وكأوّل إطـار اجتماعي يترعرع الطفل ضمن إطاره ويسـاهم في تفتيح قـدراته واستعـدادته الكامنة وبلورتها وبشكل خاص في بناء شخصيّته الفرديّة واستقلاليتها.

ـ ضرورة اعتمادها على نفسها، لا على الأقارب، لتأمين مختلف متطلّباتها ولتحقيق اهداف أفرادها ومطامعهم الحياتية المتنوّعة.

ـ ضرورة وعيها لمسؤوليّاتها المتنوّعة والضخمة تجاه ابنائها. هذا يـطرح

أمامها موضوع تحديد النسل، خصوصاً لدى عجزها عن توفير المتطلّبات الضروريّة المتزايدة يوماً بعد يوم؛ إنّما ينبغي أن يتم الاتّفاق حول هذا الموضوع برضى كلٍّ من الطرفين (أي الزوجين) وذلك بناءً على دراسة مسبقة يقومان بها بهدف تحقيق الموازنة بين القدرات والموارد المالية وبين عدد الأفراد فيتمكّنان بذلك، من توفير المعطيات الضرورية لتأمين تربيةٍ جيّدة وصالحة للأطفال.

هناك تساؤل يطرح نفسه علينا في هذا المضمار: ما موقع العائلة العربية ضمن هذا الإطار؟ بمعنى آخر: هل اتّبعت العائلة العربية التطوّر المذكور أعلاه؟ وما وضعها الاجتماعي المعاصر؟

قبل الإجابة على مختلف هذه التساؤلات التي سنخصّص لها الفصل الثاني من كتابنا الحاضر لابدّ لنا من التوقّف قليلاً عند اختصاص العلماء المهتمّين بدراسة العائلة. هناك، في الحقيقة، أربعة أصناف منهم:

ـ العالِم الاجتماعي الذي يهتم بها كخليّة وكوحدة من الوحدات البنائية في التركيب الاجتماعي حيث يشغل أفرادها، وهم ينتمون عامّةً إلى مختلف عوائل المجتمع، ادواراً اجتماعية مختلفة لابدّ أن تؤثّر في طبيعة المؤسّسات الوظيفية التي يعملون فيها ويتفاعلون معها[1]. ويرتكز اهتمامه بها، أساساً، على عَدِّها مؤسّسة مسؤولة عن عمليّة التنشئة والرعاية الاجتماعية للفرد، وعن زرع القيم والمقاييس والمُثل الأخلاقية الخاصّة بالمجتمع الأكبر الذي ينتمي إليه هذا الفرد بحيث يصبح، لدى بلوغه سنّ الرشد، قادراً على ملء دوره الاجتماعي وتحمّل المسؤوليّات الوظائفيّة الملقاة على عاتقه من قِبَل المجتمع.

ـ العالِم السياسي، ويرتبط اهتمامه بالعائلة بمسؤوليّتها عن نوعيّة السكّان نظراً لكون التنشئة العائلية تساهم في بلورة قدرات الطفل ـ المواطن وتدفعه نحو اكتساب المهارة والخبرة والكفاءة وذلك من خلال ظروفها المادّية ومن خلال مواقفها وقيمها الحياتيّة. وهي، بذلك، تشكّل الدعامة الأساسيّة المسؤوله عن إبداع الأفراد ـ المواطنين وقدرتهم على إحداث التطوّر الاجتماعي في شتّى

(١) الحسن (احسان محمد)، سبق ذكره، ص ١٣.

المجالات والميادين؛ وهذا ما يرفع المستوى السياسي للبلد كما يرفع قيمته ضمن إطار المجتمع الدولي الشامل. والعكس صحيح، بمعنى أن المجتمع الذي يضم عائلات تتميّز بالتخلّف على جميع المستويات (المادية ـ الاقتصادية، التربوية، الفكرية والعقلية، الأخلاقية، الاجتماعية ـ الثقافية، النفسية ـ الانفعالية. . .) لا بدّ أن ينعكس عليه ذلك تخلّفاً على صعيد كفاءته ومهارته كمجتمع ممّا يُلحق الضرر بمستواه السياسي وبمكانته الدولية.

ـ العالِم السكّاني الذي يعود اهتمامه بالعائلة إلى مسؤوليّتها عن عدد السكّان خاصّة وأنّها تُعدّ المؤسّسة الشرعية الوحيدة التي تستطيع من خلال نظام الزواج، إنجاب الأطفال الشرعيين الذين يرفعون حجم السكان بالنسبة إلى موضوع استغلال البلاد للموارد الطبيعية التي يملكها[1]؛ وعن توازن حجم السكّان مع كفّة الموارد الطبيعية ينتج ازدهار البلاد وتقدّمه[2] أو، على العكس، تخلّفه عندما يتجاوز حجم السكّان حجم الموارد الطبيعية إذ يضطر، عندها، أن يأكل ممّا ليس لديه فيصبح رهينة للخارج الذي يمدّه بالحاجات الحياتيّة الملحّة. وعن وعي الأسرة وإدراكها لمسؤولياتها يتحقّق التوازن الأمثل في هذا المضمار، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، مثلاً، موضوع تحديد النسل. . . .

ـ أمّا العالِم النفسي فيعود اهتمامه بالأسرة لمجمل الأسباب الآنفة الذكر ولأسباب أخرى متعدّدة يبقى أهمّها: دور الأسرة في تكوين دعائم شخصيّة الطفل ـ الفرد وتألّقها واستقلاليّتها وفي تحقيق عمليّة التأقلم الاجتماعي الجيّد؛ بمعنى آخر، يكمن اهتمام العالِم النفساني بالأسرة في أهميّتها ودورها في تكوين الراشد الاجتماعي السوي، الحر، الناضج والقادر على تشكيل ركيزة المجتمع السوي ودعامته الأساسية.

---

(1) Hicks (M.C), «The social framework», London, 1951, p 14.
(2) Hanson (J.K), «A textbook of economics», 5e éd., London, 1970, p 112.

الفصل الثاني

الأسرة العربية (موقعها ضمن إطار الأسرة بشكل عام ووضعها الاجتماعي المعاصر)

تقتضي دراسة موقع الأسرة العربية ضمن إطار المفهوم العام للأسرة دراسة تطوّر بناها (ج بنية) منذ المهد الذي انطلقت منه ومتابعة مسيرتها على مرّ الزمن وتعيين الظروف التي أملت هذا الانتقال، في كل مرحلة من مراحل تطوّرها، على ضوء فهمنا لطبيعة التناقضات والصراعات التي كانت تحكم كل فترة، حسب تعبير د. حطب[1]:

مهد هذه الأسرة هو ما يُسمّى بشبه الجزيرة العربية، على الأقل كمنطلق مادّي حيث نجد مناطق صحراوية قاحلة تتخلّلها بعض المنابع والواحات كالطائف والحجاز، إلى جانب سهول غنيّة بالمياه والأراضي الخصبة سمّيت بالهلال الخصيب؛ وقد شكّلت هذه الأخيرة المنطلق الأساسي للتجمّعات الحضرية بينما بقيت التجمّعات السكّانيّة، في الأولى، بدويّة رعويّة.

ينبغي التذكير هنا بما سبق أن أشرنا إليه من تأثير الطبيعة الجغرافيّة في تكوين سيكولوجيّة الإنسان وطبعه بطبائع محدّدة بوجه عام والإنسان العربي بوجه خاص وقد خصّصنا جزءاً كاملاً لدراسة ذلك، وبهذا يُفهم لماذا بدأنا كلامنا على الأسرة العربية بالحديث حول الطبيعة الجغرافية للتجمّعات البشرية

(١) د. حطب (زهير)، «تطوّر بنى الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة»، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، بيروت. ١٩٨٠ (طبعة ثانية)، ص ١٤.

والسكّانية التي انطلقت من هذه المنطقة فشكّلت، فيما بعد، ما يُسمّى بالعالم العربي. ولبلورة ما نود إيضاحه حول أهمّية الجذور التاريخية في تكوين الأسرة العربية سنكتفي بإعطاء لمحة سريعة حول هذا الموضوع[1]:

لقد بدا الصراع مع الطبيعة، منذ فجر البشرية، الحافز الأوّل والأساسي الذي دفع الإنسان وساعده على اقتحام شتّى المصاعب في سبيل تأمين استمراريّته؛ ولئن بدا صراع إنسان اليوم مع الطبيعة أقل حدّةً ووضوحاً ممّا كان عليه الحال مع الإنسان البدائي فذلك لأنّه تطوّر في هذا المضمار بحيث تمكّن من القيام بحسم تدريجي لهذا الصراع، خلال كل مرحلة من المراحل التاريخية، كما أنّه نجح في حلّ التناقضات والمشاكل التي كان يواجهها فكان ينقل الصراع، كل مرّة، إلى درجة أعلى. . .

ويمكن القول أن طبيعة البلاد الجغرافيّة (نوعيّة التربة، المناخ، التضاريس. . .) تحدّد بمقدار معيّن، نشاط السكّان أو على العكس، خمولهم وبنيتهم الجسميّة وعمليّة التفاعل أو الانقطاع بين مختلف المجموعات السكّانية المتجاورة. . . فتسهّل، بالتالي، تبادل الخبرات والتأثيرات المتبادلة (سياسيّاً واجتماعيّاً ـ ثقافيّاً وفكريّاً ونفسيّاً. . .) بينها أو تعطّلها.

تجدر الإشارة، في هذا المضمار، إلى أن قضيّة الأسرة العربيّة أثارت، ولا تزال تثير، مجموعة من القضايا التي لم تُحسَم بعد مثل: ممَّ انبثقت هذه الأسرة: أمن الخط الامّي (نسبةً إلى الأم) أم من الخط الأبوي؟ هل خضعت، أثناء تطوّرها، لمراحل التطوّر نفسها التي تكلّم عليها علماء الغرب أم أنها تتميّز بسير تطوّر خاص بها؟. . .

سنحاول، من جهتنا، رسم الخطوط العريضة لتطوّر الأسرة العربية أي إظهار الخصائص المشتركة للأسرة العربية على وجه العموم على ضوء ما وفّرته الدراسات الغربية من معطيات حول موضوع أصل الأسرة ومقارنتها مع

---

(١) انظر كتاب: «الانسان والجغرافيا»، الجزء الثاني من سلسلة «الأقارب والطفل في المجتمع الشرقي المعاصر» التي نقدّمها للقارىء العربي الكريم.

الدراسات التي وفّرتها الدراسات العربية: يبدو من الثابت، في هذا المضمار ومن تحقيق أخبار القدماء والأبحاث العلمية الحديثة، أنّ النسبة إلى الأم قد عمّت جميع الشعوب (هناك آثار حيّة بيّنة لاتزال باقية عند بعضهم فيها حتّى اليوم) لا كأقدم نظام في تاريخ الأسرة عند البشر بل كنظام ساد بعض أدوار حياتها وترك آثاراً دلّت على تقدّمه على عهد النسبة إلى الأب. وفي ما يختص بقبائل الجاهلية الأولى يمكن القول (رغم ضياع تاريخها لكن بفضل ما تواتر عن اخبارها عبر الجاهلية الثانية التي سبقت ظهور الإسلام)، إنّها تقابل القبائل الغربية التي بُنيت عليها دراسة أصل العائلة الغربية؛ فلقد رشح ممّا كُتِب عنها ما يفيد أن الابناء كانوا يُنسَبون إلى الأمّهات، والبراهين التي تثبت هذا النسب الاموي (الأمّي) متعدّدة مثل: تأنيث اسماء القبائل، التعبير عن القرابة بالبطن، اشتقاق لفظ الأمّة من الأم... وبعض الحكم الشعبية مثل: «تلتا الولد لخاله»...، وكلّها شواهد على سريان الحق الأمّي عند العرب في حقبة من حقبات حياتهم. تجدر الإشارة هنا إلى تضارب الآراء في هذا المجال، فجرجي زيدان مثلاً ينتقد هذا الرأي[1]؛ ومع ذلك، لا يمكن تجاهل الحق الأمّي الذي يعكس أهميّة الأم عند العرب.

نتوقّف قليلاً عند تعليق د. حطب الآتي: «مرّ احتساب النسب على أساس حبل النسل النسائي للوثوق به. أمّا بالنسبة للإرث فكان يرث العضو المتوفّي انسباؤه في العشيرة على أساس النسل النسائي، غير أن هذا الأمر كان مقبولاً لأن الأشياء التي كان يتألّف منها الإرث كانت بسيطة، لا تتعدّى بعض الثياب والأدوات فكانت تنتقل حسب النمط المذكور دون أن يؤدّي ذلك إلى الإخلال بالانتظام الجماعي»[2].

لكن، ما إن تنامت الثروة حتى تهاوت أركان ذلك المجتمع الذي كان سائداً والقائم على نظام العشيرة الأمّية وتهيّأ المجتمع لمرحلة انتقالية يسمّيها

---

(1) زيدان (جرجي)، «تاريخ التمدّن الإسلامي» (أربعة اجزاء)، تحقيق د. حسين مؤنس، ج ٣: «فصل الأمومة عند العرب»، ص ٢٥٤.
(2) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ١٧.

انجلز[1] «الزواج الثنائي»، وهو تطوّر جديد طرأ على وضع الأسرة إذ أصبح الأب فعليّاً وثابتاً بموجب هذا الزواج . . .

تساؤلات عدّة تطرح نفسها علينا في هذا الإطار يبقى أهمّها: كيف تم الانتقال من نظام الانتساب إلى الأم إلى نظام الانتساب إلى الأب؟ والإجابة الأوليّة والموجزة على هذا التساؤل تكمن فيما يأتي: كانت العشيرة العربية القديمة تلجأ دائماً لتدابير مُحدَثة توفّق بها بين أمور متعدّدة؛ من هذه التدابير نذكر، مثلاً، إلزاميّة الزواج بين أبناء العم بحيث تُحَلّ قضيّة الإرث في عشيرة الأب والأم على السواء، وكذلك القول بالنسبة لقضيّة الانتساب (إذ أن نسب الأب والأم هو واحد)؛ وقد هيّأت مثل هذه التدابير مرحلة الانتقال التدريجي من نسب الأم إلى نسب الأب. أمّا متى وكيف تحقّقت فعليّاً هذه النقلة الثورية فلا يمكن الإجابة على ذلك بدقّة ووضوح وإن كان من الموضوعية القول إن زوال عادة النسبة إلى الأم لا بدّ أن يكون قد مرّ بحالة كان يجوز فيها للابن الالتحاق بقبيلة أمّه أو قبيلة أبيه (بدا ذلك واضحاً من أقوال بعض الشعراء الجاهليين أمثال عنترة وعامر بن الطُّفَيْل. . .) وكما يقول د. حطب «يمكن الجزم بأمر واحد هو أن هذا التحوّل تحقّق قبل العصر الجاهلي المعروف بحقبة طويلة، لكن آثاره بقيت تجرّر أذيالها حتى ذلك التاريخ». وفي إسقاط الحق الأمّي لحق الجنس النسائي، حسب تعبير ماركس، هزيمة تاريخية عالمية بحيث انتزع الرجل ـ الزوج دفّة القيادة في البيت وحُرِمَت الزوجة من مركزها كمشرف عليه فأصبحت عبدة لرغبات زوجها الذي قيّدها وحجبها وأمست أداة بسيطة لإنجاب الأولاد، هذا إلى جانب احتفاظه بالحقوق التي كانت ممنوحة له.

ولا يزال الجنس النسائي يجرّر أذيال هذه الهزيمة حتى اليوم ضمن إطار العالم الثالث بل حتى ضمن إطار العالم المسمّى بالمتمدّن.

١ ـ الأسرة الجاهلية: نصل، هنا، إلى الأسرة الجاهلية السابقة لظهور الإسلام؛ نذكّر هنا، كي تكون الصورة واضحة، بأنّ نمط معيشة المجتمع

---

(١) انجلز (ف)، «أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة»، شتوتغارت، ١٨٨٤.

الجاهلي ارتبط (بيئياً وسكّانياً وعلائقياً)، بشكل وثيق، بالظروف الطبيعية وقوى الطبيعة القاسية السائدة في الجزيرة العربية حيث تسود قلّة المرعى والماء حياة البدوي لدرجة يصحّ القول معها أن تأمين المرعى والماء شكّلا مصدر عيشه وعماده. بكلمة مختصرة نقول: شكّل التنازع على البقاء والصراع بين القبائل المختلفة السمة المسيطرة والمنتشرة في أكثر نواحي الجزيرة[1].

يستحيل علينا، ضمن إطار كتابنا هذا، تقديم تفصيل وافٍ للاوضاع الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية ولكل ما افرزته من أوضاع متعدّدة ومتنوّعة على الصعيد الاجتماعي كتنظيم لمختلف مظاهر حياة الجماعة والزواج والقرابات والنسب والعشيرة والقبيلة والرهط وغيرها، نظراً لكونها تشكّل تجسيداً مادياً للظروف السائدة في ذلك الزمن. لذا نعيد القارىء، في هذا المجال، للمراجع المتعدّدة ونخص بالذكر منها دراسات: د. حطب (ز)، زيدان (ج)، الدوري (عبد العزيز)، ضيف (شوقي)، الكرمي (حسن سعيد)... بينما نكتفي بتقديم لوحة موجزة كفيلة بتأمين فكرة واضحة حول الموضوع الذي نحن بصدد مناقشته: «استكمال الصورة التسلسلية لتطوّر بُنى الأسرة العربية» وقد بدأناها بنبذة خاطفة حول صفات الأسرة في عهد الجاهلية الأولى، نستكملها، الآن، بنبذة ثانية تتناول صورة الأسرة في الجاهلية الثانية:

يمكن القول، بشكل عام، إن هذه الأسرة هي «عبارة عن تشكيل قاعدي بسيط وصغير في القبيلة، لا استقلاليّة له ويجسّد بشكل مكثّف كافة التناقضات القائمة في المجتمع، يعكسها ويجدّد قيامها عن طريق إقامة علاقات تضجّ بالتناحر بين أفراد هذا التشكيل. ولا تخرج عن كونها نابعة من صميم ذلك المجتمع القائم على الاستغلال والمطبوع بالطابع المادّي. وقد عزّز هذه الظاهرةَ عدم وضوح، لا بل غياب الحدود الفاصلة ما بين الرهط والقبيلة والأسرة والعشيرة فكان الكل في واحد والواحد في الكل. وأضحت دراسة طبيعة التناحرات والتناقضات القائمة في المجتمع الجاهلي ممكنة عن طريق تتبّع تطوّر

(١) د. الدوري (عبد العزيز)، «مقدّمة في تاريخ صدر الإسلام»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦١ (طبعة ثانية)، ص ٣٢.

العلاقات القائمة في قلب قبيلة أو عشيرة أو رهط»[1].

بمعنى آخر، يكتنف الكلام على الأسرة في العصر الجاهلي غموضاً يعود لصعوبة ضبط مدلول هذه الكلمة في ذلك العصر من جهة، ولصعوبة دراستها على ضوء المفاهيم والمعاني الحاليّة الموضوعة كإطار لمؤسّسة الأسرة الحديثة من جهة أخرى. هذا ويصعب التمييز بشكل قاطع بين الأسرة الجاهلية والجماعات الكبرى المترابطة من تشكيلات القبيلة في الصحراء وما تطوّرت إليه هذه التشكيلات في الحواضر والأرياف؛ فكل هذه الأشكال (بدويّة كانت أم حضريّة) كانت تُعد تابعاً للقبيلة، ملتزماً بالتزاماتها ولا تستطيع الإتيان بأي عمل إلا إذا كان من مقتضيات الحياة القبليّة وأغراضها[2].

تجدر الإشارة هنا إلى التمييز بين العائلة البطريركية Famille Patriarcale التي كانت تعيش حالة استقلاليّة تامّة بشؤونها وموارد معيشتها وملكيّتها بحيث يتصرّف رب البيت بكل شيء تصرّفاً فرديّاً وبحيث تكون السلطة والولاء، في المرتبة الأولى، للأب حتى لو تناقضت مع ما يقتضيه الولاء للعامّة أو للأشراف، وبين العشيرة ـ الأسرة المعدّة كتشكيلة في القبيلة غير مستقلّة عنها ولا عن بقيّة حلقات هذه القبيلة حيث يمثّل الشيخ أو سيّد القوم مجموعة الأسر ـ العشائر في مجلس القبيلة الذي يضم رؤساء العشائر... المكوِّنة للقبيلة بهدف البتّ في أمورها وقضاياها، وحيث لا كيان ذاتي للفرد في العشيرة: فالكيان الجماعي يتحكّم بمعيشة الفرد من كل الجهات: في الداخل إذ يُعرَف من خلال انتمائه إلى عشيرة محدّدة، وفي الخارج إذ يُعرَف من خلال القبيلة التي هو منها؛ لذا لا يجوز تشبيه هذين النمطين بالأسر.

وبالنسبة إلى الزواج في الجاهلية فقد كان شأناً تابعاً للعشيرة وحتى للقبيلة، لذا يبتّ مجلس القبيلة وأعيانها ورؤساء عشائرها بأمره نظراً لكونه، أي

---

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٥١.

(٢) الكرمي (حسن سعيد)، «الأسرة وتطويرها في المحيط الإسلامي»: «الإسلام وتنظيم الأسرة»، الإتّحاد العالمي لتنظيم الوالديه، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢٩ ـ ٤٠.

الزواج، وسيلة عمليّة تتيح للقبيلة إنشاء روابط قرابة مستحدثة تضمّها إلى قبائل أخرى فتنظّم تحالفاتها وسياستها وتجدّد قوّتها. ولقد عرف البدو الجاهليون نمطين من الزواج: الزواج الداخلي endogamie الذي يعبّر عن ميل القبيلة للاحتفاظ بوحدتها وتماسكها وتقويتها من الداخل، وقاعدة هذا الزواج ومبدأه هو إلزاميّة زواج أبناء الاعمام بعضهم بعضاً؛ والزواج الخارجي exogamie الذي يعكس تطلّعات القبيلة لتجديد قوّتها من الخارج... ولنمطي الزواج هذين الهدف نفسه: تأمين أسباب استمراريّة المعيشة، لذا كانت القبيلة تشجّع هذا النمط أو ذاك تبعاً لمقتضيات حاجاتها إلى أحدهما.

يبدو جليّاً أن المجتمع الجاهلي لم يعرف الزواج الأحادي حتى بعد انتشار الإسلام، كما يبدو مؤكّداً واقع كون قوى المجتمع ومصادره المعيشيّة والإنتاجيّة كانت تتطوّر بوتيرة أسرع من تطوّر أنظمة الزواج. ففي كل مرحلة كان المجتمع يفرز نظام زواج يوافقها كتوافق المشاعيّة البدائية مع المشاعيّة الجنسية مثلاً والبداوة مع تعدّد الزوجات[1]؛ لكنّ المجتمع لا يتقبّل الجديد بسهولة لأن رتابة الحياة وحدودها تفرض نوعاً من التحجّر في التقاليد والعادات...، لذا نجد تراكم أنواع من الزيجات المتعارف عليها اجتماعياً خلال حقب عديدة دون أن يمحي أحدها الآخر.

أمّا القول إن الزواج لم يكن «شأناً خاصّاً» فلا يعني عدم وجود صورة للقرين المرغوب فيه عند كلٍّ من الفتى (الذي يطلب الفتاة لعفّتها، لكرم أهلها ونسبهم ولإلمامها بأعمال الخدمة المنزلية) والفتاة (التي كانت ترغب في شاب متعقّل، قوي العزيمة، لا يتوانى عن الأخذ بالثأر، كريم، غني، ذي شباب ونسب وعصبية)[2]. وهذه الصورة تجسّد، بحد ذاتها، مصلحة القبيلة العليا وتؤكّد على أن كيان القبيلة هو الكيان الوحيد الذي كان الجاهلي يعيه.

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٤٢ ـ ٤٣.
(٢) الأصفهاني (أبو فرج)، «الأغاني»، ج ٢، طبعة بيروت، ١٩٥٦، ص ٤ ـ ٥.
الهاشمي (د. علي)، «المرأة في الشعر الجاهلي»، بغداد، ١٩٦٠، ص ٢٤٠.

والحب؟ كان كتوماً ويستحيل الجهر به نظراً للقيود الاجتماعية المفروضة عليه؛ فلقد كانت القواعد الاجتماعية تحرِّم الاختلاط وتعدّه خيانة، وكل خيانة إهانة للرجل ولشرف الجماعة يُعاقب عليها بشدّة «عقوبات» خاصّة[1]. في ظل ظروف كهذه، يبقى الحب ممنوعاً ومرغوباً فيه في الوقت نفسه: لا يتجاوز الطرف الواحد، في معظم الأحيان (أي أنّه لم يكن متبادلاً).

والعلاقات الزوجية، في الجاهلية، كانت محكومة بعوامل متعدّدة، أوّلها المنزلة الاجتماعية لقبيلة الزوجة إذا حصل الزواج من خارج قبيلة الزوج بحيث تتوقّف منزلة الزوجة، في بيت زوجها، على قوّة أهلها ومنزلتهم بين القبائل ممّا يعكس نفوذاً، لابنتهم بعد زواجها في محيط زوجها (كثيرة هي الحروب التي بدأت بين القبائل بسبب سوء معاملة زوجة عَدّ أهلها ذلك إهانة لحقت بقبيلتهم فاستوجبت التأديب والمحو).

ثانيها، زواج ابناء العمومة وكان يستوجب المعاملة بالحسنى نظراً لما تقتضيه القرابة من رعاية للأرحام (قد يكون عدم احترام ذلك سبباً من أسباب عداوة ابناء العم رغم ما عُرِف عن البدو من عصبيّة).

ثالثها، سكن قبيلة الزوجة بعيداً عن موطن قبيلة الزوج أو قريباً منه ممّا ينعكس، سلباً أو إيجاباً، على منزلة الزوجة ويؤمّن لها أو يفقدها الحماية وبالتالي النفوذ في إطار قبيلة الزوج: فإذا كانت الزوجة قبلاً صاحبة منزلة عالية في بيتها تشاور الزوج معها في الأمور البيتية وقدّر رأيها واستجاب لرغباتها... وإلاّ فإنّ الزوج لا يكترث بشأنها... يعاملها أحياناً بقسوة مستعملاً السوط (خصوصاً إذا خرجت عن طاعته...). ومهما يكن من أمر منزلة الزوجة فلا يجوز لها تجاوز بعض الحدود كأن توجِّه إليه اللوم مثلاً أو أن تبدي حرصاً على سلامته أو بغضاً لعكوفه على اللهو والخمر أو أن تظهر اهتماماً أو حرصاً على المال أو على وجهة انفاقه[2].

---

(١) بلاشير (ر.)، «تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي»، ترجمة د. إبراهيم الكيلاني، دار الفكر، ص ٤٤.

(٢) الهاشمي (د. علي)، سبق ذكره، ١٤٨، ١٥٣، ١٥٤.

يمكن اختصار وضع المرأة الجاهلية بما يأتي: إنّها تابع للرجل، يمنع عنها الاختلاط، يحجبها عن الناس، يجعلها أسيرة الخباء أو البيت الذي يمنحها إدارته أي القيام بكل أعمال الخدمة فيه كالطهو والكنس وخياطة الثياب وتربية الأطفال بينما تبقى السيادة على البيت له بحيث يُصدِر الأوامر ويوزّع المهمّات ويتولّى المراقبة. . . ، وباختصار: ينبع هذا التوزيع المنزلي من مصلحة الرجل ومن سيطرته الاقتصادية وملكيّته ومسؤوليّته في إعالة رهطه؛ فللزوجة الواجبات المنزلية المملّة. . . وللزوج واجبات العمل الاجتماعي. . . ولقد عزّز ذلك قيام تفاوت دائم في العلاقات بين الزوجين اتّخذ طابع سمة الدونية والتبعيّة عند المرأة ـ الأنثى وطابع الاستعلائية والتسلّطية لمصلحة الرجل ـ الذكر.

أمّا بالنسبة إلى الطلاق[1] وأشكال الفرقة بين الزوجين فيمكن اختصار الوضع القائم في هذا المضمار بالتعسّف والاستعلاء من قِبَل الرجل وامتهان كرامة المرأة في كل أشكال الفرقة الحاصلة بين الزوج والزوجة. فالمجتمع الجاهلي كان مجتمعاً رجوليّاً عماده الفروسية والقوّة وموضوع الطلاق لا يشكّل سوى مظهر من مظاهر العلاقة القائمة بين الجنسين.

والأسرة الجاهلية الحضرية لم تكن تختلف كثيراً، من حيث ظاهرتها ومظاهرها ومضمونها وعلاقاتها، عن الأسرة الجاهلية البدوية خاصّة أن العلاقات بين الاثنتين لم تنقطع أبداً إذ بقيت الثانية المعين للذي يمدّ الحواضر بالسكّان؛ من هنا تواصل التقاليد البدوية واستمرار مظاهرها وطبع السلوك المتعلّق بالزواج أو العلاقات الزوجية في الأسرة بطابعها. إنّما تجدر الإشارة إلى الإنعكاس الهامشي والبسيط على الزواج والأسرة الذي أحدثه تطوّر المجتمع الحضري: من استشارة الفتاة بأمر الخطبة، التساهل بمسألة مجالسة الخطيب لخطيبته، صورة القرين المرغوب. . . وقد اقتصر كل ذلك على نساء الشريحة العليا في القبيلة. لكن وضع المرأة الحضرية العام لم يكن بأفضل بكثير من وضع المرأة البدوية إذ التصقت الأولى بمسكنها لا تبارحه إلا نادراً لأن الزوج هو الذي يؤمّن جميع الاحتياجات من الخارج بينما تقوم هي بالأعمال البيتية وحدها.

(١) الطلاق، كما يقول د. حطب (سبق ذكره، ص ٤٨، هو مصطلح جاهلي.

نختصر مع د. حطب[1] وضع إدخال الشريحة العليا لعادات جديدة على صعيد العلاقات الزوجية بما يأتي: استطاعت بعض النساء اللواتي انتقلت إليهنّ بعض الثروات عن طريق الإرث الاحتفاظ بهذه الثروات حتى بعد زواجهن لأن عقد الزواج، كما يقول الجميلي[2]، إنّما يتيح للزوج حق معاشرة الزوجة وإنجاب الأولاد لا حق تملّكها. وقد استغلّت هذه الفئة من النساء ظروفها وفرضت على الزوج شروطاً أقلّها امتلاك حق طلاقها بيدها[3] وأحياناً حق انتساب أولادها إليها؛ فتعزّز وضعها، في كثير من الأحيان، لانتمائها إلى قبيلة مشهورة أو قوّة تحميها اضطرّت الزوج لمعاملتها معاملة حسنة وللأخذ برأيها في شؤونهما المشتركة. شكّل مجمل هذا الوضع سابقةً ادخلتها النساء الشريفات على وضع الأسرة الحضرية فلم يطرأ عليها سوى تعديل طفيف لجهة السكن المنفرد لكن غير المستقل عن «أراضي القبيلة» ولم تحقّق، بالتالي، استقلاليّتها. . . ؛ كما بقيت القبيلة مستحوذة على ولاء كل من ينتمي إليها وفخره.

٢ ـ **الأسرة في الإسلام**: والإسلام، لدى مجيئه، وجد الفرد ضائعاً في بحر القبيلة، يذوب فيها ويخضع لسياستها ومصالحها؛ لكنّ هذا الواقع، إذا استمر، يشكّل تعدّياً على سلطته وسيادته وتناقضاً مع ما ينادي به من وحدة للأمّة ووحدة مصالحها: فاستمرار الولاء للقبيلة يعني إشراك بالولاء المفترض لله ولرسوله وتفتيت للأمّة؛ كما أن المواقف التمييزيّة (النفسية والعاطفية والالتزامات. . .) بين الأقرباء والغرباء التي يفرضها الجو القبلي تحول دون تكوين الأمّة التي ينبغي على مختلف أفرادها الارتباط بعضهم ببعض بعلاقات يسودها النظام والقانون بدرجة متساوية تحت عنوان: المحبّة والتعاون. لذا تصدّى الإسلام لهذه القضيّة ونجح في إيجاد نظام جديد يوائم بين واقع التنظيم الاجتماعي القبلي السائد في الجزيرة العربية من جهة، والطموح السياسي وهدى

---

(١) د. حطب، سبق ذكره، ص ٥٨.
(٢) الجميلي (رشيد)، «تاريخ العرب»، بيروت، ١٩٧٣، ص ٢١١.
(٣) الاصفهاني (أبو فرج)، «الأغاني»، ج ١٦، ص ١٠٢.

المبادىء الدينية والمثل السامية التي ينادي بها من جهة أخرى[1].

والنتيجة: تحرير الإسلام للمؤمن من علاقة التبعيّة التي كانت تربطه بالقبيلة بحيث استبدل بها علاقة مباشرة مع الله، له وحده الخضوع والولاء إذ لا شريك له. وهكذا، وجّه الإسلام علاقة المسلم نحو حلقة أضيق ممّا كانت عليه ضمن إطار التشكيلة الاجتماعية المعروفة (أي القبيلة)، وفرض عليه التزامات مادّية ومعنوية لمصلحة هذه الحلقة، أي لمصلحة الأسرة، على حساب ارتباطه بالقبيلة كتجمّع. ساهم كل ذلك في تعزيز شعور المسلم وإحساسه بشخصه من جهة وبعشيرته المباشرة من جهة أخرى فاصبحت باقي حلقات القبيلة، بالنسبة إليه، مشابهة بعضها لبعض.

إنّما يتطلّب تحقيق ذلك خلق ظروف مؤاتية لإرساء مجتمع جديد يقوم على تنظيم جديد وهذا ما قام به الإسلام لدى وضعه القواعد والتشريعات اللازمة والتوجيه الكافي لإحداث تغييرات بنيوية في القبيلة من شأنها إضعاف تأثير هذه الأخيرة على الفرد ـ المسلم لحساب تقوية توجيهات الدين في نفسه عبر تعزيز إحساسه بالأسرة المكوَّنة من الأقارب الأدنين. من هنا يُفهَم توجّه اهتمام الإسلام إلى الأب والأم كمركز أو كقطب في تشكيلته المختارة، على الأولاد الالتفاف نحوهما «كنواة» على أساس تبادل الطاعة والمودّة والواجب وتوجيه كل ذلك نحو وسط الأسرة لتقوية وحدتها. وهكذا، أصبحت رعاية العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وتقويتها واجباً دينياً يتجاوز ما هو واجبٌ اجتماعي.

وقد بدا هذا النسيج الإسلامي من العلاقات القائمة بين أفراد الإسرة عاملاً هامّاً ساهم في إبراز الكيان الذاتي والواضح للأسرة (كما أفرزها الإسلام) التي تتميّز بسمات خاصّة بها وإن اشتركت مع الأسرة الجاهلية، السابقة لها، ببعض الخصائص نظراً لكونها غير مُبتدَعة كلّياً.

لا بدّ هنا من التوقّف قليلاً عند نظرة الإسلام للأسرة ومفهومه لها إذ يستحيل فهم التطوّرات التي عرفتها الأسرة العربية (لا الإسلامية فحسب بل

---

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٧٥.

أيضاً المسيحية)، على مرّ التاريخ، دون إلقاء الضوء على مختلف وجوه عناصر الأسرة وعلاقاتها.

- نبدأ بالزواج الذي يُعَدُّ، حسب الإسلام، تمكيناً للمسلم - الفرد من إقامة علاقات جنسية في إطار شرعي سليم؛ إنّما لم يورد القرآن الكريم كلمة الزواج مرّة واحدة. بل أورد، للتعبير عن هذا المعنى، كلمة النكاح، بحيث يتّضح الباعث الأوّل للزواج، حسب نظرة الإسلام، ونعني بذلك: إقامة العلاقة الجنسية الشرعية خاصّة أن كل علاقة تتم خارج هذا الإطار تُعدّ علاقة زنا يُعاقب عليها عقاباً شديداً. وهناك باعث آخر يكمن في إمداد المجتمع بعناصر استمراره وبنسل صالح قوي «تزوّجوا الودود الولود فإنّي مكاثر بكم الأمم» يقول النبي ﷺ؛ أمّا الباعث الثالث فيكمن في إيجاد حياة مشتركة مستقرّة بين الزوجين وحثّهما على تبادل المحبّة والمودّة والرحمة والتعاون، وقد أمر القرآن الكريم بالمعاشرة الطيّبة «وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَيَجْعَلَ ٱللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيراً»(١).

لقد أدخل الإسلام تغييراً كبيراً وتعديلاً مهمّاً على دوافع الزواج وغاياته؛ فقد حدّد النشاط الجنسي الذي كان، في المجتمع الجاهلي، بلا ضوابط أو حدود، كما أنّه حدّد عدد الزوجات والطلاق. . .، فرسم بذلك إطاراً جديداً للزواج الذي اصبح ركيزة للاستقرار والسعادة والمحبّة، وكل ذلك يشكّل قيماً جديدة. تجدر الإشارة هنا إلى استحالة تغيير كل العادات والتقاليد والقواعد الحياتيّة السائدة في مجتمع معيّن بشكل فجائي ودفعة واحدة نظراً للمساوىء والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تنتج عن هذا التغيير الفجائي الشامل؛ لقد أدرك الإسلام أهميّة ذلك، لذا فإنّه لم يضرب كل ما كان متعارفاً عليه دفعةً واحدة لكنّه لم يتركه على حاله بل عمد إلى إدخال أفكار وعادات جديدة من شأنها إحداث التغيير أو التعديل أو النقض اللازم للأفكار السائدة. بكلمة مختصرة، يمكن القول إن الإسلام أدرك ضرورة مراعاة المقوّمات المسؤولة عن ثبات شخصيّة الفرد والمجتمع ووحدتها النفسية فراعى الوضع السائد في ذلك

---

(١) «سورة النساء»، ٤/ ١٩.

الزمان وما تقتضيه ظروف ذلك العصر، لذا أتت تعاليمه ديناميّة، متوازنة، تطوّريه وحيّه.

لكنّ بعض السلف، لم يفهم عبقريّة الخَلَف فكرّس تجميد المفاهيم والنظرة الإسلامية، خلال عصور، لكثير من القضايا بحجّة الإخلاص للدين والوفاء لتعاليمه؛ وكما يقول د. حطب «كم نحن اليوم بحاجة إلى إعادة قراءة لإعادة النظر في المواقف والنظرات الإسلامية لبعض الظاهرات الحياتية والاجتماعية على ضوء الظروف التاريخية التي أوجدتها»[1] لتعديل ما لم يعد متلائماً منها مع الظروف الحياتية والاجتماعية المعاصرة، على غرار السابقة التاريخية التي قام بها الرسول كنموذج يُحتذى به يتوجّب النسج على منواله؛ وهكذا يمكن تحوير الواقع بشكل تصبح القضايا المدروسة ضمن واقعها متلائمة ومتوافقة مع معطيات العصر المُعاش وذلك انطلاقاً من هَدي المبادىء العامّة. وبذلك يصبح الباب مشرّعاً أمام التطوّر الفعلي إذ يُطلَق مجاله وتُضبَط الوسائل المتقدّمة بحيث تتوافق مع روح العصر وجوهر الدين في آنٍ معاً.

من هنا يُفهم السبب الحقيقي الكامن وراء تخلّف النظرة الإسلامية الحديثة للمرأة رغم كون نظرة الإسلام الأصليّة متقدّمة وتطوّرية بالنسبة للزمن الذي وُضِعَت خلاله والذي لم يكن بالإمكان تجاوزها وجعلها متلائمة مع معطيات النظرة المعاصرة للمرأة. يُلخّص د. صابوني[2] حقوق المرأة وواجباتها بما يأتي:

حقوق المرأة على زوجها هي: المهر، النفقة الزوجية الكاملة من طعام وكسوة وتمريض وإسكان، العدل والمعاملة بالمعروف وعدم الإضرار بها؛ كما أن للمرأة الحرية الكاملة في التصرّف بأموالها دون رقابة زوجها إذ لا ولاية للزوج على مال زوجته، كما أنّها تحتفظ باسمها واسم عائلتها.

أمّا حقوق الزوج على زوجته فهي حقوق غير ماليّة لأن الزوج هو المكلّف

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٨٢.

(٢) صابوني (د. عبد الرحمن)، «الأسرة وحلّ مشاكلها في ضوء الإسلام»، دار الفكر، ص ٥١.

الوحيد بالإنفاق والإعالة وحقوقه على زوجته تتعلق بحسن المعاملة والإشراف على تربية الأطفال ورعايتهم والقيام بأعمال البيت والطاعة: الزوجة مكلّفة بطاعة زوجها في ما أمرها الله به أن تطيعه فيه، والتأديب: حق النصح وتوجيه الإرشاد لزوجته لأنها أم أولاده، يتأثرون بسلوكها؛ وغاية الزوج من ذلك تبقى تقويم اعوجاج زوجته إن انحرفت عن النظم والقواعد التي وضعها الشارع للأسرة المسلمة تبعاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّلاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلاَ تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً﴾ [1].

والطلاق، أصلاً، بيد الرجل - الزوج ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[2]؛ لكن هذا الحق ليس مطلقاً بل مقيّداً ببعض التدابير والحدود التي لا يمكن للزوج تجاوزها: فهو يصبح، بعد اللفظ الصريح للطلاق والقصد الواضح والعدد والإشهاد والوقت المناسب، ملزماً بدفع كل حقوق الزوجة من مهر ونفقة ولا يكون ملزماً بتبرير طلاقه بل بإثباته فقط.

وفي ما يختص بحق النسب، لا يجدر في الإسلام أن يُنسَب ولد لغير أبيه؛ وهكذا تُقطَع الطريق أمام التبنّي L'adoption وذلك حفاظاً على مصالح الأسرة وحدودها وبنيتها. وبالنسبة إلى الميراث حُدِّد نصيب البنت بنصف نصيب الولد الذكر لأنها تحصل على نفقتها من الرجل: أباً وأخاً وزوجاً، لذا فهي ليست بحاجة إلى المال[3].

وبكلمة مختصرة نقول: لقد طوّر الإسلام التقاليد القبلية المتعلّقة بالأسرة ونظّمها بما اتّخذه من تدابير وسنّه من قواعد وتشريعات فجاء بناؤه للأسرة خاضعاً لعوامل البيئة مكرّساً أفضل ما كان سائداً في العلاقات الزوجية إلى

---

(١) «سورة النساء»، ٤/٣٤.

(٢) «سورة البقرة»، ٢/٢٣١.

(٣) في ما يختص بمواضيع: الزواج والطلاق والميراث في الإسلام تطرّقنا باختصار، إلى وضع كلٍّ من المرأة والرجل ضمن التعاليم الإسلامية. وللحصول على فكرة معمّقة ووافية نعيد القارىء لمختلف المراجع الصادرة بهذا الصدد.

جانب القواعد الكبرى التي أدخلها مباشرةً على كيانها. والأهم من كل ذلك كونه فتح المجال للتطوّر حسب الظروف المستجدّة وخلق الظروف المؤاتية لإحداث التغيير في هذا المجال.

وهنا نتساءل مع د. حطب: هل استوعب المسلمون الصورة التي رسمها الدين للأسرة؟ وهل طبّقوها كما أراد الإسلام أن تكون؟ أم أن هناك ظروفاً وعوامل جعلتهم يفهمونها ويطبّقونها على وجه يتلاءم مع تلك العوامل والظروف بما يتوافق مع التطوّر المستجد؟[1].

الإجابة على هذه التساؤلات تستقي مصدرها من مسيرة التاريخ الإسلامي وجعبته الحافلة بالأحداث، ولن يتّسع المجال لذكرها كلّها لذا سنكتفي، كما فعلنا حتى الآن، بعرض لمحة موجزة تختصر الوضع المنوي دراسته:

كانت الأسرة العربية ميداناً لمعظم الظاهرات التي تتالت على المجتمع العربي على مرّ العصور منذ صدر الإسلام وحتّى القرن العشرين حيث عملت جميع السلطات، التي تتالت على حكم المنطقة العربية، جاهدةً لشدّ الثقافة الاجتماعية إلى الماضي وإبقائها أسيرته؛ وهل هناك أفضل من الحفاظ على الثبات الاجتماعي للحؤول دون التطوّر وتحقيق هذا الهدف؟ لذلك نجد مراسيم متعدّدة أصدرتها السلطات المتعاقبة بهدف تجميد ظروف التطوّر المادّي؛ هذا إلى جانب القوانين التنظيمية المتعلّقة بوجهة استعمال الأرض لحصرها وبمواصفات الإنتاج لتضييقها وبالتنظيمات الاجتماعية لشلّها. وهكذا تكرّس الثبات الاجتماعي فتكرّست معه جملة أوضاع من ضمنها وضع الأسرة، فكان ذلك وسيلة من الوسائل المتعدّدة التي لجأت إليها القوى الحاكمة لترسيخ سيطرتها الكاملة على المجتمع العربي.

وقد بقي الوضع على حاله حتى نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث تداخلت عوامل خارجية وداخلية ساهمت في إعادة تحريك

---

(١) د. حطب، سبق ذكره، ص ٩٣.

المجتمع وبثّ الحياة في أوصاله ونقله من حالته السابقة إلى حالة جديدة انعكست بوضوح على الحياة الأسرية.

سنتوقّف، هنا، عند الأسرة العربية التي ظهرت، حسب قول د. حطب، على ثلاثة أشكال: الأسرة ـ العشيرة، الأسرة الواسعة الممتدّة، والأسرة الارستقراطية المركّبة؛ ولا بد عن القول إن التسمية، بحد ذاتها، تكاد تكشف طبيعة الوسط الذي تنشأ فيه الأسرة. ففي التصنيف المذكور تعدُّ الأولى (الأسرة ـ العشيرة) أحد أشكال الأسرة الواسعة الممتدّة، ويُقصَد بالامتداد هنا أحد نوعين: الامتداد الافقي أو العمودي. تشكّل الأسرة الواسعة الممتدّة أفقيّاً تلك التي توسّعت عن طريق تعدّد الزوجات ونموذجها الأسرة المركّبة الريفية؛ أمّا الأسرة الواسعة الممتدّة عموديّاً فهي التي تضم عدّة أجيال من الأفراد الذين ينتسبون إلى أصل واحد.

٣ ـ الأسرة في صدر الإسلام حتى أواسط الحكم العبّاسي: تشير بعض وقائع صدر الإسلام وحتى أواسط الحكم العبّاسي إلى أن بعض رواسب الطابع الثقافي القبلي كانت تحكم أفكار الناس في ما يختص بالأسرة وبالعلاقات التي كانت تنشأ ضمن إطارها تماماً كما تطبع معظم العلاقات الاجتماعية السياسية: فقد بقيت الأفكار القبلية المتعلّقة بصورة المرأة والأولاد والتآصر والثأر والزواج والطلاق وتعدّد الزوجات... تلقى بعض التجاوب من قِبَل بعض الأسر الممتدّة، والتعديل الذي طرأ يرتبط مباشرةً بما أدخله الإسلام من تنظيمات على الأسرة كالإكثار من الأولاد فحزّز واقعي: الإنجاب كهدف أساسي للزواج استتبع ذلك ترسيخ للأفكار المتخلّفة عن المرأة المعدودة كأداة لهذا الإنجاب وتقديرها تبعاً لعدد الابناء الذين تنجبهم، وجواز تطليقها اذا كانت عاقراً أو اللجوء إلى الزواج مرّة ثانية.

ساهم في ترسيخ هذه الوقائع ملاءمتها لنتائج عمليّة التملّك الاجتماعي للثروة التي تتطلّب وفرة في الأيدي العاملة لتأمين العناية اللازمة بالأرض بهدف إعمارها والحصول على الإنتاج الوفير فتلاقت، بذلك، حاجة الأرض لكثرة العاملين عليها مع الأفكار الدينية الداعية لكثرة الإنجاب كنعمة من الله...؛

هكذا، ومع مرور الزمن، تكرّس أمران: أوّلهما الحفاظ على وحدة الأرض (الوقف العائلي)، وثانيهما وحدة سكن فروع الأب (الأخوة وأبناؤهم) وقد أدّيا، في النهاية، لنشوء الأسرة الواسعة الممتدّة عن طريق الأجيال أي الأسرة التي ضمّت ثلاثة أجيال: جيل أحد الوالدين، جيل الأبناء ـ الأباء وجيل الاحفاد (أولادهم).

والريف كان أفضل ميدان لانتشار الأسر الواسعة الممتدّة (أفقياً أو عموديّاً). بينما شكّلت المدن ميدان انتشار الأسرة الواسعة الممتدّة عموديّاً، خصوصاً في أوساط العامّة من أصحاب الحِرَف والصناعات اليدوية الخفيفة (كالحدّادين. . .) التي تتطلّب، بحد ذاتها، كثرة الأيدي العاملة ومن مختلف الأجيال حيث لكل فرد من أفراد الأسرة وظيفته.

أمّا علاقة الأسرة ـ العشيرة بوسط اقتصادي اجتماعي تنشأ فيه فلا تحتاج إلى الإيضاح نظراً لتشابه ظروف نشأة القبيلة في الصحراء بالظروف الصعبة التي رافقت نشأة الأسر (في الريف أو المدن) وحاجة هذه الأسر الى تأمين استمراريّة عيشها؛ ويمكن القول إن هذه العلاقة شكّلت سبباً من الأسباب الرئيسية التي دفعت بالأسرة، التي نشأت عبر التطوّر التاريخي وبالأخص الديني، للمحافظة على التقاليد القبلية العشائرية وعلى مفاهيمها كطبيعة ومضمون لنمط معيشتها خصوصاً أن انتقال العديد من القبائل من الصحراء إلى اطراف المدن والبلدان لم يخرجها من تقوقعها وانفرادها وتجمّعها رغم التطوّرات التي أصابت ظروف حياتها الجديدة وتمكّنها من الثروة.

٤ ـ الأسرة ما بين أواسط الحكم العبّاسي وبداية القرن العشرين: هذا في ما يختص بالأسرة المميَّزة لفترة ما بين صدر الإسلام وأواسط الحكم العبّاسي؛ أمّا بالنسبة للأسرة العربية المميَّزة للفترة الممتدّة ما بين أواسط الحكم العبّاسي (زمن تفكّك السلطة العبّاسية) وبداية القرن العشرين فيمكن ضمّها في طور واحد نظراً لكونها رزحت، خلال كل هذه العهود، تحت وطأة ظروف متشابهة تكاد تكون واحدة من حيث تأثيرها وانعكاساتها على أوضاع الأسر. يمكن تلخيص هذه الظروف بما يأتي: ـ اضطراب سياسي عميق الجذور بما يعكسه من

اضطراب على المستوى الأمني؛ ـ تعاقب سريع للدول: نشأةً وانهياراً؛ ـ بلبلة شديدة على صعيد الملكيات العقارية حيث رافقت تعاقب الدول وزوالها عمليّات نقل واغتصاب للملكيات ـ الأراضي من أصحابها السابقين إلى أصحاب لاحقين؛ ـ هزّات عميقة ضربت جذور المجتمع نتيجة تلاحق الغزوات والحروب في فترات زمنيّة قصيرة كان اشدّها خراباً مدمّراً للبلاد هجمات المغول والحروب الصليبية؛ ـ تناحر دائم بين الفئات السكّانية: الشيعية والسنّية، وما رافقه من تعميق تاريخي للحقد والكراهية وسوء العلاقات بينهما، فانعكس كل ذلك سلباً على مجمل مظاهر الحياة في الدول العربية؛ ـ المجاعات والأمراض التي أصابت السكّان فانعكست عليهم، كالحروب، ضعضعةً واضطراباً، ـ صب كل الاهتمام على الناحية العسكرية وإهمال الجوانب الفكرية والثقافية والاجتماعية، ومحاولة القضاء على أي مجهود يُبذَل في هذا المجال باستغلال الدين وتعزيز دوره في حياة الجماعات؛ ـ كبت الجو الثقافي وحصره في الحركات الدينية المتطرّفة والدعوات الصوفية (المُشبَعة بالمعتقدات الخرافية. . .) المتنامية الظهور والانتشار في أوساط العامة بتشجيع من القوى الحاكمة بهدف المحافظة على التخلّف الاجتماعي السائد؛ ـ بدء قاعدة المقاطعة بالنسبة إلى الضرائب وتعميمها لتعزيز استقلاليّة الأمراء عن الخليفة واتّفاقهما على مبلغ من المال يؤدّيه الأمراء كل سنة مع تأدية الخطبة للخليفة والاعتراف بسلطانه؛ ـ سيطرة مشاعر الحذر والخوف والتحفّظ والقلق على النفوس وعلى العلاقات الاجتماعية؛ ـ ركود حركة المجتمع بل توقّفها. . .

غنيٌ عن القول أن مجمل هذه الظروف قد انعكست سلباً على الوضع الأسري لفئات الناس الذين عاشوا خلال هذه الحقبة المديده من التاريخ، وهذا يطرح تساؤلات عدّة لن نتطرّق إلا لما يهمّنا منها في هذا المضمار ونقصد بذلك: بنية الأسرة التي عُرِفت خلال هذه الحقبة. ولفهم طبيعة هذه البنية ونمطها وتراكيبها لا بّد من الإشارة لأهميّة الدور الذي يؤديه كلّ من: وضع الأرض والفلاّحين وطبيعة العلاقات السائدة بين مختلف المتفعين من هذه الأرض، الضرائب والرسوم المفروضة، حقوق الفلاّح إزاء الأرض. . . هذا بالنسبة إلى

الريف، والنشاط الاقتصادي والتركيب الداخلي الوراثي للحِرَف الصناعية والتدابير المتَّخذة من قِبَل السلطات لإعاقة تطوّر العَمَل الحِرَفي والقيود الرسميّة المفروضة على الأصناف، . . . بالنسبة إلى المدن. يطول الحديث عن كل ذلك، لذا لن نغوص في التفاصيل رغم أهمّيتها[1] منعاً للتطويل بل سنورد، بإيجاز، وضع كلٍّ من الأسرتين: الريفية والمدينية.

يمكن اختصار وضع المجتمع، خلال هذه الحقبة الطويلة، بالتجمُّد إذ لم يُسمَح له بالابتكار بل فُرِض عليه تكرار الصورة السابقة، وهذا ما جمّد وضع الفلاّح ومستوى حياته كما جمّد التشكيلات الاجتماعية التي ضمّته ومن ضمنها مؤسّسة الأسرة. فالظروف المتجمّدة استمرّت تفرز التشكيلة الأسريّة نفسها؛ والأسرة، بدورها، تابعت الحياة على الوتيرة نفسها محافظةً على التقاليد والقيم عينها في ظل فقدان التعليم وتفشّي الجهل حتى عند الرجال الرسميين المسؤولين في الدولة.

تكوّن، في الريف، ما يُسمّى بالأسرة الفلاّحية الواسعة المتفرّعة نتيجة للتدابير السياسيّة المتّبعه من قِبَل السلطات الحاكمة التي وعت أهميّة الأسر

---

(١) نعيد القارىء الذي يودّ تكوين فكره متكاملة حول هذه المواضيع إلى المراجع الآتية:

- الصبّاغ (د. ليل)، «المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني»، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣.
- هنري غيز، «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، باريس، ١٨٤٦، تعريب مارون عبّود، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩.
- بيهم (محمد جميل)، «المرأة في حضارة العرب»، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٦٢.
- الحسيني (علي)، «تاريخ سورية الاقتصادي»، دمشق، ١٣٤٢ هـ.
- المرادي، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، القاهرة، ١٨٧٣.
- جودت (محمد)، «الأخيه التركيه»، استانبول، ١٩٣٢.
- د. حطب (ز)، سبق ذكره.

- Gibb & Bowen, «Islam Society» (2 vol), Oxford, 1957.
- Poliak, «Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and the Lebanon, 1250-1900», London, 1939.
- Sauvaget, «Esquisse d'une histoire de la vie de Damas», In: Rêvue des études islamiques, Paris, 1934.
- Weuleresse (J), «Paysans de Syrie et du Proche-Orient», Tours, 1946.

الواسعة الكثيرة العدد: إن عن طريق استيلاد الزوجات بشكل متكرّر وتمجيد الخصوبة عند المرأة أو عن طريق تطليق العاقر وتزويج ذكور الأسرة باكراً بهدف تزويدها بأيدٍ عاملة جديدة. . . لهذا، سنّت القوانين التي تنظّم انتقال حق التصرّف بالأرض وحصره ضمن إطار الأسرة الواحدة. ولقد ساهم ذلك في تقوية بنية الأسرة وقدرتها على الصمود حتى في أحلك الظروف نتيجة تكاتف أفرادها وتوزّع قوّة الضغط عليها والذي ساعدها على الاستمرار، بل على الامتداد والتفرّع.

تشكّل هذه الأسرة الواسعة الممتدّة والمتفرّعة امتداداً وتطوّراً للأسرة الواسعة الممتدّة التي سبق أن أشرنا إليها. هذا وتجدر الإشارة إلى تصلّب بنية الأسرة بفعل عوامل متعدّدة أهمّها اثنان: ـ اكتفاؤها الذاتي اقتصاديّاً نتيجة اعتماد الفلاّحين وسيلة المقايضة والتبادل كأسلوب للتعامل مع الأسر الأخرى إن في القرية أو في الأسواق القريبة منها فلم تحتج للنقد. . .، وتآلف أسر القرية برئاسة شيخ يحلّ المشاكل التي تعجز الأسرة عن حلها. وهكذا تقوقعت الأسرة على ذاتها وتماسكت داخليّاً متّجهةً (حتى من ناحية الزواج) إلى الداخل.

ـ وضع رب الأسرة المميّز إذ أنّه مُنِح سلطة واسعة في القضايا الاجتماعية (بث التقاليد، ترسيخ العادات، السهر للمحافظة عليها وتوزيع الأدوار الاجتماعية على أفراد الأسرة) رغم قيامه، كغيره من أفراد الأسرة، ببعض المهمّات الموزّعة على الجميع.

ولم يكن وضع المرأة مميّز رغم الدور الإيجابي الذي كُلّفت للقيام به من أعمال رعاية واحتطاب وعمل منزلي واعمال نسيج وحياكة. . . تُبرز الألقاب المستخدَمة للتعبير عنها مثل «عبدتك» أو «أمتك» بحذف اسمها على الإطلاق أو بالقول إذا ما ذُكرَت: اجلّك الله، من هنا تُفهَم ظاهرة تقبيل الزوجة يد زوجها عند الصباح للدلالة على طاعتها وانقيادها له، كما تُفهَم أيضاً ظاهرة ردّ الفعل السلبي تجاه ولادة الأنثى التي لانزال نشهدها حتى اليوم (لا على مستوى العامّة فحسب بل، أيضاً، على مستوى المثقّفين) وإن لم تعد ظاهرةً كما كانت عليه الحال في السابق.

يمكن وصف هذا النمط من البنيات الأسريّة بالعشيري لأن أسلوب حياة هذه الأسرة الفلاّحية الواسعة المتفرّعة واهتماماتها ونظراتها ومعتقداتها والحلول التي لجأت إليها تشبه، إلى حد بعيد، تلك الخاصّة بالعشيرة. ولا شك في ما نقول إذ أن هذه الأسرة الفلاّحية ليست، كما يقول د. حطب[1] سوى مرحلة جديدة من تطوّر الأسرة ـ العشيرة التي انتشرت في العهد الإسلامي الأوّل؛ وكانت هذه الأخيرة، بدورها، مرحلة متقدّمة من تطوّر القبيلة العربية وتفكّكها وبروز العشيرة كوحدة أوّلية لتنظيم الحياة الاجتماعية للجماعات.

وفي المدن، لم تكن الأوضاع الشخصية والأسرية بعيدة عن التأثر بمجمل أوضاع السكّان المهنية الاقتصادية والتعبديّة الصوفية[2] التي انعكست على بنية الأسرة وتجسّدت فيها، فعُرفت بالامتداد، بتمركز السلطة في يد الأب، بتماسكها الداخلي، بوحدتها البنائية، بمركزتها من حيث الإنتاج والانفاق وباستمراريّتها؛ وقد تميّزت الأسرة بكثرة الفروع والعدد (الأب وزوجته وأولاده المتزوّجون وزوجاتهم وأبناؤهم وكلّهم يقيمون في المنزل نفسه: غرفة لكل ابن يقيم فيها مع زوجته وابنائه، غرفة للعزّاب، . . .). من هنا تسمية هذه الأسرة المدينية بالأسرة الواسعة المتفرّعة، حيث تتمركز السلطة بيد كبيرها أي الأب (اقتصاديّاً واجتماعيّاً ومنزلياً) بينما تبقى السلطة التنفيذية في المنزل بيد كبيرة الأسرة (الأم أو الجدّة أو العمّة أحياناً): فالأب ينفق على الأسرة مقابل عمل الجميع في المتجر أو المحترف ويُخصّص للعزّاب «خرجيّة جيب» للنفقة الخاصة «وشهريّة» للمتزوّجين لإنفاقها على الأولاد.

ومن أهم مميّزات هذه الأسرة نذكر: التماسك الداخلي، كسمة أساسية

---

(١) سبق ذكره، ص ١٤٠.

(٢) أشار مجمل الدارسين لأوضاع الأسرة العربية أمثال: ليلى الصّباغ، وسوفاجيه Sauvaget وجيب Gibb وغيرهم إلى التأثير الكبير الذي أحدثته الفرق الصوفية ومعتقداتها على ذهنيّة السكّان خاصّة أن عدداً كبيراً منهم انخرط في بعض هذه الفرق المتخصّص بنوع محدّد من الكرامات كشفاء المرض عن طريق نقع الحجاب في الماء وشربها، أو حماية النفس من أذى الأرواح الشرّيرة أو السيطرة على الجان. . .

(حيث لا مجال للتذمّر أو التأفّف أو الهروب إذ يرضى كل فرد بالمهمّة الموكولة إليه حيث يشعر كل واحد بأنّه عنصر ضروري لحياة الأسرة وانتظامها واستمراريّتها)، والصلابه نظراً لتمركز القدرة الإنتاجية والإنفاقية بيد ربّ الأسرة. أمّا أبرز تعبيرعن ضرورة التعاون والتكافل والتضامن داخل الأسرة (الإسلامية خصوصاً) فيبدو في ظاهرة الالتصاق الأسري في الحياة (منزل واحد يضم الجميع أو منازل متلاصقة)، وفي المهات (قبر واحد أو قبور متلاصقه تضم رفات الجميع).

تجدر الإشارة هنا إلى الأسرة الزوجية الارستقراطية التي تكوّنت نتيجة نشوء الطبقه البورجوازية وتكوّنها من تجّار المدن والتي تمكّنت من إدخال عادتين جديدتين إلى المجتمع بفضل ثروتها: السكن المستقل (بيت مستقل يبنيه الوالد لابنه المتزوّج على أملاكه) والتعليم (الذي بدأ على نطاق ضيّق لأسباب تجارية أو سياسية بحتة...). وقد ساهمت هاتان العادتان في بروز بنية أولى نماذج الأسرة الارستقراطية (في الريف والمدينة على حدّ سواء) وإحداث تعديل نوعي على بنية هذه الأسرة: إنحسار سلطة الأب لكن دون سقوطها نهائياً (إذ بقي الابن المتزوّج يتلقّى أوامر أبيه ونواهيه وتأثيراته) بسبب ابتعاد الابن سكنيّاً عن ابيه؛ تحسّن في مكانة الزوجة لأنّها تنتمي إلى أسرة ثرية (فاحترام الزوجة يرتبط بضرورة احترام أسرتها لا بصفاتها الشخصية المميِّزة لها كامرأة)؛ تحرير الزوجة من أعباء الاعمال المنزلية (استخدام خادمات للقيام بهذه الأعمال) وانصرافها، هي، لتكثيف لقاءاتها بمثيلاتها من القريبات أو الصديقات إنّما بقي الاختلاط محرّماً عليها.

لكنّ هذه الأسرة تميّزت بالهشاشة في وضعها وبيئتها لأنّها شكّلت التقاء المصالح الآنيّة أو المتباينة لأسرتي الزوجين: فانعقاد الزواج كان مظهراً من المظاهر الكفيلة بتأمين هذه المصالح الأوّليّة الأهميّة، لا نتيجة استقلاليّة الأسرة، ماديّاً واقتصاديّاً، التي لم تتحقق إلاّ فيما بعد.

باختصار نقول: أدّت وضعيّة الأرض القانونية المنتشرة، في الريف دوراً أساسياً في تكوين طبيعة بنية الأسرة الريفية الفلاّحية ونوعيّتها بينما قام نوع

النشاط الاقتصادي الذي يمارسه الأب بالدور الأساسي في تكوين بنية الأسرة المدينيّة.

لكن، مهما يكن من أمر، يمكن وصف الظاهرات الاجتماعية التي برزت في نطاق الأسرة كما يأتي: ـ التزويج (الآخرون هم الذين يتولّون اختيار الزوجة)؛ ـ الطاعة العمياء لربّ الأسرة؛ ـ التراتبية hiérarchie الأسرية؛ ـ تمجيد الذكورة؛ ـ دونيّة الأنثى؛ ـ حجب النساء؛ ـ الجنس حق الرجال وحدهم؛ ـ تعدّد الزوجات؛ ـ انتشار الأميّة على أشكالها وتفشّي الجهل؛ ـ اللجوء إلى الخرافة والتعلّق بالأوهام؛ ـ شيوع الشك وتوسّل الحيلة والاستجداء؛ ـ الثبات السلوكي والديني (سيطرة التقليد والانغلاق).

كل هذه الظاهرات كانت مشتركة وقد عرفتها معظم البنيات الأسريّة وإن تفاوتت انتشاراً باختلاف درجات احترام الأسر لها وتقيّدها بها.

يجدر بنا التوقّف، قليلاً، عند ظاهرة كان لها، ولايزال، تأثير كبير على ذهنيّة المجتمع العربي إذ لا يمكن فهم قضايا الأسرة العربية المعاصرة ولا أسباب تخلّفها دون التطرّق لها، ونعني بذلك: ظاهرة استقبال ولادة الذكر بالزغردات. . . ، واستقبال ولادة الأنثى بالأسف وحتّى بالذعر، بدايةً لسلسلة لا تنتهي من التمييزات والامتيازات لصالح الذكر على حساب الأنثى. فالذكر هو عماد المجتمع العربي ومحور حياته وقد أمّن له هذه المنزلة المميّزة واقع كونه يحقّق حلم العربي المزدوج أي: استمراريّة العائلة وخلودها (من خلّف ما مات) والرجولة؛ إنّما، وبشكل موازٍ، عُدَّ النصف النسائي من المجتمع (أي الانوثة) نصفاً لا يُعوَّل عليه، محدود الفعاليّة والفائدة. غنيّ عن القول أن هذه النظرة كانت مسؤولة عن العديد من الذيول والانعكاسات السلبيّة الخطيرة على المجتمع العربي (المعاصر منه بشكل خاص) والتي شلّت حركته وجعلته أسير الاعتبارات والقيم الاجتماعية المتجنّية التي وضعها النصف الرجولي وفرض احترامها وحرّم إمكانيّة الخروج عليها. . . .

كما يجدر بنا التوقّف عند ظاهرة أخرى، ترتبط بالأولى، وقد كان لها، هي الأخرى، انعكاساتها السلبية العميقة الغور على بنية الأسرة العربية وبالتالي

على البنية الاجتماعية فساهمت، بدورها، في تعميق أسباب تخلّف المجتمع العربي المعاصر ونقصد بها: تأثّر المرأة (بحكم عزلها وإبقائها رهينة الجهل وانعدام الخبرة) العميق بالخرافات وميلها لتصديقها والعمل بها وانعكاس هذا الواقع على المجتمع عبر انعكاسه على الأطفال: ففي سني حياتهم الأولى، تكون الأم المصدر الأساسي وشبه الوحيد للمعلومات التي ترسم معالم ذهنيّة الطفل وشخصيّته نظراً لترسّخها في أعمق اعماق لاوعيه؛ أما قيل:

والأم مدرسة إذا أعددتها اعددت شعباً طيّب الأعراق

فجهل الأم ـ الأنثى واعتقادها بالخرافات والأساطير وخوفها منها ونقل هذا الخوف بشكلٍ لا واعٍ إلى الطفل عندما تقصّها عليه صغيراً، قد ساهم، بمقدار كبير، في استتباب مشاعر الخوف غير المبرّر في نفسه وإضعاف ثقته بنفسه الأمر الذي اضطرّه إلى اللّجوء إلى الآخرين كمصدر للاطمئنان، والاتّكال عليهم بشكل مفرط خوفاً من تحمّل المسؤوليّات المترتّبة عليه حين يصبح راشداً مستقلاً وعضواً فاعلاً في المجتمع.

بدت خطورة هذا الواقع جليّة من خلال السّمات الاضطرابية ـ النفسية التي كشفت عنها أبحاثنا الميدانية والتي يجدها أي مراقب موضوعي للمجتمع الشرقي، مستشريةً في هذا المجتمع، وأهم هذه السمات: الاتّكاليّة على الآخرين وعدم الثقة بالنفس وقد بدتا سبباً للعديد من السمات الاضطرابية النفسية الأخرى.

والخطر الأكبر، في ترسيخ مثل هذه الذهنية بالمجتمع العربي، يكمن، في الحقيقة، بالدور المعطى «للشيطان» بشكل خاص وهو المعدود أوّل مسؤول عن كل صغيرة أو كبيرة تقع للإنسان، الأمر الذي ساهم في تغلغل الغواية بالمسائل الدينية ومنها بأعماق الذات العربية. وكما يقول د. حطب، أصبح الشيطان ستاراً تختفي وراءه كل العلل والأسباب، ومشجباً تُعلّق عليه التبريرات والمعاذير ومستودعاً للاخطاء والهفوات سواء على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة. فساعد كل ذلك على إضعاف آليّة التحليل والتنقيب في العقليّة العربية لحساب تنمية التعليل الغيبي الساذج وسهولة مغالطة الواقع بالتغاضي عن

الحقائق المادّية الملموسة التي يتطلّب الكشف عنها اتّباع طريق المنهجيّة التجريبية الشاق والطويل المدى والاستعاضة عن ذلك باتّباع الطريق الأسهل وإرجاع كل شيء إلى الشيطان أو، كما سبق أن أشرنا في الجزء الرابع، بإلقاء المسؤولية على الآخرين والاكتفاء بذلك دون القيام بأيّ محاولة تهدف للبحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء استتباب المشكلة من أجل حلّها واستئصال جذورها.

٥ ـ الأسرة العربية المعاصرة: نصل إلى المرحلة الرابعة من تطوّر الأسرة العربية وهي تبدأ في بداية القرن العشرين رغم كون الممهّدات التي سبّبت الانتقال إليها قد استغرقت القرن التاسع عشر برمّته؛ بهذه الممهّدات نعني التغييرات الطارئة على القاعدة المادّية للمجتمعات العربية: فتركيّا والممتلكات العربية التابعة لها كانت بلاداً زراعية، المنتج الأساسي فيها هو الفلاّح المُستغَل من قِبَل الطبقة الإقطاعية؛ والتجارة الخارجية كانت محصورة على الأخص في أيدي التجار الخارجيّين (الايطاليين ومن بعدهم الانكليز والفرنسيين)، وقد قام الرعايا، من غير المسلمين، بدور الوسيط أو الوكيل لمصالح هؤلاء التجّار أما التّجارة الداخلية فكانت ضعيفة، خصوصاً بظل نظام الامتيازات الممنوح للتجّار الأجانب الذي ساعد على احتكارها بشكل عام.

والصناعة كانت متأخرة كثيراً بالنسبة إلى الأقطار الأوروبية: انتقلت الصناعة الحرفيّة في أوروبا من الإنتاج اليدوي إلى الإنتاج الآلي بعد الانقلاب الصناعي الذي حصل هناك بينما بقيت يدويّة في المجتمع العربي.

وقد ساهم جمود الأوضاع في تجمّد الأسرة العربية وبقائها على حالها طيلة قرون عديدة دون تعديل يُذكَر إلاّ في بداية القرن التاسع عشر حيث بدأت أنظار الدول الصناعية الأوروبية تلتفت إلى الامبراطورية العثمانية لاتّساعها الجغرافي الذي يشكّل سوقاً ضخماً لتصريف إنتاجها، لحاجة هذه الامبراطورية إلى صناعة هذه الدول في ظل تأخّر الصناعة فيها لاستحالة قدرة التجّار المحلّيين على منافسة تجّار هذه الدول بظل نظام الامتيازات الممنوحة لهؤلاء والقيود المتعدّدة المفروضة على أولئك (التجّار المحليّين) من قِبَل السلطات الحاكمة؛ وأخيراً، لغنى المناطق العربية بالمواد الخام اللازمة للصّناعة الاوروبية من جهة

ولضعف الامبراطورية العثمانية: سياسيّاً وعسكريّاً واجتماعياً، من جهة أخرى.

كل ذلك فتح الباب مشرعاً أمام النوايا الاوروبية الاستعمارية لتمارس مختلف التأثيرات والضغوط على السلطنة العثمانية وقد تمّ لها ما تريد نتيجة الإفلاس الذي وصلت إليه مع مصر إثر عجزها عن دفع الديون المتراكمة والقروض الممنوحة لها من المصارف الاوروبية بشروط مُجحِفة.

نورد، لاحقاً وبشكل سريع، أهم التغيّرات التي ساهمت في الوصول إلى هذا الوضع: - تفسيخ التشكيلة الاجتماعية الإقطاعيّة: عمدت الدول الاوروبية، عبر تشجيعها للحكّام المحليّين باتّخاذ تدابير من شأنها تسريع عمليّة تفسيخ التشكيلة الاقطاعية وتكوين اسواق قائمة على التبادل البضاعي - النقلي، لتطوير حالة المجتمع ونقلها إلى مرحلة أفضل كي تشكّل سوقاً يساعدها على تهيئة الجو الملائم لتصريف بضاعتها فتتمكّن، بذلك، من استغلال هذا المجتمع اقتصاديّاً. لذا، كان من الضروري إدخال التعديلات والإصلاحات (الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والسياسية...) في الأقطار العربية؛ إنّما حملت هذه الاصلاحات، في طيّاتها، بذور ذلّ بدلاً من أن تشكّل نواة تطوّر، نظراً لكونها نتاج النوايا الاستعمارية لإنتاج تقدّم وتطوّر طبيعيين (لن نسهب في شرح هذه الإصلاحات وأشكالها وما أدّت إليه إذ يخرج ذلك عن إطار عملنا الحالي).

- إلى جانب ذلك هناك تأثيرات غير مباشرة أوحت بها الدولة التركيّة إلى السلطات أو الحكّام المحلّيين لاتّخاذ بعض التدابير التي عُرِفَت بالاصلاحات والتي ساهمت، بدورها، في عمليّة تطوير المجتمع وتفسيخ التشكيلة الاجتماعية - الاقطاعية ونقلها إلى المرحلة الرأسمالية؛ من هذه الاصلاحات نذكر: إصلاحات محمد علي الكبير في مصر في اوائل القرن التاسع عشر وقد عُمِّمت على مجمل الأقطار العربية؛ اصلاحات داود باشا في العراق؛ إصلاحات الامير بشير الشهابي في لبنان؛ بيان قصر الكلخانة عام ١٨٣٩؛ سلسلة الاصلاحات الثانية في تركيّا عام ١٨٥٦؛ التسهيلات الممنوحة للمبشّرين، خصوصاً في

المجال التعليمي والتربوي[1].

وغنيّ عن الذكر أن أي تغيير يطرأ على جزء من المجتمع أو جانب منه لا بدّ أن يظهر على باقي العناصر المكوِّنة لبنيته؛ والأسرة، التي هي، كما سبق أن قلنا، وحدة اجتماعية لايمكن عزلها عن المجتمع تعكس طابع مرحلة التطوّر التي يمر بها أي أنّها تلقّت جميع التأثيرات التي ذكرناها: فتفسّخ التشكيلة الاقطاعية انعكس تفسّخاً في الأسرة الواسعة المتفرّعة جاء، بشكل خاص، كنتيجة للتحوّل الذي أصاب وضعيّة الأرض القانونية؛ وقد نشأ، إثر ذلك، أسر بديلة بقيت واسعة إلى حدّ ما. لكنّ هذا التحوّل طرأ على معظم أوجه الحياة فيها: الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

تجدر الإشارة هنا إلى الدور الهام الذي قامت به الأنشطة الاقتصادية المستحدَثة من مهن ووظائف ومناصب كانت مجهولة وقد استوجب ملأها من قِبَل أفراد المجتمع تميُّزهم ببعض شروط مُستحدَثة كالتعلّم مثلاً. إنّما يتطلّب تأمين مثل هذه الشروط تكاليف لا يتمكّن الجميع من توفيرها فكان استغلال الطبقات الثرية لمثل هذه الفرصة التاريخية الممنوحة لها والاستفادة منها بتعليم ابنائها كي يتمكّنوا من الإشراف على الخدمات المستجدّة (ماء، كهرباء، بريد، مرافىء، مرافق حيويّة. . . .). فكان لذلك نتائج مزدوجة الاتّجاهات: فمن جهة، تجاوزت الأنشطة الاقتصادية الإطار التقليدي لتصل إلى المستوى الاجتماعي فأزالت، في طريقها، الطابع العائلي الضيّق الإطار في ما يختص بالعمل الذي اصبحت ممارسته تتمّ من غير وصاية الأهل أو رقابتهم (كما كانت عليه الحال سابقاً).

ومن جهة أخرى، ربطت هذه الأنشطة المجتمع العربي بمصالح الأجانب وجعلته تابعاً لهم تبعيّة كاملة وعلى كل صعيد (لا نزال حتّى اليوم نعاني من

---

(١) لمن يودّ الاضطلاع، بشكل تفصيلي، على هذه الإصلاحات نعيده إلى المراجع الآتية:
- د. حطب، سبق ذكره.
- لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار التقدّم، موسكو، ١٩٧٥.

ذيولها وانعكاساتها) خاصّة بظل التقاء اتّجاهات طبقة الاثرياء المؤهّلة لملء الوظائف الجديدة التي لها مصلحة في استمرار تفوّقها الاقتصادي وبقائها في قمّة الهرم الاجتماعي والاقتصادي مع مصلحة السلطات الأجنبية في تأمين استنزاف المنافع من حكم البلاد العربية. . . ؛ انعكس كل ذلك بسرعة على الأسر فطرأت، على بنيتها، تغيّرات هامّة وأبرزت ظاهرات جديدة فيها.

ـ على الصعيد الاجتماعي: لم تعد الأسرة مسؤولة عن تأمين مختلف الوظائف المتشعّبة والعديدة لأفرادها، لذا بدأت تتقلّص لينشأ بين أفرادها وتفرّعاتها علاقات من نوع جديد يخرج عن إطار علاقات التكامل الإنتاجي أو الاستهلاكي. وهكذا، أصبحت الأسرة الواسعة تتألّف من مجموعة أسر قرابيّة فرعيّة صغيرة تتساوى فيما بينها ويرتبط بعضها ببعض بعلاقات الدعم والتعاون والتفاعل المتواصل والعاطفة المتبادلة؛ كما أنها اصبحت تتميّز بوجود شبكه حيّة من العلاقات الاجتماعية المعقّدة التركيب كي تربط بين مختلف اعضائها.

يمكن تمييز خمس ظاهرات اجتماعية في الأسرة الجديدة التكوين:

١ ـ الانتقاء القرابي حيث أصبحت هذه الأسرة تضم أحياناً الأقربين الأدنين وأحياناً أخرى تتّسع دائرتها لتضم الأقرباء الأبعدين.

٢ ـ بروز البعد والوظيفة العلائقيين: فالعلاقات، خاصّةً تلك التي تبغي تبادل الخدمات والإلفة والتواصل بين أفراد الجماعة الأسريّة، أخذت مكانةً لم تعرفها من قبل.

٣ ـ تقاسم الأسرة الجديدة أعباء الوظائف الاجتماعية مع المؤسّسات الاجتماعية الأخرى وحصول تكامل بينها وبين المجتمع الأكبر؛ فمثلاً، أصبحت وظيفة التنشئة الاجتماعية للأطفال، التي كانت حكراً على الأسرة، من مهام كلٍّ من الأسرة والمؤسّسة التربوية الاجتماعية. . . .

٤ ـ غياب التعاون المهني بين أفراد الأسرة الواحدة للقيام بمهنة واحدة إلاّ عند الأسر المغرقة في تقليديتها.

٥ ـ استقلاليّة الأسرة القرابية الفرعية الصغيرة، نسبياً، عن الأسرة

الواسعة المتحوّلة نتيجة اختفاء التعاون المهني وظهور قيم جديدة من أهمّها الإحساس بضرورة التكتّل والتعاون المعنوي مع الحفاظ على استقلاليّة نسبيّة في ما يختص بحاجات الأسرة الصغيرة وتأمين شؤونها بنفسها.

ـ على الصعيد الاقتصادي: ازداد ربح الأسرة المادّي نتيجة ممارسة أفرادها مهناً أهّلهم لملئها مستواهم العلمي فوق المتوسط، فأصبحت الأسرة الواسعة المتحوّلة ترتكز على قاعدة اقتصادية متماسكة؛ وقد ازداد هذا الربح ارتفاعاً نتيجة ممارسة نسبة لا بأس بها من نساء هذه الأسر عملاً منتجاً، يُضاف إلى ذلك التقدير الاجتماعي الذي تحصل عليه هذه الأسر الميسورة. هذا وقد دخل على خط العلاقات الزوجية عاملٌ جديد يكمن في التفكير بإمكانيّة تحقيق المساواة بين الزوجين نتيجة مساهمة الزوجة بميزانية المسكن الزوجي الشهرية وبرفع احتمالات التغلّب على النزاعات الزوجية وفرص إيجاد الحلول لها.

ـ وعلى الصعيد الثقافي: حصلت قفزة نوعيّة على مستوى الزواج من حيث إمكانيّة الاختيار والتفاعل بين شخصين ينتميان إلى طبقة اجتماعية ميسورة وتتمتّع بمستوى ثقافي معيّن، أدّت إلى حصول تعديل معيّن في صورة المرأة التي لم تعد مجرّد آلة للإنجاب، مصبوغة بالجنس وبكونها «ست بيت» بل دخلت عليها إمكانيّة بحث المرأة عن المساواة مع الرجل ومشاركته في الأنشطة المهنية وفي إدارة المسكن الزوجي.

لكنّ هذا التطوّر الحاصل على مستوى الأسرة بشكل عام وعلى مستوى العلاقات الزوجية بوجه خاص أحدث ردّة فعل اجتماعية عنيفة نلخّصها بالقول التالي: «نحن الآن بصدد مسألة تحرّر المرأة التي انعكست بشكل سيّىء على أوضاع الأسرة اللبنانية»(١)؛ غنيّ عن القول أن ردّة الفعل هذه تعكس بوضوح سمة التناقض والتعدّد الناتجين عن تراكم صورتين متناقضتين عن المرأة: صورتها التقليدية السائدة وصورتها المستحدثة ككائن حر منافس للرجل.

---

(١) الأسبوع الاجتماعي الرابع في بيروت «الأسرة اللبنانية»، منشورات الآداب الشرقية، بيروت، ١٩٤٣، ص ٦٩.

باختصار نقول مع د. حطب[1]، إن غلبة أي عنصر من العناصر الثلاثة: الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، الداخلة في عمليّة انبناء الأسرة الواسعة المتحوّلة، لحظة تركيبها، هي التي ترجّح كفّة بروز وجه معيّن يطبع البنية الأسريّة بكاملها. ويعني ذلك: إن غلبة الطابع الثقافي يجعل الأسرة تبدو عصريّة أو محافظة، وغلبة الطابع الاجتماعي يظهرها متوازنة أو متأزّمة وغلبة الطابع الاقتصادي يظهرها غنية أو فقيرة.

ومع استمرار مسيرة التطوّر بعد دخول الأقطار العربية في المرحلة الرأسمالية وظهور بوادر التصنيع في بعضها شهدت البلدان العربية نموّاً ظاهراً في القطاع الصناعي (رغم بذل الدول الصناعية الغربية قصارى جهدها لإبقاء الصناعة المحليّة قاصرة) فتح ميداناً جديداً للعمل دخله الشبّان والشابّات للمرّة الأولى فمكّنهم من الاستقلال الاقتصادي عن أسرهم وساهم في تقليص التفاوت بين الجنسين وفي تعديل صورة المرأة. لكنّه، في المقابل، أحدث خللاً جديداً في بنية الأسرة الواسعة المتحوّلة مهّد، في الحقيقة، لبروز نمط جديد هو الأسرة الزوجية النواتيه Famille nucléaire في المجتمع العربي.

يرى دوركايم Durkheim[2]، وهو أوّل من دافع عن مفهوم الأسرة النواتيّة أنها نتاج لحركة التطوّر المنتظمة والمتّجهة نحو التخصّص spécialisation والتمايز différenciation المرافقين لسواقع اجتماعي متناهي التعقيد: فتقلّص حجم الأسرة ينجم، برأيه، عن توسّع الوسط الاجتماعي الذي يدخل الفرد معه في علاقات مباشرة؛ وكلّما توسّع إطار المجتمع تزايدت الفروق الفرديّة واصبحت قادرة على التعبير بقوّة عن نفسها نظراً لعجز الرقابة الاجتماعي عن ضبطها بشكل كلّي.

والأقطار العربية شهدت، منذ بداية المرحلة الرابعة ولاتزال، حركة ناشطة في مجال توسيع أطرها إمّا عن طريق التحديث المديني Mouvements

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٢٠٩.

(2) Durkhein (E), «La famille conjugale», Revue philosophique, N;/46, Paris, 1921.

أو عن طريق توسيع إطار الوظائف أو عن طريق التصنيع d'urbanisation وتسريع الاتّجاه نحو هذا المرفق الحيوي. . . لكنّ الطريق أمامها لاتزال طويلة وشائكه كي تحقّق المهام المتكاملة والكاملة التي من شأنها نقل المجتمع العربي من مرحلة تتّسم بالتخلّف إلى مرحلة المجتمع العصري. يمكن القول، بالتالي، إن نمط الأسرة النواتية الزوجية لم يصبح، بعد، ذلك النمط المهيمن على المجتمع العربي؛ وبالأسرة النواتية نقصد تلك التي تشكّل وحدة اجتماعية مستقلّة تتميّز باستقلاليّتها السكنية والاقتصادية والاجتماعية عن العائلة الكبرى التي تحدّرت منها.

تجدر الإشارة هنا إلى التحوّل النوعي الفعلي الذي حدث داخل الأسرة العربية بفعل الأسرة الزوجية النواتية على مستوى المفاهيم الاجتماعية على وجهات النظر وعلى الروابط التي تجمع بين الزوجين ونوعيّة العلاقات التي أخذا يتبادلانها مع محيطهما الاجتماعي وإن لم تصبح بعد مهيمنةً على المجتمع ويؤمل تزايدها مع استمرار التطوّر: نجد، في الواقع، نسبة لا بأس بها من المتزوجين الجدد تبحث، بشكل واعٍ وجدّي، عن مسكنها الزوجي بعيداً عن سكن أسرة أحدهما تحاشياً لتأثير هذه الأخيرة المتزايد عليها وعلى أسرتها الجديدة، هذا التأثير الذي لابدّ أن يحصل إذا كان الاحتكاك بالأهل مستمرّاً.

نجد، أيضاً، تقلّص تأثير درجة القرابة على الأسرة الزوجية النواتية الناشئة حديثاً لحساب إنشاء علاقات اختيارية مع أسر تربطها بها سمات مشتركة أو هموم واحدة وخصائص تجمعها بها.

هناك، أيضاً، بذور محاولة جادّة تهدف لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في مختلف ميادين الحياة الزوجية من: اشتراك في تقرير المشتريات، اتّخاذ القرارات الهامّة في الأسرة، توزيع المهام والأعمال المنزلية. . .

وكذلك القول بالنسبة لاختيار القرين لقرينه بشكل حرّ يعتمد على الحب والتفاهم المتبادلين ورغم ضآلة نسبة من يتمسّك بمثل هذا المفهوم عن الزواج، فإنّه يعكس تغيّراً ثقافياً في ذهنيّة عدد من الأسر العربية الحالية.

إنّما، ينبغي التذكير هنا أن التأثّر البسيط السطحي لمختلف الأقطار العربية في التغيّرات المذكورة آنفاً والطارئة على المجتمع الذي لاتزال تسود الأكثرية الساحقة فيه الأفكار نفسها والمفاهيم السلفية القديمة نفسها وقد استحكمت فيها بقايا العلاقات العشائرية، تفشّي الجهل والأمّية، معاناة (اقتصادية وثقافية، اجتماعية). . . ، وهذا أدّى إلى سيطرة الرغبة في المحافظة على بنية الأسرة كما كانت أي على سماتها القديمة أو عدم التحوّل إلاّ بنسبة ضعيفة أصابت شكل الأسرة لا جوهرها. ونعني بذلك استمرار التدخّل المفرط للأسرة الواسعة في شؤون الأسرة النواتية، والمسؤول، بمقدار كبير، عن تفكّك أواصر العديد من عائلاتنا الحديثة التكوين. . .

نضيف إلى ذلك قولنا: إن دخول المرأة عالم العمل وتحمّل المسؤوليّات خارج إطار المنزل، بالإضافة إلى مسؤوليّاتها المنزلية، لم يحقّق لها ما كانت تأمل في تحقيقه من إثبات للذات وتحرّر ومساواة بل بدا، على العكس من ذلك وفي الكثير من الأحيان عامل عبوديّة لها، زاد من اعبائها من غير تقديم المقابل؛ فهي، إلى جانب عملها في الخارج، تضطر إلى العمل في الداخل والقيام بجميع المسؤوليّات والمهام المنزلية وحدها بينما يذهب الزوج للقاء زملائه في الخارج والترفيه عن نفسه بعيداً عن مشاكل البيت والأطفال. . . فمساعدة الزوج لزوجته، في المهام المنزليّة، لا تزال تثير مشاعر الاحتقار تجاهه. . . ؛ هذا إلى جانب استمرار الصورة السلبية عن المرأة في ذهنيّة المجتمع (ويشمل ذلك الرجال والنساء على حدّ سواء).

على كل حال، يمكن أن نستخلص من كلامنا على الأسرة العربية المعاصرة ما يأتي: هناك ثلاثة أنماط أسرية تتعايش في الاقطار العربية إلى جانب بقايا أنماط المراحل السابقة: وكل بنية من هذه البنى تبدو متّحدة ومتماسكة من حيث التصّرفات والاتّجاهات والعلاقات بمعنى أن وجود إحداها لا يلغي وجود البنية التالية بل يتمّم بعضها بعضها الآخر.

تجدر الإشارة هنا إلى أن استمرار هذه الأشكال يعني، بحد ذاته، استمرار حاجة المجتمع إليها وظائفياً لتؤدّي الأدوار الاجتماعية المتكاملة خاصّةً

وأن النمط الأسري هو، كما سبق أن حددناه، انعكاس للظروف الماديّة والشروط الاجتماعية والذاتية ـ الفردية. . ؛ وهذا ما يفسّر أسباب حدوث تطوّر غير متوازن في المجتمع العربي كما يوضح، في الوقت نفسه، أسباب عدم تساوي الأقطار العربية في مضمار التطوّر، لابل وجود عدم التساوي داخل كل قطر. يتجسّد انعكاس هذا الواقع، بشكل ملموس، عبر تواجد الأسرة الزوجية النواتية، وهي أرقى الأشكال الأسرية التي تحقّقت حتى اليوم، إلى جانب الأسرة العشيرية البدائيّة الشكل والبناء الوظائفي.

ثم إن عدم تجانس ظروف التنمية داخل الأقطار العربية إن على مستوى التجهيزات الأساسية القاعدية أو على مستوى فرص التعليم والعمل. . . ، لينعكس مباشرةً، وبشكل سلبي، على أوضاع الأسرة العربية: بنيوياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً. وبتعبير آخر، إن استمرار انحصار الأنشطة الاجتماعية في فئات معيّنة وعدم توفير الفرص لمختلف أفراد المجتمع (إلى أيّة طبقة انتموا) واستمرار انتشار الأنشطة الاقتصادية البدائية والتقليدية في العالم العربي، وذلك لن يساهم في تطوير المستوى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي الخاص بهذا العالم العربي؛ على العكس من ذلك، يمكن توقّع ازدياد مستوى التخلّف كلّما مرّ الوقت دون إحداث التحوّل السريع بشكل يتناسب مع ما تفرضه الحاجة في هذا المضمار. . . ، وبالتالي، ازدياد وجود تعدّد في أنماط أسر يتوافق وجودها مع المعطيات الماديّة والمعتقدية والاجتماعية الخاصة بظروف كل قطر عربي وحتى داخل كل قطر.

وأخطر ما في هذا الأمر (أي في وجود التباين الحاد على المستوى الأسري في أقطار الوطن العربي) يكمن في انعكاسه المطّرد على الأسرة من خلال قضايا ومشكلات متزايدة تواجهها يوماً بعد يوم وتستدعي، بالتالي، وعي العالم العربي لها وتعميق دراستها بشكل يمكّنه من تعميق ركائزها الإيجابية وإزالة السمات السلبية بهدف الحدّ من ذيولها التي تهدّده بأوخم العواقب على الصعيد الاجتماعي خصوصاً في ظل التطوّر العلمي السريع الذي يشهده العالم المعاصر المرتبط بعضه بالبعض ارتباطاً وثيقاً لا يمكن معه أيّ مجتمع أو دولة من دُوَلِه أن

يتجاهل ما يحدث في الدول الأخرى. . .

هنا نتساءل: ما وضع الأسرة اللبنانية ضمن إطار الأسرة العربية الكبرى؟

وتركيزنا على هذه الأسرة ما هو سوى استمرار لنا بالخط العلمي الذي سبق أن أشرنا إليه والذي يتطلّب معالجة موضوعية تنطلق من أبحاث علمية ميدانية: فالأسرة اللبنانية شكّلت الميدان التجريبي لأبحاثنا، من هنا توقّفنا عندها كحالة خاصّة:

الفصل الثالث
الأسرة اللبنانية

١ ـ الأسرة اللبنانية (بشكل عام):

يتّفق معظم الدارسين للأسرة اللبنانية على قاسم مشترك يقول إن تكوين شخصيّة الطفل ومن ثمّ الشاب، ينطلق أساساً وبشكل شبه كلّي من إطار العائلة، إذ لا تشكّل المدرسة، في مجتمعنا، سوى مركز لنشر المعلومات وتعميمها (لفظية كانت هذه المعلومات أو تقنية) بحيث تبقى عمليّة التأهيل الاجتماعي socialisation وتكوين بنية الشخصيةstructuration de la personnalité رهناً بالقيم التي تحملها العائلة وبالطائفة أو الجماعة التي تنتمي إليها هذه العائلة أو تلك. بمعنى آخر، تُستقى مجمل القيم والمراجع الثقافيّة والفردية التي يعتمد عليها نمو شخصيّة الفرد اللبناني من العائلة التي تتحرّك، إجمالاً، ضمن إطار مغلق.

يُضاف إلى ذلك، كون هذه القيم وُضِعَت من قِبَل أسلاف عرفوا كيف يثبّتونها ضمن إطار الممارسات الاجتماعية والإدارية والسياسية بهدف المحافظة على الشخصية الاجتماعية للطائفة التي تنتمي العائلة إليها. هناك سؤال يطرح نفسه علينا في هذا المضمار: هل لاهتمام الأسلاف القلِق، الذي يمكن وصفه بالهاجس، من أجل المحافظة على فرادة شخصيّة الطائفة التي ينتمون إليها ما يبرّره؟ والإجابة عليه تتطلّب عودة تاريخية إلى جذور الطوائف اللبنانية حيث يتبيّن لنا أن الأقلّيات (واللبنانيون جميعاً أقلّيات) عاشت ضمن جو يسوده القلق وعدم الإطمئنان على المصير. وفي ظل وضعيّة مثيرة للقلق كهذه يبدو من الطبيعي عدُّ العائلة ملاذاً أميناً تستطيع الأقليّات التحصّن داخله خاصّة أن

العائلة[1] تبدو الوحيدة القادرة على حمل قيم الطائفة والجماعة ونقل معاييرها من السّلف إلى الخلف.

يرى ادمون ربّـاط[2] أن العائلة، في لبنان كما في بـاقي دول المجتمع الشرقي، تشكّل الركيزة الأساسية لانبناء الحياة الاجتماعية والسياسية؛ فهي تقدّم للفرد مجموعة متنوّعة من النماذج وهذا صحيح انطلاقاً من مصلحة الطائفة من جهة، وضمن إطار سكني ديمغرافي وطبقة اقتصادية معيّنين من جهة أخرى.

والعائلة اللبنانية، تنتمي إلى النمط الأبوي du type patriarcal خصوصاً في الأوساط الريفية والإسلامية؛ لكن، هناك نزوع طبيعي نحو التساهل لا بل نحو التراضي في الصّلات الداخلية التي تربط بين مختلف أفرادها، يظهر، بشكل خاص، في الأوساط المسيحية لدرجة أن هذا التساهل التجديدي يصل، أحياناً، إلى حدّ التطرّف والمبالغة.

ومهما يكن من أمر، فإن العائلة اللبنانية تبقى تابعة، دائماً، للطائفة التي تنتمي إليها؛ وهي، كالفرد اللبناني، لا تتكوّن وتنمو إلاّ انطلاقاً من المحور الذهني والديني الذي تعزوه إليها طائفتها. ويمكن القول: إن للسلطات الدينية (كالشيخ والكاهن...) حقّ التدخّل بحياة الجماعة في مختلف مراحلها، منذ الولادة وحتى الممات. والزواج، نفسه، يبقى إجمالاً، مؤسّسة دينية صرفة لا يحق للسلطات المدنيّة التدخّل بخصوصيّاتها إلا لتسجيل هذا الزواج بهدف الحصول على بطاقة الهويّة (التذكرة)...

يقول د. ربّاط[3] في هذا الصّدد: «لم تجد الطائفة الدينية أرضاً أكثر خصوبة وقابليّة للتأثّر بمعطياتها من تلك التي يقدّمها لها المجتمع اللبناني».

---

(١) سبق أن حدّدنا قصدنا من حيث استعمال مصطلحي «العائلة» و«الأسرة»: فالأوّل نستعمله عندما نتحدّث عن العائلة بشكل عام والثاني نستعمله لدى تناولنا الأسرة المعاصرة بشكل خاص.

(2) Rabbath (Ed), «La formation historique du Liban politique et constitutionnel», (Essai de synthèse), pub. de l'Université libanaise, Beyrouth, 1973, p 128.

(٣) د. ربّاط (إ)، سبق ذكره، ص ١٣١.

يُضاف إلى ذلك واقع هام جدّاً: لقد دفعت التغيّرات الحاصلة في نمط حياة اللبنانيين، نتيجة اتّفاق مختلف أقطاب الدولة اللبنانية على بعض التسويات، الثقافية بشكل خاص، على مستوى العائلة لتثبيت مجموعة من القيم الزائلة ومن العادات والتقاليد البالية والتمسّك بها لا لشيء إلا لكون هذه القيم تميّزها عن غيرها.

وخطر كل ذلك يكمن، أساساً، في صفة الثبات والديمومة التي اتّخذتها مثل هذه الايديولوجية وقد عزّز استمراريّتها تسلّط مشاعر الخوف على الذات وانعدام الشعور بالطمأنينة اللذان عاشتهما، باستمرار، مختلف الجماعات الدينية المكوّنة للمجموعة السكانيّة في لبنان؛ هذا إلى جانب تنافس هذه الجماعات، بعضها مع بعض، للاستئثار بمقدّرات الحكم في لبنان...

كل ذلك، مضافاً إليه مقوّمات تاريخيّة وحياتيّة أخرى، يفسّر سبب نفور العائلة اللبنانية من كل تغيير يمكن أن يحصل أو يحصل فعلاً: أكان على مستوى بنية الشخصية الفرديّة أو على مستوى الشخصية القاعدية **personnalité de base** التي كوّنتها العائلة كصمّام أمان يضمن لها دوام الاستقرار النفسي وذلك عبر جمع مختلف أفرادها ضمن إطار قاسم مشترك (من السمات النفسية والمادّية) يوحّد ما بينهم ويقوّي عزيمتهم ومعنويّاتهم...

هناك، أيضاً، منبع آخر تستقي منه العائلة مصدر الخوف من التغيير ويكمن في خشيتها من أن يتسبّب حدوث أي تغيير في حياة الفرد في تقويض الصرح الشخصي (الفردي أو الجماعي) الذي طالما جدّت وتعبت في سبيل بنائه وتشييده.

ويمكننا القول إن تأثير الطائفة والطائفية في حياة الفرد اللبناني وعائلته يبرز من خلال مظاهر عديدة أكثر من أن تُحصى وقد ذكرنا العديد منها في كتبنا السابقة، خصوصاً في الكتاب الرابع لدى تناولنا «المستوى الداخلي» والأسباب المتعدّدة التي شكّلت الأرض الخصبة لاندلاع الحرب على الأرض اللبنانية والتي دامت طيلة سنين، ولاتزال، فأدّت إلى انهيار البلاد بكل مؤسّساتها.

نفهم ممّا سبق كيف أدّت العائلة ذلك الدور الهام والأوّلي بالنسبة إلى عمليّة «التأهيل الاجتماعي» و «تكوين الشخصية» عند الفرد اللبناني. كما نفهم، أيضاً، سبب تحقيق هذا الدور على حساب الدور الذي كان على المؤسّسات الاجتماعية الأخرى (التربوية والرسمية بكل اشكالها)، القيام به إلى جانب الشخص أثناء اجتيازه لمختلف مراحل نموّه وتطوّره.

تجدر الإشارة، أيضاً، إلى أن تأثير الدور العائلي لا يتوقّف على النواحي: الثقافية والنفسية والعاطفية والدينية، بل يتعدّاها إلى المكانة الاجتماعيةstatut social التي يشغلها الفرد ضمن إطار مجتمعه الأكبر والتي عليه هو، أن يؤمّنها بنفسه بفضل تمتّعه بقدرات فرديّة واستعدادات فطريّة وعمل دؤوب تخوّله ملء الدور المطلوب منه القيام به فيفرض، بالتالي، قيمته واعتباره الاجتماعيّين؛ في الواقع، يمكن لأيّ مراقب موضوعي للمجتمع اللبناني ملاحظة أهميّة الوساطات العائلية في عمليّة اكتساب الفرد للمركز الذي سيملأه. بمعنى آخر نقول: إن المكانة الاجتماعية التي تتمتّع بها عائلة الفرد هي التي تؤمّن له، وفي معظم الأحيان، الوظيفة المستقبليّة التي سيحظى بها دون غيره من طالبي الوظيفة نفسها لا لشيء لأن هؤلاء «لا وساطة لهم»... فابن العائلة المعروفة وابنا الوزير والنائب... يحصلون بسهولة على وظيفة يعجز ابن العائلة العاديّة عن الحصول عليها حتى وإن تميّز بمواصفات تخوّله ملء المنصب.

يلمس المراقب الموضوعي للمجتمع اللبناني واقعاً يحيّره: فالطوائف اللبنانية تتميّز بعضها عن بعض بفروق جليّة ومع ذلك فهي تبدو، في الوقت نفسه، متشابهة ومتجانسة من حيث الستراتيجية المتّبعة من قبلها بالنسبة إلى أفرادها وبالنسبة إلى الدولة. نتساءل هنا: أيكون هذا التجانس نتيجة إرادة الطوائف اللبنانية (المختلفة والمتباينة) في تأكيد ذاتها: ثقافياً واجتماعياً، على الساحة اللبنانية؟ أم أنّه نتاج تأثير مماثل أحدثه عندها تاريخ الصراع الطويل القائم بينها حول هدف مشترك؟

يبدو البرهان الأوّل والثاني متساويين من حيث صحّة الافتراض العلمي،

خاصّةً أنّ العائلة اللبنانية (مسيحيّة كانت أم مسلمة)[1] ارتأت، كي تستطيع التعايش مع الأخرى، حلّ المشكلة الرئيسية والحياتيّة التي تواجهها عن طريق إثبات ذاتها كوحدة مؤسسيّة مسؤولة عن تنشئة الطفل فتتمكّن، بذلك، من الاشراف على كيفيّة توجّهه، مستقبلاً، نحو المؤسّسات الأخرى وتضبط، بالتالي، عدم انحراف سير تطوّره عن الخطوط العريضة التي رسمتها له.

يفرض علينا الوضوح العلمي تبديد التباس يمكن أن يكون القارىء الكريم قد وقع فيه بالنسبة إلى حديثنا عن تجانس الطوائف: لقد تكلّمنا عن تجانس جزئي شكّل، بحد ذاته عامل تفرقة واضطراب لا عامل توحيد واتّصال، لا عن تجانس كلّي نظراً لتباعد كلٍّ من الطائفتين عن الأخرى وتباينهما:

فالطائفة الإسلامية تنطلق، أساساً، من نصوص القرآن الذي رسم لها أطر حياتها ومظاهرها (الفردية والجماعية)؛ والقرآن، كما سبق أن قلنا لدى تناولنا الأسرة العربية وكما ترى جوليات مينس[2]، يشكّل عاملاً حاسماً في تحديد هذه الطائفة لأنّه يكوّن توراتها وقانونها في آنٍ معاً. هذا وقد رأى الإسلام في العائلة جوهر هذا النظام لذا وضع لها قانوناً خاصّاً بها يحدّد واجبات أفرادها وحقوقهم وبشكل خاص واجبات كل من المرأة والرجل أحدهما تجاه الآخر.

أمّا الطائفة المسيحية فتنطلق، مبدئياً، من تعاليم الإنجيل أو، على الأقل، من رواسب التعليم المتبقية والراسخة في أذهان الجدود والمنقولة إلى الأجيال اللاحقة. هذا بالإضافة إلى واقع كون الإنجيل لا يدير أو يوجّه سوى الناحية الروحية والأخلاقية في حياة الفرد تاركاً نواحي الحياة الأخرى من: اجتماعية وسياسية وقضائية... لبراعة عقل الإنسان وحذقه، يديرها بنفسه ويعدّلها مع الزمن كلّما اقتضت الحاجة.

---

(١) نتكلّم بشكل عام عن الطائفتين: المسيحية والمسلمة، نظراً لكون مختلف الأقليّات التي تشكّل مجموعة سكّان لبنان تنتمي، بالنهاية، إلى إحدى الطائفتين وإن ضمّت كل منها مجموعة من المذاهب.

(2) Minces (Juliette), «La femme dans le monde arabe», Ed. Magazine, 1980, p 16.

لا بدّ من القول هنا إن كثيراً من المسلمين والمسيحيين أساء فهم تعاليمهم الدينية فكانت النتيجة تجميداً لها أدّى، مع مرور الزمن إلى الابتعاد عن روح الدين وجوهره والتعلّق بالقشور وبما ترسّب في الأذهان. . . وهذا في نظرنا، السبب الرئيسي الكامن وراء مختلف التناقضات التي أبعدت شطري لبنان أحدهما عن الآخر، لا التعاليم الدينية التي يختبىء كثير من المسيحيين والمسلمين وراءها لإبقاء الإنسان اللبناني أسير النظرة السلفيّة والتي حوّروها وشوّهوها عبر ممارستهم لها في حياتهم اليومية. نذكر في هذا الإطار ما قاله د. حطب[1]: «. . . أعطى الإسلام للمرأة حقوقاً لم تكن تعرفها في الجاهلية وأصلح من أحوالها الشخصية. . . إلاّ أنّه لم يمنحها المساواة الكاملة بالرجل ولم يرفع عنها وصايته بل اوصاها بالتزام طاعته. لكنّ هذه الأحكام المتطوّرة كانت بمنزلة نافذة استغلّها الرجال بعد عصر النبوّة وعبروا منها ليلحِقوا بالمرأة نكسةً انتهت، بدفعها للإنسياق وراء الأفكار العامّة التي كانت سائدة قبل الإسلام. وقد كان نفوذ النبي عظيماً لدرجة أنّ إرادته أصبحت الإرادة العامّة. . .» لكن ما إن توفّي النبي حتى عاد العرب، حسب رأي بيهم[2]، يتلمّسون طبائعهم ومشاعرهم الأولى ويبحثون في تعاليم الدين وأحكامه عمّا يمكّنهم من تحقيق اهوائهم. . . وما يصح على تعاليم الدين الإسلامي يصح على تعاليم الدين المسيحي.

قلنا، في مجال حديثنا حول «تطوّر بنى الأسرة العربية»: تتواجد في المجتمع اللبناني الأسرة الزواجية النواتية إلى جانب الأسرة ـ العشيرة مع كل الأشكال الوسطية التي تتخلّلها، ويمكننا القول: إن العائلة اللبنانية تنتمي إلى النمط العائلي الواسع أي ذلك الذي يضم، إلى جانب الوالدين والأطفال، الجدود والأعمام. . .

ينبغي التوقّف قليلاً عند ثنائي الأهل أي «الكوبل» الوالدي اللبناني، نظراً لأهميّته كعنصر تكويني في البنية الأسرية، ينتظم نشاطه ويتحقّق بفضل

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ١١٦.

(٢) بيهم (محمد جميل)، سبق ذكره، ص ٩٨ ـ ٩٩.

تأمينه لمجموعة من الوظائف ذات الدور الخاص بكل منها مثل: العامل الاقتصادي، عامل الإنجاب، العامل العاطفي، عامل التضامن والتكافل ويتضمّن التفهّم والتفاهم بين الزوجين... لن نتحدّث بإسهاب عن كل هذه العوامل أو الوظائف لأنّنا سنخصّص لثنائي الوالدين دراسة متكاملة خاصّة به (الجزء السادس من هذه السلسلة) لذا سنكتفي بإيراد أهم ما ينبغي معرفته حول هذه العوامل لاستكمال صورة العائلة وفهم إطارها المتكامل:

بالنسبة إلى العامل الاقتصادي يمكن القول إن الصعوبة الماديّة كانت تؤدّي، في الماضي، إلى الإحساس بضرورة التضامن والتعاون بين أفراد العائلة، ومن ثمّ بين أفراد المجتمع الأكبر بدرجة تتعدّى، إلى حدّ بعيد، تلك التي نلمسها اليوم؛ ومشاريع الزواج نفسها كانت تتمّ بناءً على الربح الماديّ والعلائقي الكفيل بربط مختلف العائلات ـ القبائل وشدّ أواصرها وتمكينها من مجابهة الصعاب. واليوم، لا يزال العامل الاقتصادي يؤدّي دوراً هامّاً جداً، لابل إنّه اتّخذ، خصوصاً بظل الازمة اللبنانية، اهميّة تتعدّى تلك التي كان يتمتّع بها منذ سنوات خلت نظراً للمشاكل المختلفة التي يواجهها الشباب المعاصر المقبل على الزواج والتي ترتبط بالناحية الماديّة. ولقد أصبحت مهمّة تأمين نفقات الزواج وما يستتبعه شاقّة جدّاً لدرجة أن العديد من الشباب المهيّئين للزواج يحجمون عن الإقدام على مثل هذه الخطوة لعجزهم عن تأمين جميع المطالب الماديّة: فالسكن المنفرد بعيداً عن العائلة الأصليّة يطرح مشاكل تمت للخيال اكثر منها للواقع وكذلك القول بالنسبة إلى المشاكل التي تطرحها مسألة الدخل الفردي ومسألة تربية الأطفال التي أصبحت باهظة جدّاً ينوء ثقلها كاهل الأهل، وهي كلّها مسائل مطروحة، اليوم، على بساط البحث لدى إقدام أي شاب وشابّة على مشروع الزواج...

ويمكن القول إن العامل الاقتصادي يبقى عاجزاً عن حصر واقع المشاركة الحياتيّة الطويلة الأمد التي تميّز وجود «ثنائي الزوجين»؛ فلعامل الإنجاب، أيضاً، دوره الهام في تفسير أبعاد الحياة الزوجية المشتركة ومعانيها وهو دور لم تعد له الأهمّية نفسها التي أعطيت له في الماضي، إنّما لا يزال بغاية الأهمّية نظراً

لاختلاف مفهومه اليوم عمّا كان سابقاً وللعجز عن فهم الزواج بدونه. يقول جان لومير Lemaire[1] بهذا الصدد «سواء أعاش الوالدان تحت سقف واحد أم عاشا منفصلين. . . ، يبقى الإنجاب هدفاً أساسيّاً يرمي إليه جميع الأزواج حتى أولئك الذين يزعمون ويؤكّدون عكس ذلك». هذا بالإضافة إلى أننا لا نجد اليوم بحثاً معاصراً يتناول العلاقات العائليّة ولا يدور حول أهمّيّة الطفل وحاجاته. . . ممّا يعني كونه (أي الطفل) يشكّل المحور الأساسي للزواج المعاصر.

وهذان العاملان (العامل الاقتصادي وعامل الإنجاب) يبقيان عاجزين، بمفردهما، عن إيضاح مفهوم «ثنائي الزوجين» نظراً لتداخلهما وتفاعلهما مع مجموعة من العوامل الأخرى التي لايمكن فهم هذا الموضوع المعقّد دون أخذها، اليوم، بعين الاعتبار خاصّة بظل وجود أشكال متعدّده من الحياة المشتركة غير «ثنائي الزوجين» المرتبطين بعقد الزواج الشرعي.

وهذه العوامل متعدّده نذكر منها، مثلاً، ما سبق أن قلناه من ضرورة تأمين جو التفهّم والتفاهم والحب المتبادل بين الزوجين وذلك لمصلحة الطفل الذي سيكون ثمرة الزواج، واستقلاليّة كلٌّ منهما واحترام الواحد شخصيّة الآخر وفرادته، وإدراك أهمّيّة المجابهة الحميمة اللاواعية التي لابدّ من حصولها بين مشاعر ورغبات كلٌّ منهما كي يتمكّن كلٌّ من الزوجين ضبط هذه المشاعر فلا تكون المجابهة الحميمة، في النهاية، عامل تنافر يبعد أحدهما عن الآخر.

لكنّ دراستنا الميدانية للمجتمع اللبناني أظهرت بأن هذه المميّزات لاتنطبق سوى على عدد محدود جدّاً من عائلاتنا؛ يشمل قولنا هذا طبقة المثقّفين بالدرجة نفسها التي ينطبق فيها على الأشخاص العاديّين. وقد سبقت الإشارة، إلى أن الأسرة اللبنانية المعاصرة تنتمي إلى النمط العائلي الواسع المتحوّل أكثر منها إلى نمط الأسرة الزوجية النواتية والبراهين على ذلك أكثر من أن تحصى نكتفي الآن بذكر الضغوط المتعدّدة التي تمارسها العائلة الكبرى على «ثنائي

---

(1) Lenaire (J), «Le couple, sa vie, sa nort; la structuration du couple humain», sci. de l'homme, payot, Paris, 1979, p. 333-337.

الزوجين» اللذين لا يتمكّنان، إلاّ في حالات نادرة، من تأمين استقلاليّتهما الذاتية: فالأهل (أهل الزوج وأهل الزوجة على حدّ سواء) يتدخّلون، باستمرار، في معظم شؤون حياة «الكوبل الوالدي» (حتى في الشؤون الحميمة الخاصّة بهما) وكلمتهم تعلو، غالباً، على كلمة الزوجين الحديثي العهد بالزواج.

وهناك واقع هام يعزّز شلل حركة الاستقلالية الفرديّة التي يحاول «الكوبل الوالدي» تحقيقها ويحدّد، بالتالي مجمل تصرفاته وسلوكه العام ونقصد بذلك: خوف الإنسان اللبناني (والشرقي العربي بشكل عام) المفرط من القيل والقال Qu'en dira-t-on وقدرته على تشويه سمعته الاجتماعية[1]. ونحن نعرف الأهميّة القصوى التي تتّخذها المحافظة على السمعة الاجتماعية من قِبَل الفرد اللبناني والتي تتمّ، غالباً، على حساب حاجات لا بل حقوق الأفراد وبشكل خاص حقوق الأطفال[2] وسنثبت ذلك بالبرهان العلمي.

٢ ـ خصائص العائلة «والكوبل» الوالدي اللبنانيين:

يبدو من الضروري دراسة «الكوبل» الوالدي والعائلة اللبنانيين بشكل خاص واستثنائي نظراً لتمايزهما عن الغربيّين من جهة والشرقيّين من جهة أخرى رغم مشاركتهما لكل من هؤلاء في بعض النواحي:

ستتوقّف الآن عند وضع العائلة اللبنانية الحالي لنورد بعض أهم الأفكار الرئيسية التي من شأنها إيضاح بنية هذه العائلة، ونمط العلاقات التي تربط بين أفرادها ووضع كلّ من الرجل والمرأة داخلها... نبدأ بعرض وجهة نظر د. شمعون[3] الذي يرى أنها تُبدي تمييزاً واضحاً بين المرأة والرجل لصالح هذا الأخير وعلى كل المستويات: التربوية والعلائقية والجنسية، التقييمية (معنوياً

---

(١) نعيد القارىء للجزء العملي: «حياة بظل الضغوط الاجتماعية».

(2) Chamoun (Mounir), «couples», article paru dans «Travaux et Jours», 1974, Jui-Sept., N;/52, p 5 - 14, Ed. centre culturel Universitaire, Beyrouth, Liban.

وأخلاقيّاً وذهنيّاً. . .)؛ لذا لا يبقى للمرأة، كما يقول، سوى الأمومة مجالاً لإثبات ذاتها وفرض شخصيّتها وإظهار مقدار فعاليّتها ونفعها. وغني عن القول ما لذلك من انعكاسات سلبية على شخصيّة الطفل وعلى المجتمع في آنٍ معاً»[1].

وقد رأت مدام برنس[2] في عام ١٩٨٢ ما رآه شمعون في عام ١٩٧٤، بمعنى أن الزواج في لبنان مازال يراوح مكانه؛ فهو لايزال ينطلق من القوانين والشرائع الدينية الخاصّة بالطوائف حيث لا تزال سلطة رجال الدين تحافظ على زخمها وحيويّتها بسبب إمساكهم بسلطة التقرير والبتّ والنظر في قضايا الأحوال الشخصية للمواطنين. وسلطتهم هذه، كما تقول مدام برنس، تتجاوز بتأثيرها في الزواج اللبناني تأثير مختلف العوامل الأخرى مثل: الايديولوجية (إطار الانتماء الايديولوجي) والفكرية (الإطار الثقافي الذي يتلقّى الأفراد علومهم داخله كالجامعة مثلاً) والدينية (كون الفرد مسلماً أو مسيحيّاً) رغم ما لمسناه من تأثير كبير ربما يؤديه هذا العامل بسبب رجال الدين وسلطتهم. من هنا يُفهم استنتاجها الآتي: «تبقى أمنيات الفرد اللبناني وطموحه نحو التغيير مجرّد وهم أكثر منه واقعاً فعليّاً».

تقول مدام برنس في هذا الإطار: لايزال المفهوم الكلاسّيكي حول مسؤوليّة الرجل عن تصرّفات نساء العائلة سائداً حتى اليوم عند معظم الجامعيّين: أكان انتماء هؤلاء، ايديولوجيّاً، إلى اليمين أو إلى اليسار، إلى الطائفة المسيحية أو إلى الطائفة الإسلامية. . . .، فميلهم نحو المحافظة على فكرة إخضاع المرأة للرقابة والوصاية يمثّل تجاوزاً فاضحاً بالنسبة لميلهم نحو التجديد والتغيير: لقد «قولب» اللبنانيّون حياتهم، خلال قرون وقرون، تبعاً لتصوّر ورثوه عن بنى النظام الأبوي حيث يتولّى الأب والأخ توجيه البنت والأخت العازبتين (مهما كان سنّهما أو مستواهما الثقافي)؛ وهما (أي الأب والأخ)

---

(١) انظر فيما بعد: «التعلّق بالأهل والاتّكاليّة على الآخرين» الجزء العملي.

(2) Mne Prince (M.A), «Dualité des rôles dans le passage d'une culture à l'autre. Le cas du Liban», pub. de l'Université libanaise, Beyrouth, 1982, p 143-186.

مسؤولان عن سلوك البنت الاجتماعي وهما اللذان يقرّران اختيار الزوج؛ ثم بعد الزواج يتولّى الزوج أمر هذه المسؤوليّات مكان الأب والأخ.

لكن النساء خرجن من غياهب سجون البيت والجهل المظلمة التي كنّ محبوسات داخلها، ألقين على العالم المحيط بهن نظرة جديدة مندهشة، فحاولن المطالبة بحقوق سياسيّة خُنِقَت، بسهولة، وهي في مهدها. وقد طالبت المرأة بالتحرّر فقوبلت مطالبتها بمجابهة عنيفة ولا واعية من قِبَل الرجل أضاعتها خصوصاً أنّها لم تنطلق من مفاهيم واعية، واضحة وعلمية حول التحرّر بل انطلقت من تقليد أعمى ومتطرّف لما يُسمّى بتوجّه متطرّف نحو الاجتماعيّة و«موضة» الأزياء... إلى ما هنالك من قشور قيم غربيّة أُفرِغَت من لبّها وفحواها.

هذا وترى مدام برنس أن الجامعة هي أفضل الأطر الاجتماعية تلاؤماً مع عمليّة اكتساب ما يُسمّى بوعي «حالة الارتهان والاستلاب»، لذا ركّزت دراستها الميدانية على الشباب الجامعي فوجدت أن نصف عدد البنات (اللواتي شملتهنّ الدراسة الميدانية) يرفض أي تدخّل للوالد أو الأخ في حياتهنّ الخاصّة (في ما يشمل السلوك الاجتماعي والتربية واختيار الزوج)؛ أمّا النصف الآخر فيشتمل على جناحين: يشتمل الجناح الأوّل على فئة المحافِظات اللواتي لا يحسسن بالطمأنينة خارج إطار حماية الرجولة(٢٢٪) أمّا الجناح الثاني فيشتمل عل فئة اللواتي يرفضن وصاية الرجل في بعض المجالات بينما يتقبّلنها لا بل، يتمنّينها في مجالات أخرى (٣٦٪). وبالنسبة إلى الشباب (الذكور) الجامعيين فهم يميلون، بشكل عام، نحو المحافظة على المفهوم الكلاسّيكي.

وعلى مستوى متغيِّر «الدين» بدا التلاحم والتماسك بين المسيحيّين والمسلمين في أقصى درجاته من حيث المحافظة على المفهوم الكلاسّيكي حول مسؤوليّة الرجل عن المرأة ووصايته عليها؛ ويبدو أن موقف الشباب اللبناني من قضيّة مساواة الرجل بالمرأة أو، بالأحرى، من مسألة استمراريّة وصاية الرجل (أباً وأخاً) على الفتاة العازبة والزوج على المرأة (حين تتزوّج) موحّد يتساوى فيه مختلف الشباب: المسيحي والمسلم.

ولأن أبواب أمل تحرير المرأة أُغلِقَت من جهة متغيري: الجنس والدين، فربّما كان هناك أمل، في هذا المجال، من جهة متغيّر «الايديولوجيا»؟ لكنّ الجواب يبدو، للأسف، سلبياً: لقد أظهر التحليل الذي قامت به مدام برنس، في هذا المضمار، أن العقيدة الايديولوجية لا تستند، عندنا، إلاّ إلى أوهام وكلمات مجوّفة لا معنى عملي وسلوكي لها؛ فميل المنتمين إلى اليسار الماركسي بدا مساوياً، إن لم يتجاوز، ميل المنتمين إلى اليمين نحو إبقاء المرأة تحت وصاية الرجل ورقابته رغم تركيز ماركس وأتباعه على أهميّة المرأة كعضو فعّال يشكّل نصف المجتمع الحيوي...

وضمن إطار دراسة تأثير المتغيّرات نضيف أن المتغيّر الاقتصادي بدا، هو الآخر، بلا فعاليّة إذ أظهر الجامعيّون الذين ينتمون إلى الطبقة الفقيرة ميلاً نحو المحافظة على الموقف الكلاسّيكي تجاه موضوع تحرير المرأة يوازي ميل من ينتمي إلى الطبقة الغنية.

داخل هذه الأجواء المحافظة تبدو حقوق الأب على ابنته مدعاةً لخيبة الأمل: فبالإضافة إلى كون هذه البنت أقل اعتباراً من الصبي، تعتقد الفتاة نفسها ملزمةً بالعمل لمساعدة الأب على توفير الإمكانيّات (الاقتصادية بشكل خاص) التي من شأنها تأمين متابعة تعليم الصبي (أخيها) دون أن يشعر هذا الأخير بضرورة شكرها وامتنانها على ما بذلته تجاهه من تضحيات. ذلك أن بعض الأوساط الريفية (أبناء المدينة نزحوا إجمالاً من الريف وهم يحافظون، عامّةً، على التقاليد الريفية التي نشأ عليها آباؤهم وأجدادهم) تقيم اعتباراً خاصّاً للصبي الذي تُستقبل ولادته بأهازيج الفرح والسرور بينما تُستقبَل ولادة الأنثى بالصمت المطبق؛ وليس أدلّ على ذلك الصمت ومعناه من المثل القائل «جابت بنت» عندما يسود الصمت مجموعة من الناس كانت تتبادل الأحاديث.

إنّ ترجمة هذا الفرق الظاهر على مستوى تقييم كل من الفتى والفتاة، عمليّاً، تظهر عبر الجهود والاهتمامات المتعدّدة المبذولة تجاه الصبي دون البنت؛ منها مثلاً، حثّه على الدرس والتحصيل العلمي حتى يتولّى، فيما بعد، تحقيق المشاريع التي خطّط لها الأهل وبدأوا بتنفيذها، واستخدام الأخت لتلبية

حاجات الأخ ورغباته الخاصّة (من أكل وملبس ونظافة. . .) مع ما تتعرّض له من مراقبة دائمة على سلوكها، مراقبةً تزداد شدّة كلّما كبرت نظراً لتميّزها بسرعة العطب، بالهشاشة وبكونها كعود الكبريت يحترق مرّة واحدة، حسب النظرة العامّة للأهل والمجتمع الشرقيّين. فالذهنيّة العامّة تعتقد أن البنت مسيَّرة من قِبَل «اندفاع العواطف والإغراءات» أكثر منها من قِبَل قوّة العقل. . .

أخطر ما في هذه الذهنية يكمن في استبطان البنت لهذه الأحكام التقييمية بمعنى أنها تُدخِل هذه الأحكام وتربطها بباطنها، إنّما بشكل لاواع، ثم تعبِّر عنها من خلال أنشطة نفسية تعبّر أفضل تعبير عن تقييمها السلبي لذاتها؛ أي أنّها تعدّ نفسها، كما يراها الآخرون، كائناً دونيّاً، أقل مرتبة من أخيها، لذا فهي تتقبّل سلطته عليها، حتى وإن كان اصغر سنّاً منها بكثير وترى نفسها دونه من حيث المستوى الثقافي، كحقيقة تماثل بوضوحها سلطة الأب وسلطة أي ذكر راشد في العائلة.

فضلاً عن ذلك، تُعدُّ البنت والمرأة تابعين للعائلة وملكاً لها؛ كما أنّهما تُعدّان ركيزة لرجل العائلة، لذا فهو يمتلكهما ويحافظ عليهما بعناية قصوى وغيرة متطرّفة. . . هذا، إلى جانب بقاء الأب، بالنسبة إلى مجموع أفراد المجموعة السكّانية، تلك السلطة الواقعية التي تمسك بيدها زمام التحكّم بحياة ابنته وموتها إذا دنّست شرف العائلة؛ ولتنفيذ هذا القرار القاضي بالموت على الضالّة، يُبعَث الأخ القاصر الذي لا تطاله المسؤولية وأحكام القضاء الرسمي نظراً لصغر سنّه؛ تقول ج مينس[1] بهذا الصدد: لفهم كيفيّة تأثير نظام بنى العائلة والقرابة، في الأوساط الإسلامية، علينا الأخذ بعين الاعتبار لعاملين هامّين:

تُعدّ المرأة ملكاً للجماعة التي إليها تنتسب من ناحية الأبgroupe agnatique ويعود أصل هذا المفهوم، في الواقع، إلى نظام القبيلة الذي كان سائداً قبل النبي محمد ﷺ لكنّه لايزال يحافظ على عدد كبير من التفرّعات البنيوية داخل المجتمع الإسلامي. يعتبر هذا المفهوم القريب الذكر، من

(1) Minces (J), op. cit., p 18.

ناحية الذريّة الابويّة، مسؤولاً (إن اقتصادياً أو شرعياً أو معنوياً) عن الأسرة مهما كان وضعها الزوجي.

أمّا العامل الثاني فيرتبط بإباء العائلة وفخرها؛ ويرتكز هذان الأخيران، أساساً، على ضرورة تقيّد الفرد بالمعايير السلوكية الموضوعة من قِبَل المجتمع والمعروفة بارتباطها الوثيق بشرف الرجل: هذا الشرف المرتبط، هو نفسه، بسلوك المرأة الأخلاقي داخل العائلة ويعني ذلك: محافظة البنت والأخت على عذريّتها حتى الزواج، وأمانة الزوجة للزوج وإخلاصها له (بينما يُعدّ عدم إخلاص الزوج كواقع طبيعي يُفرَض على الزوجة قبوله وعدم الاشتكاء منه)، ومحافظة الأرملة على عفافها وصيانتها لشرفها...

هذه هي، بنظر مينس، المبادىء الرئيسة التي تتوقّف عليها سمعة العائلة وشهرتها الاجتماعيتان؛ ولهذه المبادىء دلالة ثقافية محدّدة جدّاً تكمن في تمثيلها لمختلف الضغوط الثقافية التي من شأنها التأثير في سلوك الفرد الاجتماعي وضبطه بحيث تسير العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف أفراد المجتمع بشكل فعّال.

بدت العائلة اللبنانية (المسيحية والمسلمة على حدّ سواء) متأثرةً، وبشكل متطرّف بهذه الضغوط الاجتماعية[1]، وإنّنا لنجد تأثيرها عند أهل العلم والفكر بالدرجة نفسها تقريباً التي نجده فيها عند الناس الأمّيين أو عند الطبقة المتوسّطة (من حيث العلم والثقافة). لكنّنا نجد، عند أهل العلم، استغلالاً ذكيّاً لهذه الضغوط: فهم يتصرّفون تبعاً لمصلحتهم الخاصّة أي أنّهم يتقيّدون بها إذا خدمت مصالحهم ويدعون إلى نقضها والثورة عليها في حال تناقضها مع مصالحهم وميولهم الخاصّة؛ وأبلغ مثال حسّي على هذا الاستغلال نورده من خلال الواقع الذي تتعرّض له فتاة مجتمعنا: لحصول شاب يريد أن يحصل منها على ما ينبغي عليها المحافظة عليه (أي عذريّتها) يذهب الى حد إتهامها بالتعقيد إن لم تفعل (رغم أنّه يتركها كقطعة بالية عندما يحصل على ما يبتغيه منها)، وإذا سُئل هذا الشاب بشكل ذكي (أي دون أن يُترَك له مجال التفكير للرد وبمراقبة ردّ

---

(١) انظر، لاحقاً، «حياة بظل الضغوطات الاجتماعية»، الجزء العملي للدراسة الميدانية.

الفعل الانفعالي عنده) حول إذا ما كان يسمح لاخته أو لابنته أو لقريبته بالتصرّف كما تصرّفت فتاته فإن الجواب يكون دائماً بالنفي . . .

نستطيع القول: إن تقيّد مجمل أفراد المجتمع اللبناني اليوم، عند الانتلّيجانسيا (أهل الفكر) بشكل خاص، ليبدو مقنّعاً ومخفيّاً وراء أقنعة متعدّدة تُظهر، في الحقيقة، عكس ما يبطنون وذلك محافظةً منهم على الظهور أمام الآخرين بمظهر الانفتاح على التيّارات المتجدّدة ومسايرتها. لذا، لا يمكن ملاحظة تقيّدهم الأعمى بالقواعد الاجتماعية إلاّ على ضوء التحليل والملاحظة العلميّين.

وفي ما يختص بظاهرة «شرف الرجل» أو «عزّة الذكر»، الشائعة في المجتمع الشرقي والمرتبطة بشكل وثيق بسمعة العائلة الاجتماعية، فإنّه لمن المستحيل فهمها دون الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من السياقات: النفسية، الاجتماعية ـ الثقافية، الفرديّة، التاريخية . . . ، الشديدة التعقيد. فبالنسبة لج. مينس[1]، تشكّل هذه الظاهرة نتاجاً لمشاعر الانتقام النفسية التي تنمو داخل المقهور تجاه الاستعمار؛ بمعنى آخر، لقد أحدث الاستعمار بنظرها، عند الرجل الشرقي، شعوراً عميقاً بالخزي وصل إلى حدّ الخجل من النفس ممّا استدعى، عنده حاجة ملحّة للتعويض النفسي عمّا لحقه من الذلّ، وتملّك المرأة يشكّل نوعاً من هذا التعويض.

لكن، بالنسبة إلينا، تبدو هذه الظاهرة أكثر تعقيداً بكثير، فما اوردته ج. مينس لا يشكّل في نظرنا، سوى عامل ضمن مجموعة من العوامل الهامّة التي من شأنّها تفسير هذه الظاهرة؛ نذكر منها:

ـ نظام التربية اللبناني (والشرقي بشكل عام) المتطرّف: فهو، من جهة، سلطوي ـ ابوي ـ يعتمد على الصورة اللاواعية التي يكوّنها الفرد، طفلاً، عن الأب المانع interdicteur والمحرّم والتي من شأنها تقوية مشاعر الكبت والصد اللاواعيين وتغذيتهما. وهذه الهيمنة الابويّة انتقلت من الخَلَف إلى السّلف

---

(1) Minces (J), op. cit., p 50.

مشكّلةً، عبر الأجيال، نوعاً من المثال اللاواعي المجرَّد من المظاهر التي كانت ترافقه لدى تكوينه الأساسي أي أيّام الجدود والتي كانت تجعل منه مثالاً مقبولاً حينذاك. لكنّ التقدّم المطّرد الذي عرفته مجتمعات العالم الحديث ومن ضمنها مجتمعنا الشرقي واللبناني (إرادياً حدث هذا التطوّر أم عنوةً أي فُرِض فرضاً نتيجة ارتباط العالم الحديث بعضه بالبعض) قد افقد هذه الظاهرة الكثير من مقوّمات واقعيّتها؛ لذا، فهي تبدو اليوم بعيدة كل البعد عن إمكانيّة الفهم والمنطق.

لكن، من جهة أخرى، يمكن اعتبار التربية اللبنانية (والشرقية بشكل عام) كنظام أمومي أي نظام مفرط في التسامح ومُغذٍّ للتعلّق بصورة الأم والتثبّت العاطفي حولها، ومن شأن ذلك تعزيز مشاعر الخضوع (الفردي والجماعي معاً).

قد يتبادر إلى ذهن القارىء أننا نخالط أنفسنا بأنفسنا، لكنّ الواقع هو أعمق وأعقد ممّا يبدو عليه ظاهرياً وليس هناك أي تناقض من قِبَلنا: في الواقع، لقد شدّدنا، سابقاً، على أن العائلة اللبنانية (والشرقية بوجه عام) هي ذات بنية أبويّة لا تقيم للمرأة أي وزن: لا كفتاة ولا كزوجة...، لكنّنا، في الوقت نفسه، ركّزنا على أهمّيتها كأم[1]؛ وقد قلنا، في هذا الصدد مع د. منير شمعون، إن المرأة الشرقية العاديّة واللبنانية بخاصة لا تعيش ولا يمكنها إثبات ذاتها إلاّ كأم، لذا فهي تتعلّق بأطفالها كما تدفعهم للتعلّق بها خصوصاً أن الأب، الذي يؤمّن المسافة النفسية التي ينبغي أن تفصل الطفل عن أمّه، هو غير موجود لأنّه يعيش في عالم خاص به، بعيداً عن عالم الزوجة والأطفال، هو عالم الرجال[2].

- المُعاش النفسي السلبي الذي يدفع بالمرأة نفسها لإنكار انوثتها التي

---

(١) سنرى لاحقاً، إن ضمن طيّات هذا الكتاب أم ضمن طيّات الكتاب المخصّص للأم، وضع المرأة كأم داخل البنية الأسرية.

(٢) انظر، فيما بعد، دور الأب وأهمّيته في نمو الطفل وتطوّره بشكل طبيعي ضمن إطار الكتاب المُخصّص له.

تعيشها، كما تعيش مركزها الاجتماعي ضمن الإطار الثقافي الشرقي، كعامل سلبي يشعرها بالدونية والاحتقار لذاتها. فهي، في الواقع، تبقى بنظر المجتمع ذلك العنصر السلبي، العابر والخاضع لإرادة الآخرين (إرادة الذكر بشكل خاص)، لا شأن لها بأي قرار يُتّخذ، لا بل ليس لها حق إبداء الرأي واتّخاذ القرار بنفسها.

يُضاف إلى ذلك واقعٌ مرّ لكنّه محدّد وحاسم: لم تكن المحاولات التي ابدتها النساء بهدف تخطّي الوضعية السلبية التي تعشنّ ضمن إطارها على المستوى المطلوب في هذا الإطار: إن نوعاً وإن كمّاً. فلقد تميّزت انطلاقتهنّ باتّجاه التحرير بالسلبية أي بمركّب نقص وشعور بالدونية يتملكهنّ تجاه الرجل، مع العلم أن الضرورة كانت تفرض عليهن تكوين صورة إيجابية عن ذاتهن كركيزة ينطلقن منها لفرض هذه الذات على الآخرين؛ لكنّ النتائج العملية والملاحظة الموضوعيّة أظهرتا، وللأسف، عكس ذلك. في الواقع يكفي القيام بتحليل يتميّز بثقوب الفكر ونفاذ البصر كي يدرك أي مراقب أن السياقات (الذهنية والنفسية والفكرية والاجتماعية) التي كانت تسيّر العائلة وثنائي الزوجين في الستّينيات والسبعينيات لاتزال تسيّرها في الثمانينيات من هذا القرن مع أن العائلة اللبنانية قد حقّقت تقدّماً وتطوّراً ملموسين: فعدد النساء والفتيات اللواتي انخرطن في ميادين العمل قد تضاعف بشكل ملموس، وهذا يعني أنّ عدد النساء اللواتي يستطعن تحمّل مسؤوليّة أنفسهن ورفض الوصاية المفروضة عليهن قد تضاعف؛ لكن، رغم ذلك، لا نزال نجد، المفهوم الكلاسّيكي نفسه حول صورة المرأة مسيطراً حتى اليوم.

ما السبب في ذلك؟

ـ تقترح روزين عقّاد سرسق[1] تفسيراً من شأنه إلقاء بعض الضوء على هذه الظاهرة: «لاتعدّ المرأة اللبنانية العمل كضرورة وكوسيلة تستطيع بواسطتها اكتساب مركز اجتماعي يحرّرها ويساعدها على تأكيد ذاتها؛ ويمكن القول إن

(1) Rosine Accad-Sursok, «La femme libanaise, de la tradition à la modernité», article paru dans «Travaux et Jours», N° 52, op. cit., p 17-35.

العمل، بالنسبة الى عدد كبير من النساء العاملات، هو وسيلة للخروج من المنزل وتحقيق بعض الارتياح من ضغوطه. يعود ذلك، أساساً، لكونها في نهاية المطاف مضطرّة لأن تتزوّج وتنجب (وهذان هما هدفا حياتها الرئيسان). ثم إنها، كأم، مضطرّة إلى غسل «أوساخ أطفالها» مهما كان مركزها الاجتماعي ومستواها الثقافي. وعليها أيضاً كأم القيام بالأعمال المنزلية المُعدّة، اجتماعياً، كأعمال دونيّة، غير منتجة . . . وبالتالي، غير جديرة بالتقدير وبالتعادل مع الأعمال التي يقوم بها الرجل من حيث التقييم والأهميّة. . .

يشكّل هذا الاعتبار، بنظرنا، أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت بالمرأة (ونقصد بذلك المرأة الغربية والمرأة الشرقية على حدّ سواء) لإنكار أنوثتها وأنشطتها كأنثى وتثبيت أفكارها التحرّرية على أنشطة الرجل. تطالب المرأة الغربية، مثلاً، منذ فترة لا بأس بها وحتى اليوم، بالمساواة التامّة مع الرجل وعلى كل الأصعده والمجالات الحيويّة. لكنّها نسيت أو تناست واقعاً هامّاً يكمن في تكامل الأنوثة والرجولة كعنصرين متمّمين أحدهما للآخر وضروريين لسير أي مجتمع ناشط وفعّال؛ بمعنى آخر، تناست المرأة الهبة التي حبتها بها الطبيعة وميّزتها، بذلك، عن الرجل الذي مهما حاول لن يتمكّن من مجاراتها في هذا المضمار ومساواتها فيه، ألا وهي: **هبة الأمومة**. . . ؛ لقد تجاهلت أمر الحَمْل والقدرة على حمل طفلٍ في احشائها، على ارضاعه من ثديها، على الاهتمام به وتنشئته لكونها أوّل شخص يتعرّف إليه ومن ثمّ يتّخذه كمحور موضوعي ينطلق، عبره، إلى العالم. . . لقد غاب عن ذهنها أنّ كل ذلك يمنحها لذّة لاتعادلها أيّة لذّة أخرى وأنّها، بتنشئتها هذا الطفل، إنّما تسيّر المجتمع بأكمله. . .

ولم نسمع، يوماً، صوتاً نسائيّاً واحداً يُطالب بتقدير الأمومة والأعمال المنزلية كوسيلة هامّة ورئيسيّة، مُعادِلة لمجموعة الأنشطة الاجتماعية الأخرى، تمكّنها من فرض شخصيّتها الخاصّة بها كأنثى وتحقيق مساواتها مع الرجل إنّما انطلاقاً من واقعها كأنثى تشكّل عنصراً إيجابيّاً، فعّالاً ومتكاملاً مع الرجل وذلك لخير البشرية وتأمين التوازن في المجتمع الذي يرتكز، أساساً، على

دعامتين رئيسيّتين: الرجولة والأنوثة.

آن الأوان لأن تفهم المرأة (إلى أي مجتمع انتمت) أنّ تحقيق الذات لا يكون، ويجب ألاّ يتحقّق، إلاّ عبر تأكيد الصفات الطبيعية التي حبا بها الله كل كائن بشري. يجب أن تفهم أن اعتبار العمل المنزلي عملاً دونيّاً وسلبيّاً إنّما هو نتاج تعقيد مارسه الرجل عليها كي يضمن عقدة التعالي عنده: فالعمل والنشاط هما دائماً عنوان الإيجابية، كيف إذا كان هذا النشاط يشكّل الركن الأساسي لبناء المجتمع كذلك الذي تقوم به المرأة ـ الأم؟ ألم تقدّم لنا الوقائع الاجتماعية الحياتية اليوميّة براهين وإثباتات دائمة على ارتباط توازن المجتمع لا بل البشرية جمعاء بتوازن الأم ـ المرأة ونشاطها كمدبّرة منزل صالحة وكمنشئة واعية للأجيال؟

آن الأوان ليتساءل كل إنسان (رجلاً كان أو امرأة) عن الفائدة التي يجنيها المجتمع من أمٍّ تدخل بنجاح باهر معترك العمل إنّما تفشل كأم مسؤولة عن تنشئة أولادها لا لشيء إلاّ لأنها عجزت عن تأمين الشروط الأساسية المفترض عليها توفيرها للطفل كي ينمو ويتطوّر بشكل طبيعي بسبب عدم توافر الوقت وخصوصاً بسبب الاعتبار الاجتماعي السلبي لعملها الانثوي؟ ما مصير أطفال العالم، وهم عماد البشرية مستقبلاً، إذا ما بقيت النظرة الكلاسّيكية حول المرأة وعملها مسيّرة لذهنيّة المجتمعات؟ أي نوع من الأفراد سينشأ عن تربية أمٍّ معقّدة تجاه أنوثتها ورافضة لعملها الطبيعي ـ الأساسي؟

باختصار نقول: على المرأة أن تفتخر بأنوثتها؛ عليها أن توجّه، بهذا الاتّجاه، كل جهد تبذله في سبيل المطالبة بحقوقها وفرض نفسها كامرأة داخل مجتمعها؛ من شأن ذلك مساعدتها على اكتساب مركز خاصّ وكيان اجتماعي يمكّنانها من إظهار فعاليّتها الإيجابية كعنصر أساسي مسؤول عن تحقيق توازن المجتمع.

كما آن الأوان لأن يفهم الرجل، وهو العنصر الآخر المكمّل للمرأة داخل المجتمع، عواقب تقييمه السلبي للأنوثة وانشطتها الطبيعية فيتغلّب على عُقد التعالي عنده، في هذا المضمار، ويساهم في توجيه انظار المرأة نحو حقوقها

وحاجاتها الطبيعية عبر تغيير نظرته الكلاسّكية السابقة. فعلى تضافر جهود كلٍّ منهما (المرأة والرجل) في ما يختص بموضوع تحرير المرأة يتوقّف مصيرالتوازن البشري في المستقبل.

ثم، إلى جانب ما سبق أن ذكرناه، هناك خيارات أخرى متعدّدة تمتلكها المرأة وتستطيع بواسطتها وبالتكامل مع ما ذُكِر، تأكيد ذاتها وفرض شخصيّتها: تشكّل الأنشطة التي تقوم بها خارج إطار المنزل أحد هذه الخيارات. . وعلى المرأة أن تكون واعية جدّاً وشديدة الحذر ونعني بذلك ضرورة تأكّدها من أن هذه الأنشطة لا تتم على حساب أنشطة أخرى أهمّ ونقصد بذلك واجباتها تجاه أطفالها وزوجها داخل إطار المنزل الذي يضمّهم معاً. عليها أن تهتم، بادىء ذي بدء، بتأمين العوامل والشروط الضرورية لتوازن نمو طفلها (النفسي والاجتماعي والعاطفي والبيوفيزيولوجي . . .) وبتأمين الظروف المؤاتية لتحقيق التوازن العائلي . . . لأنهما، أي توازن الطفل وتوازن العائلة، يتعلّقان، بمقدار كبير، بدرجة وعيها لأهمّية دورها داخل الإطار المنزلي ولمسؤوليّاتها في هذا المجال . . .

آن لها أيضاً أن تدرك أن الاعمال المنزلية، ومن ضمنها «غسل أوساخ أطفالها» حسب التعبير الشعبي، هي مهمّات أساسية وأنشطة إيجابية أوّليّة الأهمية. فهي، إذا ما انطلقت من هذا الحس المُدرِك، لتشعر بفرح وسرور داخليين لا يوصفان خصوصاً أن من شأن ذلك تأمين أفضل وسيلة تساعدها على إظهار مدى حبّها لزوجها وتقبّلها لأطفالها ممّا يقرّبها منهم ويقرّبهم منها.

هناك تفسير إضافي آخر من شأنه تفسير سبب دوام سيطرة المفهوم الكلاسّيكي السلبي حول صورة المرأة ويكمن في تزايد قيمة الرجل منذ بداية الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥ نظراً لكونه يشكّل عماد المقاومة العسكريّة الأساسي . . .

على كل حال يمكن القول إنّه مهما تعدّدت الأسباب فإن العامل الأساسي المسؤول عن استمراريّة الصورة السلبية حول المرأة يبقى مرتبطاً، بشكل وثيق، بالتربية التي تتلقّاها الفتاة منذ ولادتها وطيلة فترات نموّها وتطوّرها، والتي تتطلّب منها، لا بل تفرض عليها، أن تكون سلبية وطيّعة، لاترفع صوتها أبداً، لا

تبدي أيّة «حشريّة» (معرفية كانت أو حياتية) تجاه الخارج وبالأخص تجاه المواضيع الجنسية المحرّمة...

يشكّل تكامل مجموعة الأسباب الرئيسية، المذكورة أعلاه، الدافع الأساسي لدوام سيطرة المفهوم الكلاسّيكي في ما يختص بالمرأة؛ لكنّ ذلك لا يعني أن هذه الأخيرة لم تحقّق، عبر الزمن، بعض التقدّم أو التطوّر (وإن كان دون المستوى المطلوب): تقول روزين عقّاد سرسق، في نهاية بحثها المخصّص لدراسة «التغيير المُحدَث في وضع المرأة اللبنانية الاجتماعي»؛ «المرأة داخل البيت تشكّل صورةً من الماضي لم تعد مقبولة اليوم»؛ فنحن نشهد عندها إحساساً وعزماً على المشاركة بأنشطة الجماعة التي تنتمي إليها، على الدخول إلى المجتمع الكبير عبر أبواب العمل والإرادة في مساواة الرجل عن طريق تحصيل العلم (عدد الطالبات اليوم يتجاوز، وإلى حدّ بعيد، عددهنّ في الماضي) والعمل عن طريق التخلص من حالات أمومة غير مرغوب بها... إلى ما هنالك من أمور لم تكن معروفةً ولا جائزةً منذ سنوات تُذكَر.

لكن هنالك إلى جانب هذه المفاهيم الحديثة، عدد يعادله (إن لم يتجاوزه) من المفاهيم الكلاسّيكية...؛ ومع ذلك يمكن القول إن التوجّه نحو التغيير ونحو اعتناق مبدأ التفكير الغربي ظاهراً لكل مراقب موضوعي. إنّما تجدر الإشارة، في هذا المضمار، إلى واقع هام ينبغي التوقّف عنده: تتّجه الميول التي تبديها المرأة اللبنانية (والشرقية بشكل عام) نحو التغيير ونحو العمل الهادف لتحقيق هذا التغيير، اتّجاهاً خاطئاً إذ أننا نشهد عندها إجمالاً، عمليّة إدخال لاواع لبعض القيم الغربية دون التفكير بإخضاع هذه القيم الغريبة عنها للمعطيات الأساسية في تكوين الشخصية اللبنانية (والشرقية).

بمعنى آخر، هناك ضياعٌ في الشخصية واضطراب يصيب الشعور بوحدة الذات تحسّ الفتاة اللبنانية معها وكأن إحساساتها ورغباتها وأفكارها غريبة عنها؛ هذا إلى جانب حدوث تفريغ لما هو عادي ومألوف عندها... يعود كل ذلك، في نظرنا، إلى سبب هام يكمن في عدم وعي الفتيات الراغبات في التغيير (حتّى المتعلّمات منهنّ) لضرورة الأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية والفروق

الحضارية التي تميّز المجتمعات بعضها عن بعض ومعطيات شخصيتهنّ الأساسية. وهكذا نشأ عند الفتيات المتغرّبات (اللواتي تتشبّهن بالغرب) شعور بالغربة والعزلة نتيجة انتزاعهنّ لانفسهن، وبشكل لا واعٍ، من إطار الجماعة التي ينتمين إليها لأنهنّ نظرن إلى هذه الجماعة وقيمها ومعاييرها بمنظار خارجي ولأنهنّ لجأن إلى وسائل وطرق لا تتلاءم إجمالاً مع المعايير السائدة في مجتمعهن.

لقد أصبح الإطار التقليدي الذي تعيش المرأة اللبنانية (والشرقيّة عامّةً) ضمنه، باطلاً ومُلغى، ولكنها لم تستبدل به إطاراً جديداً يتوافق مع معطيات شخصيّتها الأساسية وينسجم معها: فالنموذج المنسوخ عنه، أي تقليد الغرب، لا يؤمّن هذا الانسجام لأن لكلٍّ من الفتاتين: الغربية والشرقية، شخصيّة خاصّة بها تتأثر، منذ ولادتها، بمختلف المعايير الثقافية ـ الاجتماعية، النفسية، التكوينية، الجغرافية، التاريخية.. الخاصّة بالمجتمع الذي تنتمي كل منهما إليه... ويمكن القول إن النموذج الغربي يؤدّي إلى الحرمان دون تأمين البديل الكافي والمشبع...؛ وهذا ما دفع بالكثير من المطالبات بالتحرير للعودة إلى أحضان الحياة التقليدية الضاغطة، المطمئنة والمشيعة لشعور داخلي بالارتياح والأمان النفسيين في الوقت نفسه.

إلى كل ما سبق نضيف واقعاً طالما ركّزنا عليه يكمن في: الضغوط الاجتماعية التي تُمارَس على الفرد اللبناني (والشرقي بشكل عام) وعلى البنت بشكل خاص؛ وهي ضغوط متنوّعة، تطال كل المستويات انطلاقاً من المستوى النفسي وصولاً إلى المستوى المادّي. من هنا نقول إن على كل من يودّ التغيير (والفتاة خصوصاً) التمتّع بدرجة عالية من الشجاعة تساعده على إعلان معارضته تجاه الأفكار والعادات التي لم تعد متلائمة مع معطيات الوضع الحاضر؛ بتعبير آخر نقول: على الفرد الراغب في إحداث التغيير والتطوّر معرفة ما يترتّب عمّا يقوم به من نتائج وخيمة يمكن أن ترتدّ عليه سلباً، خصوصاً أن التغيير يرتبط، إجمالاً، في أذهان الشرقيين (خاصّةً إذا أتى من ناحية الفتاة) بمعنى الفضيحة والرغبة في حلّ شعرها» حسب التعبير الشعبي.

لذا تلفت الإنتباه لواقعين: اوّلها وعي كل فرد معاصر لأهمّية التغيير وضرورة إحداثه كي يعيش حياةً متوازنة تتلاءم مع معطيات اليوم؛ ثانيهما ضرورة وعي الراغب في التغيير لمجمل أبعاد ما يقوم به قبل إعلانه، فيكون بذلك قادراً على التصدّي لكل ما يعترضه وعلى تحمّل مسؤوليّة كل ما يترتّب على ثورته من عواقب أو نتائج . . .

على ضوء ما سبق ذكره نستطيع القول إن التطوّر الحاصل في مجتمعنا على مستوى وضع المرأة يبقى، إجمالاً، دون المستوى المطلوب كما يبقى قابلاً للشك؛ لذا عليها بذل الكثير من الجهود الواعية كي تتمكّن من تحقيق التحرّر الفعلي وعلى كل الاصعدة: النفسية والاجتماعية والعائلية والجنسية ومع ذلك فإن جهودها تبقى معرّضة، في كل آن، لعدد من المخاطر يبقى أهمّها: الخوف من فقدان هويّتها الأصلية كأنثى (وهذا ما حصل نتيجة الإنطلاقة الخاطئة التي تبنّتها المرأة بشكل عام في سبيل المطالبة بحقوقها)، وانحلال أخلاقيّتها فعلياً نظراً للضغوط التي تعرّضت لها ولا تزال من قِبَل المجتمع (من قِبَل المرأة والرجل على حدّ سواء) نتيجة كرهه العام للتغيير، وافضل برهان على ذلك ما نلمسه من تعليقات تُحمِّل المرأة وما حصل من تغيير في وضعها العام مسؤولية كل ما يجري على الساحة الدولية والمحليّة من حروب وجرائم مع أن كل ذلك هو من صنع الرجل اللاهث أبداً وراء حب الاستغلال والمسيَّر بالأنانية وانعدام القدرة على ضبط الذات. . .

ثم إن لخوفنا هذا مبرّرات علميّة متعدّدة: فقد سبق أن أشرنا لواقع التربية الذي ينشىء بداخل المرأة الإحساس بالدونية ويهيّئها لإدراك ذاتها كجزء لا معنى له ولا قيمة خارج إطار الجماعة التي تنتمي إليها، لذا يصعب عليها تصوّر نفسها مستقلّة تماماً عن عائلتها عندما ترغب في اتّخاذ القرارات الخاصّة بها بنفسها. . . ؛ يُضاف إلى ذلك واقع نفسي يكمن في معنى التطوّر بحدّ ذاته أي في استقلاليّة الفرد عن محيطه وبالمحافظة في الوقت نفسه، على انتمائه الاجتماعي، لكنّ أيّ محاولة للتحرّر والاستقلال عن المحيط تُعَدّ، في مجتمعنا، مجرّد حركة تمرّد على الأهل وسلطتهم ممّا يعرّض الفرد للضياع والإحساس بالعزلة والتمزّق والإنشطار. . .

لذا ننصح كل فرد والمرأة بشكل خاص بالتروّي وبإعمال الفكر قبل الإقدام على أي خطوة تقوم بها لتحقيق استقلاليّتها إذ يجب ألاّ تعميها حاجتها إلى التحرّر عن وعي ضرورة التيقّظ ودرس المشكلة بكل أبعادها ومن جميع جوانبها كي تتمكّن من اختيار الوسائل والطرق المناسبة للوصول إلى هدفها المنشود وإلاّ فإنّه لمن الممكن أن تتعرّض لمخاطر من شأنها القضاء عليها بدلاً من انقاذها.

ملاحظة أخيرة تجدر الإشارة إليها في هذا الصدد: لا يحدث التغيير إلاّ نتيجة تضافر تأثيرات عدد من العوامل الحياتية والحيوية (أهمّها تلك التي ذكرناها آنفاً)، إذ بتفاعلها (أي العوامل) يحصل التحويل المنشود في السلوك وفي النماذج السائدة ضمن إطار مجتمع معيّن.

نتوقّف هنا قليلاً عند ملاحظة للدكتور حطب[1] تبدو مختلفة عن وجهة نظرنا إذ يمكن وصفها بالتفاؤل المفرط: فهو، أي د. حطب، يرى أن «الوطن العربي يشهد، منذ فترة، تحوّلات هامّة أصابت مختلف مجالات الحياة ومظاهرها وانعكست نتائجها على هيكليّاته عموماً ومؤسّساته الاجتماعية خصوصاً. والأسرة هي إحدى هذه المؤسّسات التي أصبحت ميداناً لبروز الظاهرات الجديدة».

من هذه المظاهر نذكر: انحسار سلطة الأب وتراجع الطاعة الواجبة له، انتشار روح التمرّد على الأسرة وعلى رموزها لدى الأبناء، ضعف أواصر الصلات بين أفراد العائلة الآخرين كالأعمام والأخوال وغيرهم. ولقد خرجت المرأة للعمل فأسقطت صورتها التقليدية «كست بيت» وساهمت مادّياً في تكاليف معيشة الأسرة بمدخولها الشخصي من العمل، فضربت بذلك مفهوم الإعالة والقصور، وبدأت تنافس زوجها في مختلف القضايا والمواضيع التي تمسّها أو تؤثّر بحياتها المشتركة فهدّدت، بذلك، موقعها التاريخي الدوني بالانهيار. كما أخذت علاقات جديدة (كالمساواة والديمقراطية ونزعة التحاور) تحاول فرض نفسها على صيغة العلاقة بين مختلف أعضاء الأسرة «فاعتُبرت غير مألوفة بحد ذاتها» (التعليق للدكتور حطب).

---

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٥ (المدخل).

في الواقع، هناك الكثير من التفاؤل في ما يذكره د. حطب إذ سنرى، لاحقاً أي خلال مناقشتنا للنتائج العملية، أن العائلة بمعناها الواسع للكلمة لا تزال تسيِّر العلاقات داخل الأسرة بحيث بدا التمرّد على العائلة الذي لاحظه د. حطب مجرّد مظهر خارجي لا بل قناع يخفي وراءه في معظم الأحيان، الكثير من مظاهر الخنوع والامتثال والخضوع للعائلة الكبرى[1] ثم إنّ إنحسار سلطة الأب الذي لمسه د. حطب لم ينتج، في الحقيقة، عن وعي الأب والفرد لضرورة إحداث التغيير والتطوّر المتلائمين مع الظروف والوضعيّات المستجدّة ولا عن وعي الأب لتعديل وظيفته ودوره الطبيعيين والهامّين داخل الأسرة: إلى جانب الطفل والزوجة معاً، كي يشكّل هذا الانحسار السلطوي عاملاً إيجابياً في التطوّر الأسري بل نتج، غالباً، عن عيشه (أي الأب) الدائم لسلطته وكأنّها مُنِحَت له من الله؛ لكنّ ظروف الحياة الحديثة التي يعيشها الطفل اليوم والمعلومات العشوائية التي يكتسبها من هنا وهناك عبر وسائل الإعلام المتعدّدة وعبر تفاعله مع زملائه وأقرانه... هي التي زعزعت مكانة السلطة الأبوية خاصّة أن الوالد يعيش، غالباً، بعيداً عنه وفي عالمه الخاص (عالم الرجال البعيد عن الإطار المنزلي).

فنحن في نهاية الثمانينيات أي بعد مرور أكثر من عقد على إبداء د. حطب وجهة نظره هذه[2] لا نزال نلاحظ أنّ معظم مظاهر التغيير التي تحدّث عنها لا تزال تراوح مكانها[3].

نضيف إلى كل ما سبق ذكره واقعاً هاماً جدّاً: لم تبرز مظاهر التغيير التي أشار إليها د. حطب إلا في عدد ضئيل من الحالات وهي نسبة غير كافية، في نظرنا، لإحداث التطوّر الإيجابي المرتقب خصوصاً في ظل استمرار سيطرة العديد من الوجوه الكلاسّيكية على المُعاش الاجتماعي الحيوي. ونضيف قائلين

(١) انظر فيما بعد: «حياة بظل الضغوط الاجتماعية».
(٢) نُشِر كتاب د. حطب عام ١٩٧٦.
(٣) راجع في هذا الصدد النتائج العملية (ضمن طيّات هذا الكتاب) والكتابين المخصّصين لدراسة دور الأب ووظيفته داخل الأسرة.

لم تُرفَق هذه المظاهر (حتى عنـد طبقة المثقّفـين) بالجرأة والوعي الضروريـين لإحداث الثورة الفكرية والاجتماعية. . . ، لذا لا يزال المجتمع، في نظرنـا، يراوح مكانه وإن كان اعتقاد د. حطب معاكساً لهذا الرأي إذ أنّه يرى أن هذه النسبة، وإن كانت ضئيلة حالياً، إلاّ أنها تنمو مع الزمن وترى أن عليها واجب تقويض الأسرة التقليدية المغرقة في تبعيّتها»[1].

أمّا بالنسبة إلى وضع المرأة اللبنانية، والشرقية بوجه عام، فإنّنا لنجدها بعد أعوام عديدة من خروجها من قوقعتها ودخولها إلى عالم العمل والعلم خارج المنزل، لا تزال تشغل مكانها الدوني كما أنها لاتزال تحتفظ عن نفسها بصورة سلبيّة مطابقة للصورة التي يكوّنها عنها الآخرون، الأفراد الذكور بشكل خاص.

نرجو ألاّ يفهم القارىء من كلامنا هذا أنّنا مغرقون في التشاؤم ولا نؤمن بإمكانيّة التغيير والتطوّر داخل مجتمعنا بل، على العكس، نحن بطبعنا متفائلون إنّما موضوعيّون ونودّ بأن يكون التغيير ثمرة تطوّر واعٍ وفعلي لا قناعـاً يخفي وراءه مجموعة من المظاهر السلبية. . .

على كل حال، لن نتوقّف عند هذه النقاط إذ لنا وقفتان تاليتان سنتناولها ضمن إطـارهما، ونعني بـذلك وقفتنـا عند التحليـل العيادي المعمّق لمختلف السمات الاضطرابيـة النفسية والعـلائقية التي بـرزت عند الأطفـال (موضـوع دراساتنا الميدانية) كسبب ومسبّب لاضطراب العائلة وثنائي الزوجين، ووقفتنا التفصيليـة المعمّقـة عنـد كـل من الأب ـ الـرجـل والأم ـ المـرأة في الكتب اللاحقة. . .؛ لذا نكتفي بالتذكير، هنا، بأهميّة التفهّم والتفاهم بين الوالدين كركيزة أساسية وأوّلية بالنسبة إلى النمو السوي عند الطفل. يعود ذلك، في الحقيقة، لكون تأثير كلّ من الأب والأم يختلفان نوعاً وأهميّةً تبعاً لسن الطفل إنّما يبقيان متداخلين ومتكاملين من حيث انعكاس تأثـير ادوارهما ومن حيث النتائج المُحدَثه عند الطفل.

يمكن تحديد أهميّة العلاقات المتبادلة والقائمة بين الأب والأم من جهـة

(١) د. حطب، سبق ذكره، ص ٢٤٨.

وبينهما وبين طفلهما خلال اجتيازه لمختلف مراحل نموّه وتطوّره من جهة أخرى، كما يأتي: «ينطلق دور الأم، عند الولادة، من حدّ أقصى يتناقص تدريجيّاً وببطء حتى يختفي بشكل كامل لدى بلوغ الطفل سن الرشد. أمّا دور الأب، المحدود جدّاً وغير الملغى عند الولاده، فيتزايد تدريجاً مع انخفاض دور الأم ثم يتعادلان حوالي سن السابعة ويبدآن معاً بالانخفاض (إنّما يكون دور الأب خلال مراحل ما قبل البلوغ والبلوغ أكبر من دور الأم) ويتلاشيان لدى تحقيق الفرد لاستقلاليّته أي لدى بلوغه سن الرشد حيث تُستبدَل العلاقة الاتّكاليّة الطابع بعلاقة ذات طبيعة أخرى تتّسم بعلاقة الندّ بالندّ والراشد بالراشد...»[1]

أمّا طبيعة دور كلٍّ من الأب والأم فيمكن تحديدها كما يأتي: يتوقّع الطفل الحب والعاطفة من قِبَل والدته بينما يتوقّع السلطة من قِبَل والده. إنّما لا يمنع ذلك ضرورة إظهار الأم لبعض السلطة والأب لبعض الحب والحنان مع احترام كلٍّ منهما لتسلسل أدوارهما وذلك لمصلحة الطفل.

ولا نعني بالسلطة الاستبداد أو الديكتاتوريّة بل، كما يقول ميشو Michau، تلك السطوة الحامية والواقية التي يحب الطفل الإحساس بها فوق إرادته، محدّدةً وكابحةً لجموح نزواته ورغباته، لكنّه يحبّها عادلةً، معتدلةً وتراتبيّة hiérarchique خصوصاً أنه (أي الطفل) لا يحس بالحب غير المرفق بالاحترام ولا بالاحترام غير المسيَّر بشيء من الخوف (والعكس بالعكس). وهكذا يمكن القول إن الحب والسلطة يتكاملان لا بل يشترط وجود أحدهما وجود الآخر.

لا بدّ من التوقّف قليلاً عند الزواج اللبناني لاستكمال الصورة العامّة المرسومة حول الأسرة اللبنانية[2].

٣ ـ الزواج اللبناني:

بالنسبة إلى الزواج، كما بالنسبة إلى الأسرة و«الكوبل» الوالدي، تختلف

(1) Porot (M), op. cit., p 138-163.

(٢) لن نتوقّف مطوّلاً عند هذا الموضوع نظراً لضرورة التعمّق به ضمن إطار حديثنا حول «ثنائي الزوجين» وهو موضوع كتابنا اللاحق.

الآراء حول هذا الموضوع باختلاف العلماء: فمنهم من يمكن وصفه بالتفاؤلي أمثال د. حطب. . ، ومنهم من يمكن وصفه بالتشاؤمي أمثال د. شمعون ومدام برنس. . .

يرى د. حطب، مثلاً، أن «الحب والعاطفة قد شقّا طريقهما إلى قلوب الشباب واصبحا قاعدةً للزواج عند الكثيرين. ولقد تقهقرت نسبة الزواج من أبناء العمومة وتعاظمت حالات النزاع بين الأزواج واصبحت بيّنة وظاهرة للآخرين بعد أن كانت تُموَّه أو يُعتّم عليها؛ وقد انتشرت في كل الأوساط الاجتماعية: بين الأغنياء كما بين الفقراء ومتوسّطي الحال. هذا وقد تكاثرت حالات إخفاق الخطوبات وفسخها، بعد أن كان ذلك يُعتبَر عاراً لا يمكن تحمّله؛ واجتاحت المخالعات والإبراء ساحة حلّ عقدة الزوجية فأصبحت أبرز ظاهرة على صعيد السّبل المتّبعة لإنهاء الزواج»[1].

ثم إنّه، أي د. حطب، يتكلّم عن الظاهرات التالية السائدة في النطاق الأسري بصيغة الماضي: ـ التزويج (الآخرون هم الذين يتولّون اختيار الزوج أو الزوجة)؛ ـ الإطاعة العمياء لرب الأسرة؛ ـ السلّمية hiérarchie الأسرية؛ ـ تمجيد الذكورة؛ ـ دونيّة الأنثى؛ ـ حجب النساء؛ ـ الجنس حقّ للرجال وحدهم؛ ـ تعدّد الزوجات؛ ـ انتشار الأميّة على أشكالها وتفشّي الجهل؛ ـ اللجوء إلى الخرافة والتعلّق بالأوهام؛ ـ شيوع الحذر والشك وتوسّل الحيلة والاستجداء؛ ـ الثبات السلوكي والديني (أي سيطرة التقليدية والانغلاقية)؛ . . . .

ينبغي التوقّف هنا عند واقع يكمن في كون عدد كبير من العلماء (المسلمين بشكل خاص) لم يتناولوا المجتمع اللبناني إلاّ ضمن إطار المجتمع العربي الأكبر. وقد سبق أن أشرنا إلى تمايز المجتمع اللبناني، نسبيّاً، عن كلٍّ من المجتمعين الشرقي والغربي؛ لذا ينبغي دراسته بحدّ ذاته لفهم الخصائص المميّزة له. لقد أشار د. حطب[2] لذلك حين قال: «تحدّثنا عن التغيّرات التي طرأت

(١) د. حطب، سبق ذكره، ص ٥ (المدخل) وص ١٨٥.
(٢) د. حطب، سبق ذكره، ص ٢٥٠.

على أوضاع المجتمع العربي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقلنا إن من سماتها الأساسية عدم شمولها كافة الأقطار العربية وحتى عموم القطر الواحد، وعدم تجانس معطياتها وبالتالي تفاوت التأثير الذي تركته أوجه الحياة والنشاطات وبروز الظاهرات الاجتماعية أو تعديل القديم منها. وانطلاقاً من هذا فقد استمرّت بعض المناطق والأسر محافِظةً على وفائها وأمانتها لكافة مظاهر الأسرة التقليديّة وظاهراتها. . .». وقد استخلص في خاتمة بحثه[1] ما يأتي: «. . . ليست هناك أسرة عربية، أي نمط واحد شائع في العالم العربي، بل هناك مجموعة أنماط من الأسر. . . والواقع أن شكل بنية الأسرة هو الذي يفرز ويحدّد أنواع المشكلات التي تعاني منها، والقضايا الراهنة التي تواجهها، وبالتالي لايمكن التعميم والقول بأن الأسرة، في كافة الأقطار العربية، على وجه العموم، تواجه نفس القضايا».

لكن رغم تفاؤل د. حطب بالنسبة إلى مواضيع: العائلة و«الكوبل» الوالدي والزواج، فإن من شأن ملاحظة موضوعية للواقع الحالي أن تشدّنا، من جديد، إلى نوع من التشاؤم؛ فنظرة مدقِّقة تُلقى على حالات الزواج تكفي لإدراك التمزّق والتصدّع الحاصلين بين عالمي الأنوثة والرجولة داخل إطار الزواج. وهذا التمزّق يسود العديد من عائلاتنا المرتبطة اصطناعيّاً عن طريق الزواج المفروض، في كثير من الأحيان، نتيجة المصالح الماديّة والعائلية أو، أحياناً، نتيجة هاجس إصلاح وضع الفتاة وإنقاذ شرفها أو شرف العائلة. . . ؛ هذا بالإضافة إلى التفاوت المعتاد وجوده بين أعمار الزوجين واختلال خبرة كلٍّ من الرجل والمرأة في المجال الجنسي المرفَق بعدم نضج نفسي يزيد نتائجها السلبية عمقاً وتأثيراً في تفاهمها داخل إطار الزواج نظراً لتراكم مجموعة العوامل السابقة الذكر وتكتّلها بحيث تزداد الحالة خطورةً وتشتد درجة الانشقاق وعدم التفاهم داخل «الكوبل» الوالدي الذي جمعه رباط الزواج المقدّس.

ثم إن التربية المتزمّتة والمشدِّدة على ضرورة محافظة الفتاة على عذريّتها (النفسية والمعنوية والمادية) طيلة فترات ما قبل الزواج تساهم في تعزيز جهل المرأة من حيث الخبرة الجنسية وتفتّحها وبالتالي في خنق الحياة العاطفية عند كلٍّ

---

(1) د. حطب، سبق ذكره، ص ٢٧٥.

من المرأة والرجل اللذين يجدان صعوبةً قصوى إذا ما شاءا عيش حياةٍ حميميه عاطفية تمكنّهما من الإلتقاء داخل إطار التفاهم والحب.

يقول د. شمعون[1] بهذا الصدد: «متوتّر أكثر منه متنافر هو الجو الذي يسود حياة الزوجين اللذين يعيشان، بشكل عام، حياة مبنيّة على عدم الاهتمام واللامبالاة المتبادلين تجاه بعضهما. ثم، من شأن عدم تفاهم الزوجين، الكامن إجمالاً والغير مُعلَن، القضاء على الفرحة الداخلية التي ينبغي أن تغمرهما؛ قليل هو عدد الأزواج الذي تمكّن فعلاً من العيش ضمن إطار حياة حقيقية يسودها التفاهم بحيث يتقاسم الزوجان كل شيء (الأتراح كما الأفراح) بفرح وحنان. قليلة، أيضاً لا بل ناضبه، هي العاطفة العميقة (معلنةً كانت أم خفيّة) التي تجمع بين الزوجين؛ وكذلك قليلة هي فرص التبادل عن طريق الحوار... باختصار، نستطيع القول بأن السلبيّات التي تغزو حياة الزوجين هي كثيرة ومتشعّبة، والقاعدة العامّة تكمن في تجاور الزوجين لا في اتّحادهما وتضامنهما».

يُضاف إلى ذلك واقع عيش الرجل والمرأة، داخل إطار الزواج، في عالمين مختلفين بحيث لايحق للمرأة الدخول إلى عالم الرجل وغزو قلبه كما أن الرجل لا يحاول النفاذ إلى عالم الزوجة المسوَّر مع أنّه سيّده وحارسه. ويمكن القول إن البيت يُعدّ بمنزلة فندق بالنسبة إلى الزوج[2] الذي لا يشعر بالارتياح داخل البيت المُعدّ كملك خاص بالزوجة. فهو يخرج للالتقاء بعالم خاص، يلتقي الرجال داخله لتناول القهوة ولعب الورق...، عالم يلتقون داخله متضامنين ومتشاركين لأمور متعدّدة يكمن أهمّها في عجزهم، جميعاً، عن دخول عالم المرأة ـ الزوجة التي اختاروها لأنفسهم (هذا إذا لم يتمّ الاختيار من قِبَل العائلة...). أو أنّه يخرج بحثاً عن حياة أخرى عبر اقتناصه لفرص الالتقاء

---

(1) Chamoun (M), «Problèmes de la famille au Liban», Travaux et Jours, oct-nov., 1967, N°25, p 34-96.

(٢) في الواقع، تشكّل هذه النقطة السبب الرئيسي الذي حدا بنا لاختيار «المشاكل المترتّبة عن غياب الأب في الأسرة» كموضوع بحثنا للدكتوراه حلقه ثالثة. والحق يقال، لقد فاجأتنا ردّة فعل عدد كبير من الآباء تجاه عدم رضى زوجاتهم عن خروجهم الدائم من المنزل وعيشهم حياة العزّاب «ماذا يطلبنَ؟ نحن أحرار بحياتنا، نستطيع الدخول والخروج ساعة نشاء... ألا نؤمّن لهنّ حاجاتهن المادّية؟...».

بفتيات أو نساء يحاول جرّهن في علاقة عاطفية ويتصرّف كأنّه رجل عازب؛ أمّا إذا عرفت أنّه متزوّج فإنّه يُظهر نفسه كضحيّة لزوجته التي لا تفهمه، لذا فهو بحاجة لتعويض ما ينقصه داخل البيت في الخارج...

والأدهى من كل ذلك يكمن في بحث الرجل، عندما ينوي الزواج، عن فتاة «ما باسها على تمّها غير أمّها» حسب تعبير المثل الشعبي السائد في مجتمعنا اللبناني؛ لكن، ما إن يتم الزواج حتى يبدأ هذا الزوج بالتذمّر والشكوى من جهل زوجته ومن نقص خبرتها في الحياة...: إنّه لعجيب ومدهش هذا الرجل اللبناني الذي وصفه رئيس الجمهورية الأسبق الأستاذ شارل حلو بقوله «يريد اللبناني الشيء وعكسه في نفس الوقت»، إنّه يريد فتاةً بريئة لكنه في الوقت نفسه يريدها ذات خبرة حياتية، فكيف يمكن توفير هذه الشروط المتناقضة في الشخص نفسه؟

والمرأة، داخل إطار هذا الزواج، لاتزال تُحدَّد بوظائفها الكامنة، خصوصاً، في خدمة الرجل وتأمين ملذّاته وفي الإنجاب لاستمراريّة النسل، في القيام بالأعمال المنزلية...؛ وتشديدنا السابق على الناحية الجنسية ينطلق من واقع كون التمزّق والتنافر السائدين بين عالمي المرأة والرجل، داخل إطار البيت الزوجي، ليبدو أكثر عمقاً على مستوى العلاقة الجنسية التي تربط بين الزوجين مع أن هذا المجال يشكّل، عادةً، أوّل مستوى طبيعي لتلاقيهما واتّحادهما.

يتّفق مجمل العلماء الذين تحدّثوا عن هذا الموضوع على ناحية هامّة تكمن في التأكيد على قوّة النزوة الجنسية عند كلٍّ من المرأة والرجل لكنّها تُكبَح وتُقمَع إذ نادراً ما يُسمَح لها بالإشباع...؛ وأحياناً، يلتقي الرجال والنساء، في طريقهم، اشخاصاً من جنسهم ويمارسون الشذوذ الجنسي... فممارسة هذا الشذوذ ليست نادرة الحدوث عندنا إنّما الحديث عنها هو غير المسموح به[1].

(1) Voir dans ce sens:

- Père Frans van der Lugt, «l'image du prêtre marié et célibataire chez les maronites libanais et syriens», Thèse de doctorat 3° cycle, Uni. de Lyon II, 1976 (inédite).

- Chamoun (M), «psychologie de l'éthnotype libanais», Travaux et Jours, N°.30, Jan-Mars, 1967, p 48.

- Chamoun (M), «couples», Travaux et Jours», N° 52, 1974, Juin-Sept., p 5.

وهكذا ننضم إلى د. شمعون في المرارة والتعجّب اللذين ابداهما حول إمكانيّة وجود (لا بل الزعم بوجود) سعادة زوجية كاملة، مُنصِفة ومتوازنة داخل الأسرة اللبنانية ما دامت المرأة لا تستطيع التذمّر من «نوعيّة العلاقة القائمة بينها وبين زوجها عندما يؤمّن لها هذا الأخير راحةً ماديّة تحسدها عليها الأخريات فيغرقنها بشتّى أصناف اللوم والتعنيف لتجرّئها على التذمّر وهي، على ما هي عليه، مصطفاة ومدلّلة..؟ آه، يا لها من كافرة بالنعمة وعقوقة!»[1].

هل نستطيع الزعم بوجود توازن نفسي - عائلي داخل إطار «الكوبل» الوالدي ما دامت الرؤية والتصوّر المثاليان للأسرة يكمنان في ضرورة تقبّل المرأة - الزوجة لكل ما يقدّم لها وفي عدم التذمّر والتطلّب على كل الأصعدة: على الصعيد الجنسي كما على مستوى باقي المجالات وبتقديم البرهان الدائم عن وفائها وإخلاصها تجاه الزوج الذي يحق له خيانتها؟

ثم، هل باستطاعة المرأة تحقيق النضج والانفتاح الشخصيين، وهما شرط ضروري لتوفير الإطار الملائم كي يتمكّن الطفل الذي تتعهّده بالتربية من تحقيق نضجه الشخصي، ما دامت لاتجد أمامها سوى الأمومة الدائمة كمجال يمكّنها من إثبات ذاتها وتأكيد شخصيّتها نظراً لاستحالة قيامها بمشاركة فعّالة (داخل إطار «الكوبل» الوالدي) ما دامت تُستخدَم من قِبَل الأسرة ومن قِبَل ارباب العمل (الذين تعمل عندهم) نظراً لكون قوانين العمل والضمان الاجتماعي لا يُطبّقان، إلاّ نادراً، في مصلحتها؟

إلى هذه الضغوط المُمارَسة على المرأة ضمن إطار العمل يُضاف ضغوط أخرى، أخلاقية بوجه خاص، تلاحقها مهما كان سلوكها وطريقة تصرّفها؛ من شأن كل ذلك كبح إمكانيّة انفتاحها وتألّق شخصيّتها أكان ذلك ضمن إطار العمل أو ضمن إطار التحرّر المادّي والاجتماعي والسياسي...[2].

---

(1) Chamoun (M), «couples», op. cit., p 10-11.

(2) Saïd (Khalida), Kallab (Elham), Mougaïzel (Laure), Mourtada (Salam), article paru dans: «Travaux et Jours», N° 52, op. cit., p 61-70, sous le titre «La femme libanaise et le travail».

هناك من سيتّهمنا بالتطرّف، بالتعميم السلبي وبالتجاهل لعوامل التغيير الفعلي التي بدت عند عدد من الأزواج ضمن إطار مجتمعنا؛ وعلى ذلك نجيب: هناك فعلاً تغيير حصل داخل المجتمع اللبناني وهذا واقع لا ننكره خاصّةً أنّه يفتح لنا أبواب الأمل المنشود باتّساع آفاق التطوّر... ولكن هل يجوز الاسترسال بالتفاؤل والتعامي عن الوقائع؟ لقد حصل التغيير، كما سبق أن أشرنا، عند عدد محدود لايجوز تعميمه خصوصاً أننا على ابواب نهاية القرن العشرين... ثم إن هذا التغيير قد حصل، أو بالأحرى قد بدأ، منذ عهد غير قريب ومع ذلك فإنّه لايزال محصوراً بنسبة قليلة جدّاً ولم ينتشر أو تتوسّع أبعاده كما كان يُتوقَّع له. وفوق كل ذلك، لقد حصل التغيير ضمن إطار ذهنيّة تقليديّة عامّة لاتزال هي السائدة في مجتمعنا.

وهنا نكرّر تمنّينا المخلص في أن يتحقّق التطوّر الفعلي المنطلق من معرفة واعية وإدراك شامل لكل الأبعاد المحيطة بالواقع اللبناني والعوامل المؤثّرة فيه دون إهمال أيٍّ منها (سلبيّاً كان أو إيجابيّاً)؛ هذا الإدراك الشامل والواعي هو الوحيد القادر على تحقيق التطوّر البنّاء.

وما يزيدنا اقتناعاً بالصورة المرسومة عن الزواج اللبناني يكمن في واقع رؤيته كذلك، لا من قِبَل العلماء اللبنانيين بل، أيضاً، من قِبَل الغرباء عن مجتمعنا. هناك وصفاً للعلاقات الأسريّة اللبنانية تقدّمه امرأة فرنسية تزوّجت رجلاً لبنانياً: «الزواج، في لبنان، هو تحالف (...)، لديّ انطباع بأن الرجال والنساء اللبنانيين يعيشون بشكل موازٍ، بمعنى أن ليس هناك ارتباط حنان أو حسّ مشترك يجمع بينهما (...) فالمرأة هنا هي، قبل كل شيء، أم الأطفال»[1].

لا يتناقى هذا الوصف المعطى عن الزواج اللبناني مع وجود بعض النساء «المسترجلات» اللواتي يأخذن بزمام الأمور ويفرضن قوانينهنّ الخاصّة بهنّ على

(1) Bagros (Sylvie), «Lorsqu'une française épouse un libanais», article paru dans: «Travaux et Jours», N° 52, poc. cit., p 56.

الأسرة الزوجية (لا بل أحياناً على العائلة كلها)؛ بتعبير آخر، لا يُستبعَد، من هذا الوصف، وجود بعض الحالات المعكوسة حيث تؤدّي المرأة دور الرجل والرجل دور المرأة لكنّ ذلك لايشكّل تطوّراً بل على العكس حالةً مَرَضيّة ففضلاً عن كون الأدوار الوالدية تكون معكوسة في مثل هذه الحالات وفي ذلك ما فيه من انعكاس سلبي على نمو الطفل وتطوّره، فإن هذه الحالات قليلة فضلاً عن كونها تبدو كردّة فعل مَرَضية ـ نفسية من قِبَل المرأة تجاه الوضعيّة الدونيّة التي يمحضها المجتمع إيّاها. وكلتا الوضعيّتين: الوضعية الكلاسّيكية العامة والوضعية المعكوسة، تشكّل حالات اضطرابية تتميّز باختلال التوازن الأسري وعدم السواء. . .

أين نحن ممّا قالته الشيوعية: «من غير الممكن تأمين الديمقراطية إذا لم ندعُ النساء للخدمة المدنيّة، إذا لم ننتزعهنّ من إطار الجو الخابل والمنهك الذي يغرقهنّ به عملهنّ المنزلي»[1].

بدت الأسرة، على ضوء ما قلناه، مؤسّسةً حقيقية (بيولوجية، نفسية واجتماعية) وواقعاً ذا طبيعة وثقافة خاصّتين به؛ لذا لا بدّ من وجود قانون يحدّد الوظائف المتنوّعة التي يجب على مختلف الأفراد المكوّنين لها ملأها كي تتأمّن استمراريّة وجودها كمؤسّسة:

٣ ـ قانون العائلة:

أ ـ عموميّات (شموليّات):

«قانون العائلة» هو تعبير خاص يتناول مفاهيم شعب معيّن من: دينية واجتماعية وأخلاقية وثقافية. . . فيلقي الضوء على التطوّر الاجتماعي الذي يحقّقه هذا الشعب؛ ثم إنّه يتأثّر بالأحداث السياسية التي يعيشها هذا الشعب، وبمجمل مجريات الأمور والوقائع التي يمر بها.

(1) Lénine, «Lettres de loin, 3° lettre: les communistes et la condition de la femme», Ed. sociales, paris, 1970, p 138.

مجال هذا القانون واسع جدّاً وموضوعه جوهري نظراً لكونه يتناول الإنسان خلال أهم لحظات وجوده مثل: الولادة والزواج والإنجاب والموت، ويسيِّر هذا الإنسان طيلة حياته[1].

لكن هذا الإنسان يعيش ضمن مجتمع له تقاليده وأخلاقه، لذا على القانون الذي من شأنه تنظيم الشؤون العائلية احترامها (أي احترام العادات والأخلاق الاجتماعية) ومن ثمّ الانطلاق من تعليماتها ومفروضاتها... هذا ما يُفسّر تنوّع القوانين العائلية بتنوّع المجتمعات وبتنوّع الأديان التي تنتمي العائلة إليها.

هناك ملاحظة تفرض نفسها في هذا المجال: تعكس المكانة الممنوحة للمرأة حالة المجتمع نفسه بشكل عام، وحالة العائلة «والكوبل» الوالدي بشكل خاص، كما أنّها تجسّد تطوّره. وهذا ما يفسّر السبب الكامن وراء وجود قانون عائلي خاص بكل بلد لا بل قانون خاص بكل ديانة داخل البلد نفسه كما هي الحال في لبنان.

ـ البلدان الإسلامية:

لمجموعة من الأسباب الدينية والاجتماعية والتاريخية...، فرضت البلدان الإسلامية على المرأة، ولا تزال حتى زمننا الحاضر، تبعيّة شاملة بالنسبة إلى الرجل أكان ذلك على المستوى الشخصي أو على المستوى الوراثي باسم دونيّتها وعدم نفعها الاجتماعي سوى للإنجاب واستمراريّة النسل. يقول د. حطب في هذا المجال: «... قوام الأسرة في الإسلام سلطة ومسؤوليّة وقد منحهما للرجل مبرّراً بذلك بطبيعة عمله. فهو المسؤول عن تأمين حياة الأسرة وعليه يقع عبء التبعات المالية ولأنّه يرى أن ﴿**للرجال عليهن درجة**﴾ (سورة البقرة، آية ٢٢٨) أو ﴿**وليس الذكر كالأنثى**﴾ (سورة آل عمران، آية ٣٦). إذاً فبموجب عقد الزواج يتم رضا متبادل بأن تسلّم المرأة جسدها لزوجها مقابل المهر وإرادتها مقابل النفقة. فالواجبات المطلوبة من الزوج هي واجبات مادّية

(1) «Ençyclopœdia Universalis», vol. 6, p 908-914, «Droit de la famille».

بينما تُلزِم الزوجة بواجبات معنوية وشخصية إلى جانب الواجبات المادّية الأخرى»[1].

هناك آيات قرآنية متعدّدة من سور «النساء» «الروم» «البقرة» «الطلاق». . . وضعها الإسلام بهدف اتّخاذ التدابير العمليّة الكفيلة بضبط تطوير الأسرة «فسنّ من التشريعات والقواعد ما يكفي لتوطيد العلاقة بين ذوي الأرحام، وتحديد حجم الأسرة بمعطيات ماديّة لا يستطيع الفرد تجاوزها. تلك التدابير هي الحقوق التي أودعها أفراد الأسرة بعضهم تجاه بعض والواجبات التي رتّبها، بالمقابل، بعضهم في سبيل بعضٍ آخر»[2].

نتج عن هذه التدابير مفهوم إسلامي خاص حول العائلة مجهول تمام الجهل من قِبَل المجتمعات الغربية؛ كما أن بعض القواعد المنصوصه ضمن هذا الإطار مثل: تعدّد الزوجات والطلاق الأحاديّ الجانب والاستنسابي أي حسب مقتضى الحال، والامتيازات الممنوحة للرجال. . . تصدم بعمق مشاعر الإنسان الغربي المعاصر. فالمرأة المسلمة (اللبنانية مشمولة) لا تزال، حتّى اليوم، تتألّم وتعاني من الوضع المفروض عليها رغم كون بعض القواعد الدينية لم تعد تُطبّق، بشكل صارم، كما في الماضي.

ـ البلدان الاشتراكية:

على النقيض من الشرائع الإسلامية، تقع مجموعة الشرائع الاشتراكية التي آثرت لأسباب ايديولوجية اختيار المساواة بين المرأة والرجل ضمن إطار العائلة. . .

ـ البلدان الغربية:

في البلدان الغربية، ذات التقليد (كي لا نقول ذات الممارسة الدينية المسيحية) الواحد بقيت الشرائع وحتى عهد قريب أمينةً لمبدأ السلطة ولمبدأ

---

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ٩٥.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٨.

التنظيم الأسري حسب النمط السلطوي de type monarchique لكنّها أقرّت، بعكس البلدان الإسلامية، بوجود علاقات متبادلة تُقام بين الرجل والمرأة وتوجب الواحد منهما تجاه الآخر بالعدل والمساواة أدّى تأثير الديانة المسيحية بهذه البلدان لإدراك السلطة كوظيفة بحدّ ذاتها لا كحق يُمنَح لفرد دون الآخر. لذا يبقى اللجوء إلى القاضي للبتّ بحالات التجاوز والإساءة الحاصلة من قِبَل أيّ من الزوجين القانون الأساسي الذي ترتكز عليه الأسرة الأوروبية...

ب ـ قانون الأسرة اللبنانية:

يبقى وصف قانون الأسرة اللبنانية مَهمّةً معقّده جدّاً، حسب قول ب. غنّاجه[1] «نظرا لكون لبنان يشكّل، في الواقع، بلداً يتكوّن من مجموعة طوائف مختلفة لكلّ منها سلطاتها الروحيّة الخاصّة بها والمزوّدة، بمقدار كبير، باستقلاليّتها التشريعيّة والقضائية». وتنحصر استقلاليّة هذه الطوائف اليوم ضمن الإطار الذي تتجذّر فيه وتتأصّل المصلحة الخاصّة أي باختصار، قانون العائلة بينما تبقى ممارسة القضاء على مستوى باقي إطارات القانون اللبناني، عبر إنشاء تشريع خاص بالسلطات المدنيّة موحّدة وتُطبّق على جميع اللبنانيين دون التمييز بين طائفة وأخرى.

ـ العائلة الإسلامية[2]:

تبقى هذه العائلة خاضعة لقانون تعدّد الزوجات، وهي ترى الرجل سيّد المنزل الذي بيده وحده سلاح الطلاق الفعّال؛ ثم إن انتقال الإرث يتم حسب

(1) Gannagé (Pierre), «Législation comparée au Liban», 1e fascicule, p 157, Paris, 1957.

(٢) راجع في هذا المعنى:
ـ د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ١٠١ ـ ١٠٢.
ـ الآيات القرآنية (سورة النساء، سورة البقرة،...).
ـ د. صابوني (عبد الرحمن)، سبق ذكره.
ـ الزرقا (مصطفى)، «المدخل الفقهي»، ج ١، ص ٥٢٨.
ـ بيهم (محمّد جميل)، سبق ذكره.

النصوص القرآنية حيث يتأكّد عدم المساواة بين الجنسين وحيث تظهر حريّة الأفراد بالتوصية في ما يختص بإرثهم محدودة جدّاً، إذ لا يحق للرجل التصرّف بما له كما يشاء ونظام البنوّة الطبيعية يظهر، إجمالاً ناقصاً وغير واضح والتبنّي L'adoption محرّم في الإسلام. أمّا المرأة فنصيبها من الميراث نصف نصيب الرجل وهذا الموقف ناتج عن موقف الإسلام من المرأة وعن صورتها فيه والدور الذي يدعوها إليه: فقد جعل نفقتها، دائماً، على عاتق الرجل (أباً وزوجاً وأخاً) فوجد أن لا حاجة بها بعد ذلك إلى المال[1].

ينقسم المسلمون في لبنان إلى فئتين كبريين: السنّة والشيعة، تخضع الأولى (السنّة) للتشريع الحنفي بينما تخضع الثانية للتشريع الجعفري. ويختلف هذان المذهبان، إجمالاً، وأن تلاقيا ببعض الأنظمة والتعاليم...

- العائلة المسيحية:

وهي أحاديّة الزواج إنّما تخضع لقوانين تختلف باختلاف الطقوس: فالقانون الكاثوليكي الشرقي لا يعترف بالطلاق وبانحلال الزواج، أمّا القانون اليوناني الارثوذكسي والقانون الأرمني الارثوذكسي وقانون الطقس البروتستانتي.. فكلها تعترف بالطلاق وتحلّله لكنّ كلاًّ منها يعطيه أبعاداً ومعاني خاصّة به.

وإلى جانب العائلات المسيحية والإسلامية هناك العائلة الدرزية الأحاديّة الزواج، التي لا تسمح بإبطال مفعول الزواج إلاّ أمام السلطات القضائية والتي تعترف بحرّية الفرد بالنسبة لإرثه لكنّها، رغم وجود فروق تميّزها عن الديانة الإسلامية فإنّها تقترب من هذه الأخيرة من حيث ارتباط تنظيمها القضائي والتشريعي بالسلطات (القضائية والتشريعية) الرسميّة...[2].

هناك أخيراً، العائلة اليهودية التي تخضع لمبادىء الشريعة الموسوية التقليدية.

(١) د. حطب (ز)، سبق ذكره، ص ١٠١ - ١٠٢.

(٢) أخضع قانون ٢٤ شباط ١٩٤٨ الدروز للمذهب الإسلامي الحنفي في ما يختص بشؤون الأحوال الشخصية (مادّة ١٧١).

هكذا نجد، ضمن إطار المجتمع اللبناني الغني بالتشعّبات المتعدّدة من حيث: العائلات والقوانين التشريعية. . .، أن العوامل التي من شأنها توحيد اللبنانيين هي نادرة جدّاً إلاّ عن طريق العلمنة التي تطرح، هي نفسها، مشكلات متعدّدة لا حصر لها: في الواقع، لقد طُرح موضوع العلمنة منذ بداية الأحداث اللبنانية عام ١٩٧٥؛ كما أنّه شكّل موضوع مناقشات ومساجلات عديدة لا مجال لذكرها الآن. لكن لا بدّ من التشديد، هنا، على موقف خاص كان له دور رئيسي في تحديد الوجهة التنفيذية في هذا المضمار ونعني به موقف مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد المعبّر عن آراء المسلمين بشكل عام والكامن في رفض العلمنة الكاملة والقبول فقط بالعلمنة السياسية نظراً لكون الدين الإسلامي يرفض مبدأ العلمنة.

نُنهي هذا الجزء من الكتاب بعرض ثلاث ملاحظات تفرض نفسها:

ـ تكمن الأولى في الواقع الآتي: علاقة الزوج بأسرته هي التي تحدّد علاقته بزوجته وحتى بوطنه[1].

ـ تشدّد الملاحظة الثانية على الفروق ذات الدلالة الاحصائية المرتفعة جدّاً الملاحَظة بين المجموعتين: الإسلامية والمسيحية، اللتين تشكّلان المجموعة السكّانيّة الأصليّة للمجتمع اللبناني؛ في الواقع، بدت مفاهيم كلٍّ من هاتين المجموعتين مختلفة ومتباينة، على ضوء التحليل النفسي المعمّق الذي أجريناه على مستوى نتائج البحوث الميدانية، لا على مستوى إدراكها لكل ما يتعلّق بالوطن، فقط، بل أيضاً على مستوى العادات والتقاليد.

نستطيع القول، بشكل عام، أن الصفة التي أعطاها الدكتوركرمل كاميلاّريCamilleri للعائلة التونسية تنطبق على العائلة اللبنانية، الإسلامية بشكل خاص؛ فهو يعد العائلة التونسية من «النمط السلطوي حيث يمارس الصبي الصغير سلطته على: والدته، شقيقته الأكبر منه سنّاً وحتّى على شقيقته المتزوّجة أو الأرملة» وحيث «على هذا الصبي السَهَر على شرف العائلة، وبمعنى

(1) Sylvie Bagros, «Lorsqu'une française épouse un libanais», op. cit., p 39-60.

أدق على سلوك نسائها خارج المنزل منذ أن يصبح عضواً في المجتمع الذكوري. . .»[1].

ـ أمّا الملاحظة الثالثة فتكمن في واقع العائلة اللبنانية المعقّد جدّاً بحيث لا نستطيع فهم وظائفيّتها كمؤسّسة إلاّ إنطلاقاً من فهم اعتبارات شتّى ينبغي أخذها بعين الاعتبار: اعتبارات دينية وتاريخية وجغرافية ونفسيّة واجتماعية. . . كما أسلفنا القول. لذا ينبغي الإنتباه لبعض العائلات التي تبدو، ظاهريّاً، كأسر (ج أسرة) نواتية بينما هي، في الحقيقة، أسرة واسعة ممتدّة (حسب المعنى التقليدي للكلمة) نظراً لارتباط ثنائي الوالدين ببنية عائلته ومجتمعه الأكبر المعقّدة والخاصّة بها.

ويمكن القول، بالإضافة إلى ما سبق، إن «الكوبل» الوالدي اللبناني واقع يفرض نفسه (معنويّاً ونفسيّاً)؛ فالطفل نفسه أشار إلى ذلك. كما يمكن القول إن الإطار الثقافي يشكّل محور أنشطة الفرد وردّات فعله النفسية.

يُفهم من كل ذلك خصوصيّة الطفل اللبناني من حيث المميّزات الثقافية الخاصّة بها بحيث لا يمكن فهمه إذا لم يأخذ من يدرسه هذه المميّزات بعين الاعتبار.

(1) Dr. Camilleri (Carmel), «les attitudes et représentations familiales des jeunes dans un pays décolonisé en voie de développement» (Essai sur le changement socio-culturel dans un pays du Tiers-Monde, Tunisie). Thèse présentée devant l'université paris v, 1971, p 2.

خلاصة جزئية:

نستنتج، ممّا سبق، الوقائع الأساسية الآتية:

أوّلاً: أهميّة الطفل كعنصر رئيسي وكمحور مركزي يجب أن تدور حوله مجمل اهتمامات الأسرة.

ثانياً: الأسرة هي بنية اجتماعية تشكّل الإطار الطبيعي لنمو الطفل وتطوّره وذلك بفضل الحماية والأمان والتفهّم التي تؤمّنها له كعناصر أساسية تكوينية في بناء شخصيّته. ينطبق هذا القول على الأسرة بشكل عام، أمّا في الشرق وخصوصاً في لبنان فإنّها (أي الأسرة) تتّخذ أهميّةً خاصّة نظراً للدور الرئيسي وشبه المطلق الذي تؤديه بالنسبة إلى تكوين شخصيّة الفرد على صعيد مجمل مستويات نموّه: النفسي والاجتماعي والثقافي والعاطفي والعقلي...

ثالثاً: لإدراك ما هو شامل وعام في ما يختص بالأسرة ينبغي الانطلاق، اليوم، من حاجات الطفل ومقوّمات تطوّره لا من بنية الأسرة وكيفيّة تكوينها وطبيعتها.

إذاً، تفرض الموضوعية العلمية، اليوم، دراسة الأسرة انطلاقاً من مُعاش الطفل الحيوي والحياتي بكل مظاهره (النفسية والعاطفية والاجتماعية والثقافية والبيو - فيزيولوجية والأخلاقية والعقلية...)؛ لذا قدّمنا دراسة النمو عند الطفل على سائر الأجزاء الأخرى المُتضمِّنة في سلسلتنا هذه.

هذا وتتلخّص المسألة الأساسية التي نحن بصدد دراستها ضمن طيّات هذا الكتاب كما يأتي: كيف تظهر مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل؟ ما نوع الاضطرابات التي تعتور نفسيّة الطفل نتيجةً لهذه المواقف؟ هل تقوم

الأسرة العربية، فعلاً، بالمسؤوليّات المتوجّبة عليها تجاه الطفل؟

بعد تقديم صورة وافية حول طبيعة الأسرة وتطوّر بناها (ج بنيه) عبر التاريخ في الفصول السابقة، سنحاول استكمال هذه الصورة، في الفصول اللاحقة، إنّما على ضوء المُعاش العائلي الحيوي كما ظهر عند الأطفال، موضوع ابحاثنا الميدانية. نذكّر القارىء الكريم هنا بأنّنا اعتمدنا دائماً منهجية البحث العلمي التي تتطلّب العودة إلى الواقع ودراسة مختلف القضايا المحسوسة والمطروحة نتيجة التبادل والتفاعل القائمين بين الأسرة والطفل، إذ بدون معرفة المواقف الحقيقية والمشكلات القائمة والأسباب المؤدّية لها يستحيل علينا تبيان مواقف الأسرة العربية المعاصره من نمو الطفل وإمكانيّات حدوث الاضطراب في نفسه وكيانه، وبالتالي في كيان المجتمع كله.

الجزء العملي

الفصل الرابع

وضع الأسرة العربية كما يعيشه الطفل
(حالة خاصّة: الطفل اللبناني)

يسود القلق اليوم جوّ الأسرة العربية التي تحيا، كما سبق أن رأينا، في مجتمع مخضرم تتصارع فيه الأنماط العائلية التقليدية والأنماط المُستحدثة كما تواجه مشكلات تربوية تزداد تأزماً وتتفاقم حدّةً بتأثير مختلف الوقائع المعقّدة التي تعاني منها مجمل البلدان العربية: من تخلّف وجهل على مستوى كل الأصعدة وخصوصاً على صعيد تكوين شخصيّة الفرد الذي يفتقر للعديد من المقوّمات الضرورية التي من شأنها مساعدته للوصول إلى الرشد والاستقلالية الفعليّين وذلك، إمّا بتأثير الأحداث المأساوية التي تعايشها بعض البلدان (كلبنان مثلاً الذي يعايش أزمة عمرها سنوات) أو بتأثير سيطرة العديد من الحواجز الحضاريّة. . .، ممّا يدفعنا للتساؤل: هل بإمكان إنسان الأسرة العربية تأمين مشاعر السعادة والرضى عن النفس خصوصاً بظل المتطلّبات المتزايدة يوماً بعد يوم والمفروضه عليه لدى قيامه بعمليّة التوافق والتأقلم مع أحداث الحياة الحاضرة؟ وهل بإمكانه تأمين الجو الملائم لتربية طفله تربيةً متوازنة في هذا الزمن المعاصر المشحون بالتوتّر وضيق الوقت واللهاث الدائم وراء المستوى المادّي الأفضل في الحياة، والمتميّز بكون العالم كلّه صاحب حضارة واحدة تتّصف بالضجيج والسرعة والاهتمام بأصعب المشاكل بينما يبقى أبسطها (أبسط المشاكل) مثيراً لحيرته البالغة؟

تساؤلات عدّة تطرح نفسها إنّما يمكن اختصارها كالآتي: ما مواقف الأسرة العربية المعاصرة من اضطراب الطفل الناتج، إجمالاً، عن مشاكل يعاني منها ولا بدّ للأهل من تفهّم المعاني الكامنة فيها كي يتمكّنوا من النفاذ إلى لبّها أي إلى تلك المعاناة الحميمة التي تحتجب وراء سلوكه الظاهر (حتى ما بدا منه عبثياً للوهلة الأولى) وتتكشّف من خلاله؟ بمعنى آخر، لا بدّ للأهل من اكتشاف ما يسعى طفلهم إلى التعبير عنه من خلال سلوكه المضطرب خصوصاً وأن ذلك يعنيهم شخصياً: فمشكلة الولد ليست مشكلته وحده بل هي مشكلة علاقته بمحيطه، وبنوع أخص بمحيطه العائلي وبقطبي هذا المحيط اللذين هما الوالدان؛ وهي (أي المشكلة)، بحق، مرآة تكشف لهما عن المعاني التي تتّخذها المواقف الصادرة عنهما في وجدان الطفل ومعاشه الحيوي.

تتطلّب الإجابة العلمية والعملية عن هذه التساؤلات عودة إلى الطفل للتعرّف، عن كثب، على مختلف أحاسيسه ومشاعره وعلى المشكلات الحقيقية التي يعانيها شخصياً وذلك من خلال ما ينبئنا به بنفسه لا من خلال وجهة نظر الآخرين: من هنا يُفهَم توقّفنا عند الطفل اللبناني كحالة خاصّة تساعدنا على تحليل مواقف الأسرة العربية من الطفل وكيفيّة استجابته لها، خصوصاً وأنّ أبحاثنا الميدانية العيادية تمحورت حول هذا الطفل.

بادىء ذي بدء نقول: لقد أظهر التشخيص النفساني العيادي المعمّق psychodiagnostic الذي قمنا به نتيجة أبحاثنا الميدانية[1]، وبما لا يقبل الشك، واقعاً مؤلماً يحيط بالطفل اللبناني الذي يحسّ بخطر دائم يهدّد حياته ويلاحقه باستمرار أينما كان وحيثما وُجِد: فابن الشارع يفرض نفسه على المجتمع، وشريعة الغاب تسيطر على العلاقات القائمة بين مختلف أفراده بحيث

(١) نذكّر القارىء الكريم بما سبق أن أوضحناه في كتابنا الرابع حول المنهجيّة العيادية التي اتّبعناها في أبحاثنا الميدانية: من تطبيق لروائز إسقاطيه ومقابلات وملاحظات عيادية وتحليل للمعلومات التي استقيناها من قبَل الطفل وحوله على ضوء الخطوط الكبرى الخاصّة بالتحليل النفساني العيادي المُدعَّم بتحليل احصائي هدفه الكشف عن الفروق الموجودة بين مختلف الفئات التي شكّلت جمهور الأطفال الأصلي (موضوع الدراسة) كما ظهرت على ضوء المقارنة العلميّة.

يفترس فيه القوي الضعيف. والأخطر من ذلك كلّه يكمن في تسيير مشاعر الكره والانتقام للسلوك والتصرّفات لدرجة يمكن القول معها إن شعور إنسان ما بالبغض تجاه إنسان آخر يشكّل، بحدّ ذاته، سبباً كافياً لقتل هذا الأخير.

وفي غمرة هذه الأجواء الملبّدة بالغيوم الكثيفة يبدو الطفل بحاجةٍ ماسّة لوجود أهله إلى جانبه كي يحسّ بالطمأنينة والأمان لأنّه، بعيداً عنهم، يكون بغاية البؤس والتعاسة إذ «لا أحد يساعده، لا أحد يعتني به، لا أحد يقدّم له أيّة مساعدة»، لذا فإن إحساساً بالهجر والوحدة والخوف يغمر نفسه ويجتاحها:

١ ـ وجود الأهل إلى جانب الطفل، المصدر الأوّل لطمأنينته النفسية:

يجد القارىء، فيما يلي، لوحة واقعية حول مُعاش الطفل وإحساساته ورغباته ومشكلاته كما عبّر عنها بنفسه، يمكن وصفها بالمرشد الحقيقي للبالغين، للوالدين بشكل خاص، حول كيفيّة تعاملهم معه كيما تتأمّن سلامة التعامل بين الاثنين فيتحقّق، بالتالي، رضا كلٍّ من الطرفين:

أ ـ بعيداً عن الأهل يصف الطفل نفسه بغاية البؤس:

ن = ٣٠٠(١) (حالة الحرب)	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
	١١١	٦٨	١١٦	٨٥	٧٥	٧١	٦٥	٨٠

جدول «رقم ١»

(١) «ن» نعني كون نفس السمة ظهرت متواترة في ثلاث لوحات (وهي اللوحات التي يشتمل عليها رائز الحرب، وتمكّن من كشف دور الأهل إلى جانب الطفل وحاجته إليهم خصوصاً وهو يعيش في غمرة الأحداث مع ما تمثّله من عنف وقتل ودمار...). وبما أن عدد الحالات في كل فئة يبلغ مئة طفل على مستوى كل لوحة من اللوحات، يكون العدد الإجمالي إذن ٣٠٠ (أي ٣×١٠٠).

هذا ونذكّر القارىء الكريم بأننا، خلال مناقشتنا للنتائج العملية، نلجأ عادة للإيجازات الاصطلاحية الآتية: م.ض: مجموعة شاهده أو ضابطه (مجموعة الأطفال الذين يعيشون ضمن إطار الأسرة)؛ م.ت: مجموعة تجريبية (مجموعة الأطفال الذين يعيشون داخل المؤسّسة بعيداً عن جو الأسرة)؛ ص: صبيان، ب: بنات؛ إ. إسلام؛ م: مسيحيّون.

تجدر الإشارة هنا للفرق ذي الدلالة الإحصائية المميّز لمختلف فئات الأطفال، حيث يبدو أطفال المجموعة التجريبية (أي أولئك الذين يعيشون داخل المؤسّسة) أكثر قدرة من أولئك الذين يعيشون مع الأسرة على تدبّر أمورهم بأنفسهم إذا ما دعتهم الحاجة لذلك، أي عندما تضطّرهم ظروف الحياة الصعبة للاستمرار بعد فقد الوالدين أو لدى ابتعادهم عنهما لسبب أو لآخر؛ كما أن قدرة أطفال المؤسّسة تتجاوز قدرة من يعيشون ضمن إطار الأسرة على تجاوز الصعوبات المتنوّعة التي تعترض سير حياتهم: تبدو المؤسّسة، للأسف وفي ظل الجو الأسري المفرط في الحماية والتدخّل بحياة الطفل وخصوصاً على مستوى التجارب الشخصية التي عليه أن يعيشها بنفسه، كعامل ينمّي عند الطفل روح الاستقلالية ويعلمّه، أكثر مما تفعل الأسرة، كيفيّة الاعتماد على النفس ومواجهة الصعوبات التي لا بدّ أن تعترض سير نموّه وتطوّره.

هذا ولقد بدت حاجة الطفل لوجود أهله، وبالأخص لوجود والده، متزايدة خلال الحرب نظراً للدعم المعنوي والنفسي والمادّي وللحماية التي يوفّرونها له والتي تساعده على مواجهة شتّى المخاطر التي تتهدّده؛ من هنا يُفهَم تركيز الطفل على حاجته لحماية أهله له:

ب ـ حماية الأهل (الوالد بشكل خاص): حاجة أوّليّة عند الطفل:

ن = ١٠٠(١)	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	ا.	م.	ا.	م.	ا.	م.	ا.	م.
(حالة الحرب)	٧٣	٦٨	٧٤	٦٨	٦٩	٦٤	٥٩	٧٢

جدول «رقم ٢»

---

(١) ن=١٠٠ تمثّل، كما سبق أن رأينا، عدد الحالات التي تشكّل كل فئة (مجموعة) من الفئات الثمانية المكوّنة للجمهور الأصلي (موضوع أبحاثنا الميدانيّة). نودّ التنويه هنا إلى أنّها (أي «ن») تساوي، بشكل عام، مئة (١٠٠) حالة وذلك على مستوى مختلف نتائج التحليل العيادي والمعمّق أي على مستوى مختلف السمات النفسية التي كشف عنها التحليل.

سبق أن ذكرنا، مراراً، واقع تميُّز الطفل البشري عن غيره من الكائنات الحيّة بامتداد فترة طفولته وبالعجز والإتّكاليّة على المحيط طيلة سنوات ينصرف الأهل، خلالها، كليّاً، لرعايته وتربيته بفضل مشاعر الدفء والأمان والعاطفة التي يغدقونها عليه وبفضل إشباعهم مجمل حاجاته (الماديّة والنفسية...)؛ بمعنى آخر، «يحتاج الطفل لفترة طويلة من التمهيد والتحضير والتهيئة كي يتمكّن من تحقيق النضج النفسي والعقلي لدى بلوغه سنّ الرشد». وضمن هذا الإطار، يُعتبر الأب، عامّةً حامياً ومصدر طمأنينة لنفس الطفل المتميِّزة بالقصور (على شتّى المستويات: النفسية والبيو- فيزيولوجية والعاطفية والاجتماعية والأخلاقية...)، بالإتّكالية المفرطة على المحيط (على الوالدين بشكل خاص) وبالعجز عن تجاوز صعوبات الحياة ومخاطرها دون مساعدة هذا المحيط (المعنويّة والماديّة) له.

لقد شدّد الطفل، في هذا الإطار، على حاجته الماسّة لـ«حنان الوالدين ومحبّتهم» وعلى «توجّهه إليهم كلّما صادفته مشكلة معيّنة»، مفتّشاً عندهم عن «الحماية والملاذ والرعاية والمحبّة» (حسب تعبير العديد من الأطفال). وبحثه هذا ينطلق، إجمالاً، من إحساسه الداخلي الحميم بالعاطفة الطبيعية التي تربطه بهم وبالواجبات التي تحتّمها عليهم تجاهه مثل هذه الرابطة.

في الواقع، أكثر من خمسين بالمئة (٥٠٪) من الأطفال، موضوع البحث والاستقصاء الميدانيّين، أظهروا، وبتعبير صريح وواضح، بأن العاطفة المتبادلة بينهم وبين والديهم هي الصلة الأساسية التي تربطهم بهما (خاصةً أولئك الذين يعيشون مع الأسرة):

	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
العاطفة: رابطة الطفل بأهله (حالة الحرب)	٥٨	٥١	٥١	٥٧	٤٩	٥٠	٤٤	٥٢

جدول «رقم ٣»

نلمس، في الواقع، عند الطفل اللبناني إحساساً عميقاً بأهميّة هذه العاطفة وذلك عن طريق الحدس؛ وهي (أي العاطفة) تشكّل في الحقيقة، نقطة الاتّصال والمحور الأساسي الذي منه تنطلق وحوله تُنسَج مجمل العلاقات الأسريّة التي تربط الأهل بأولادهم فتؤمّن، بالتالي، تلك الأرض الخصبة لتنمية قدرات الفرد واستعداده لتقبّل التبادلات والتدخّلات التي يقوم (لا بل يجب أن يقوم) بها الأهل بهدف تنشئته كطفل وتربيته وإعداده وتوجيهه .

والأهم من ذلك كلّه يكمن في أن هذه العاطفة تشكّل الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الأهل في عمليّة التربية الهادفة لمساعدة ولدهم على استكمال نموّه وتحقيق نضجه وتهيئته لأن يصبح، في المستقبل، ذا شخصيّة مستقلّة قادرة على تحمّل المسؤوليّات المتوجّب على كل فرد القيام بها ضمن إطار مجتمعه وعلى تجاوز الصعوبات التي لا بدّ أن تعترض سير نمو أي كائن بشري وتطوّره.

لكن، كما سبقت الإشارة، يتطلّب تحقيق هذا الهدف (أي بلوغ مرحلة الرشد الحقيقي) من الإنسان ـ الفرد جهداً طويل الأمد وعملاً دؤوباً وتدريباً متواصلاً على كيفيّة الحياة مع النفس ومع المجتمع . . . لن يتمكّن من القيام به دون مساعدة المحيط (الوالدين بشكل خاص) عبر العلاقات التي يقيمها معه والتي ترتكز، بدورها، على العاطفة المذكورة أعلاه.

ينطبق هذا القول على نمو الشخصية في الحالات الطبيعية، ما القول إذاً إذا ما تعرّضت هذه الشخصية ومنذ سنّ مبكرة لصعوبات نموّ إضافية ناجمة، مثلاً، عن وضعيّات يعيش الطفل ضمن إطارها وتتميّز بافتقاد الفرد، داخلها، لشعوره بالطمأنينة وبالأمان والإحساس بتهديد حياته نظراً لما يحيط به من أضرار تصيبه مباشرةً أو تصيب من حوله؟ هل باستطاعة هذه الشخصية الطفلية التغلّب حينذاك، على مشاعر التهديد المسيطرة عليها؟

ج ـ نمو الطفل اللبناني مهدّد بشكل شبه دائم:

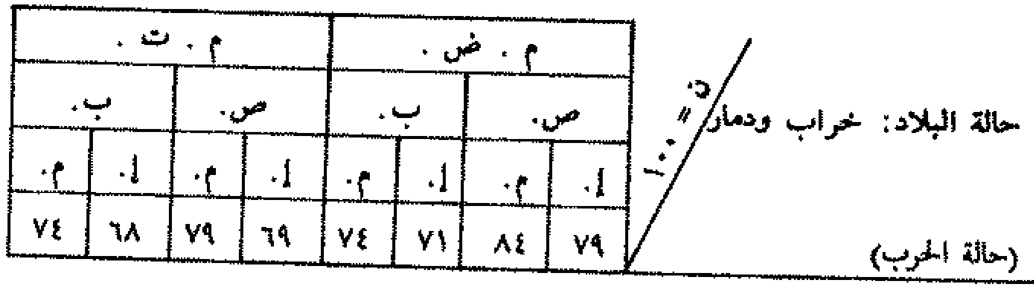
في الواقع تنمو الشخصية اللبنانية الفتيّة ضمن إطار جوّ يصفه الطفل نفسه بمنبع دائم لاضطرابٍ يهدّده بتقويض وهدم كل ما يحيط به:

مشاعر التهديد (ن = ١٠٠)	م . ض .				م . ت .			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
(حالة الحرب)	٦٨	٧٦	٧٤	٦٥	٦٧	٦٥	٦٥	٧٦

جدول «رقم ٤»

شعورٌ دائم بالتهديد ينغّص على الطفل عيشه وينكّد حياته نظراً لما يحيط به من أعمال وحشيّة يشاهدها بنفسه ومن عدوان بربري وهجوم عدائي يُمارَسان ضدّه وضدّ أسرته . . . ؛ من هنا تُفهَم محاولته الدائمة والدائبة أبداً للبحث عن أهلٍ يحمونه من كل ما يتعرّض له ويعيدون إلى نفسه المضطربة تلك الطمأنينة النفسية التي افتقدها بظلّ الأعمال الوحشية التي تلاحقه أينما كان وحيثما وُجد: في المنزل، في المدرسة، في السوق، في السيّارة، في مركز العمل، . . . بحيث لايستطيع الفرار منها أو الهرب بعيداً عنها.

في الحقيقة تبدو البلاد، حسب وصف الأطفال، بحالةٍ تامّة من الدمار والخراب:



حالة البلاد: خراب ودمار (ن = ١٠٠)	م . ض .				م . ت .			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
(حالة الحرب)	٧٩	٨٤	٧١	٧٤	٦٩	٧٩	٦٨	٧٤

جدول «رقم ٥»

لم تترك الحرب شيئاً في البلاد إلاّ وشملته بالهدم والخراب: من أماكن العبادة المقدّسة، إلى المستشفيات، إلى المصارف، إلى المدارس، إلى البيوت، إلى المعامل، إلى الطرقات العامّة، . . . نجد ذكراً لكل هذه الأماكن عند الأطفال الذين أعطوا صورةً واقعيّة عن الوحشيّة التي ميّزت العدوانيّة الممارَسة ضدّهم

وضد ممتلكاتهم (الجماعية ـ المشتركة والفرديّة الخاصّة)؛ أكثر من ذلك يمكن القول إن وصفهم للعديد من المنازل المهدّمة جاء بغاية الدقّة بحيث يتمكّن القارىء من تكوين صورة واضحة عن وضعيّة البلاد: فالمنازل أصبحت غير قابلة للسّكن، والبنية التحتيّة، وبشكل خاص كل ما يشكّل دعامة اقتصادية في البلاد (من مصانع وشركات إنتاج محليّة و. . .) وصلت إلى حالة مزرية من الإنهيار. . ؛ بكلمة مختصرة، وصلت البلاد لحالةٍ مؤلمة من الانهيار شبه التام والشامل الذي أصاب مجمل مقوّمات حياته وحياة أسرته.

هذا هو الجو المميّز للإطار الطبيعي الذي ينمو الطفل اللبناني داخله. ربّ معترض يقول: من غير الجائز تعميم مُعاش هذا الطفل (وإن كان لبنان يُعدّ من البلدان العربية) على الطفل العربي بشكل عام؛ وعلى ذلك نجيب: صحيح، إنّه وضع خاص بالطفل اللبناني إنّما نذكّر القارىء بوقائع تفرض نفسها:

أوّلاً: إن جو العنف يسيطر اليوم على كافة بلدان العالم وعلى المستويين: الفردي والجماعي، لا على صعيد لبنان والدول التي تشهد حروباً دامية على ارضها فحسب بل، أيضاً، على صعيد العالم بأسره، هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، يمكن القول: إنّ شريعة الغاب تسيطر اليوم على المدنيّة المعاصرة وهي التي تسيّرمجمل العلاقات القائمة إن بين الأفراد أو بين المجتمعات. من شأن هذا الجو العالمي المفعم بالعنف تحديد واقع إنسان اليوم (العربي والغربي على حدّ سواء)؛ كما من شأنه، أيضاً، إثارة الاضطراب في نفوس الجميع بدون استثناء وبشكل خاص بنفوس الأطفال لأنّهم أكثر حساسية من الراشدين بالنسبة إلى ما يهدّد محيطهم من أزمات. وفي خضمّ هذا العالم المضطرب هناك شيء واحد ثابت هو: شمول العنف وفقدان الشعور بالطمأنينة كصفة تميّز وجودنا المعاصر.

ثانياً: اعُتبر لبنان، ولايزال، الميزان الذي يقيس معدّل ونسبة التوتّر المسيطر على منطقة الشرق الأوسط ومرآة تعكس كل مشاكل وصراعات العالم العربي بحيث تُصفّى، فيه، مجمل التناقضات والاختلافات التي تحدث داخل الجامعة العربية ما بين مختلف الدول المشاركة فيها. تجدر الإشارة هنا إلى أن

المجتمع اللبناني، وعبره الطفل اللبناني، يكابد أكثر من غيره من جرّاء الأحداث الدائرة على أرضه ومن جرّاء انعكاس الاختلافات القائمة بين مختلف الدول العربية، هذا صحيح، إلاّ أن الصحيح أيضاً أن كلّ فرد عربي هو ضحيّة استتباب العديد من الحواجز الحضارية الكامنة في كافة مؤسّسات وطنه: بدءاً بالبيت، مروراً بالمدرسة والجامعة والمجتمع ككل وصولاً لمستوى الكلمة والتراث...

من هنا يمكننا القول بإمكانيّة تعميم وضع الطفل اللبناني على الطفل العربي بشكل عام، حتماً بعد الأخذ بعين الاعتبار للمميّزات الثقافية الخاصّة بكل مجتمع عربي وبعد وضع هذا المجتمع ضمن إطار الواقع الكلّي المميِّز له؛ فمثلاً يمكن تعميم ما قيل عن حاجة الطفل اللبناني لوجود الوالدين إلى جانبه كعامل يبثّ الطمأنينة والأمان في نفسه لا على الطفل العربي فحسب بل على كل طفل (ولأي مجتمع انتمى)؛ كما يمكن تعميم ما قيل عن حاجة هذا الطفل (اللبناني) لحماية الأهل ولمساعدتهم كي يتمكّن من تجاوز الصعاب والأخطار التي تواجه نموّه خصوصاً لدى انخراطه ضمن إطار وضعيّة مؤلمة وصعبة (كتلك التي تحدثها وضعيّة الحرب مثلاً) على كل طفلٍ: عربيّاً كان أم غربيّاً... وكذلك القول بالنسبة إلى العاطفة التي تربط الطفل بأهله والتي تشكّل ركيزة تنطلق منها مجمل العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الاثنين (يمكن، أيضاً، تعميمها على كل طفل). وأخيراً، يمكننا تعميم ما سبق أن قلناه حول إحساس الطفل بالتهديد على حياته وخطورة انعكاس هذا التهديد على نموّه بشكل عام (أكان هذا الإحساس بالتهديد نتيجة أحداث جارية على أرض وطنه أو نتيجة توتّر الجو العام الذي يعيش الطفل ضمن إطاره...).

أمّا على مستوى الحواجز الحضارية المستتبّة في كافة المؤسّسات العربية، فإن التعميم يصبح أعمق وأشمل:

٢ ـ الحواجز الحضارية كأوّل مصدر يهدد النمو المتكامل عند الطفل العربي:

هناك حواجز حضارية متعدّدة ومتنوّعة مستتبّة في كافة مؤسّسات الأقطار العربية تهدّد إنساننا العربي منذ ولادته نظراً لكونها تكمن: في البيت والمدرسة والجامعة والمجتمع ككل والقيادات السياسية... ؛ وهي تترابط مع بعضها بحيث تؤلّف نظاماً قائماً بحدّ ذاته يؤثّر، وبدون انقطاع، على كافة نشاطات الفرد العربي الحياتيّة المعتادة ممّا يحدّ من نموّ المعرفة والعقل عنده، لا بل من نموّه المتكامل وعلى كل الأصعدة: العاطفية ـ النفسية، الاجتماعية ـ الثقافية، البيو ـ فيزيولوجية، الأخلاقية، العقلية...

١ ـ يشكّل البيت الحلبة الأولى التي تؤمّن الأرض الخصبة لاستتباب هذه الحواجز: فالتربية العائلية التي يتلقّاها الطفل العربي داخل منزله، رغم كون المنزل يشكّل العمود الفقري لنمو الفرد وتطوّره، تتّسم بخصائص يمكن وصفها بالتخلّف لأنّها:

أ ـ تقتل شخصيّة الطفل وتروّضه، بشكل متطرّف، على التقيّد الأعمى بعادات المجتمع وتقاليده وقيمه وعلى الامتثال الخضوعي؛ فهي تعلّمه على الرضوخ للسلطة الممثّلة، بادىء ذي بدء، بالأب الممثّل، بدوره، لقيم المجتمع، وتعاقب بشدّة كل من تسوّل له نفسه الخروج عليها (عقاباً جسديّاً ونفسيّاً ومعنويّاً عن طريق التخجيل والإزدراء...) ممّا يضطرّ الفرد للامتثال لها حتى لا يُرفَض من قِبَل عائلته إذ يشكّل هذا الأمر بالنسبة إليه موتاً معنويّاً لا يُحتمَل...

ب ـ تعتمد في تربيتها للطفل وفي مساهمتها ببناء شخصيّته على صورة الآخرين (التقليد المُفرَغ من أيّ شكلٍ إبداعي...): فهي تُلحِق أشدّ العقاب بكل ابتكار وتجديد يقوم به الفرد بينما تكافىء كل نشاط يمثّل ما هو مُبتذَل إنّما مقبول من قِبَل المجتمع الأكبر بدلاً من تشجيع كلّ نشاط ينمّ عن خلقٍ وإبداع فرديّين...

ج ـ تقتل في داخله تلك الثقة بالنفس المُعدَّة كركن أساسي يعتمد عليه بناء كل شخصيّة متوازنة وإبداعية إذ تعوّده، ومنذ نعومة أظفاره، على صبّ اهتمامه كلّه على ما يقوله الآخرون وعلى رأيهم لأن رأيه، هو، لا يُعوَّل عليه ولا قيمة له.

د ـ تعلّمه إتقان فنّ المسايرة وإرضاء الآخرين ولو تمّ ذلك على حساب حقوقه المشروعة وإن كان الآخرون على خطأ وهو على صواب. وهذا لعمري مدخلٌ أساسي لفنّ الرّياء الذي يتقنه الراشد العربي أحسن إتقان والذي يُعدّ من الأسباب الجوهريّة التي حالت ولا تزال دون تحقيقه التطوّر المطلوب...؛ ولا عجب، بعد ذاك، إذا ما تعلّم الطفل، ومنذ الطفولة، اللجوء إلى الكذب والخداع (على الآخرين وعلى النفس) لحماية نفسه واتّخاذه وسيلة إرضاء للمجتمع الذي ينصب اهتمامه على المظاهر والقشور لا على اللباب والنوايا...

هـ ـ تُفرط في حماية الطفل من شتّى المخاطر التي لا بدّ أن تعترض سير حياته، وحتّى أنّها تعيش بدلاً عنه الخبرات الصعبة المؤلمة التي عليه هو عيشها كي يتمكّن من تجاوزها فيغتني، بذلك، رصيد خبراته الشخصيّة وتتبلور، بالتالي، استعداداته وميوله الفرديّة. وأخطر ما في الحماية المفرطة أنها تعطّل، تلقائياً، دور النمو الطبيعي كما أنّها تولّد، عند الطفل، الاتّكاليّة والشعور بالعجز والقصور ممّا يدفعه، لا شعوريّاً، في طريق الخوف من المسؤوليّة والتهرّب من إمكانيّة تحمّلها.

و ـ تقتل في داخله بذور الإبداع نظراً لانزعاج الأهل من كثرة الأسئلة التي يطرحها الطفل، يدفعه لذلك فضوله وانتباهه وبوجه خاص حاجته للاستزاده والتعلّم فيسكتونه؛ مع العلم بأن فضول الطفل وبحثه عن المعرفة يُعدّان، في الحقيقة، عاملين من العوامل التكوينية الرئيسية في بناء شخصيّته. والصورة المثالية للطفل، في المجتمع العربي، تكمن في كونه «عاقلاً»، «محبوباً»، يكتفي بطرح القليل من التساؤلات أو «الإزعاجات»...؛ وهكذا تُجري الأسرة العربية (ودون أن تدري) عمليّة غسلٍ لدماغ طفلها وتغرقه في خضمّ الجهل خاصّةً وأن إجاباتها المحدودة على تساؤلاته تعتمد على الطرق الآتية:

ـ الإجابة دون معرفة أو اطّلاع وإعطاء الطفل معلومات تكون، غالباً، خاطئة الأمر الذي يزيد تجهيزه المعرفي اللاحق تصلّباً وخطأً. في الواقع، ينطبق المثل الشعبي السائر «عنزه ولو طارت» على مجمل المناقشات التي تحصل بين أفراد المجتمع العربي: فما يعرفه هؤلاء الأفراد هو الأصح، لذا يحاول كلّ منهم فرض آرائه على الآخرين بحيث لا جدوى من تقديم البراهين والأدلّة العلمية والواقعية؛ مع العلم بأن المناقشة تشكّل الميدان الأوسع لاغتناء الإنسان بالمعرفة وقد قيل: معك ليرة ومعي ليرة، تبادل كلّ منّا لما يملكه الآخر يُبقي الاثنين على ما كانا عليه (أي أن كلاً منهما لايزال يملك ليرةً واحدة)؛ لكن تبادل شخصين يملك كلّ منهما فكرةً خاصّة به يشكّل مصدر غنى للاثنين إذ يمتلك كلّ منهما، نتيجة تبادل الأفكار، فكرتين لا واحده فقط. والحوار، في مجتمعاتنا، هو أقرب إلى «حديث الطرشان» منه إلى المناقشة وتبادل الآراء.

ـ الخضوع المُفرَط لمن هم أكبر سناً لا احترامهم فقط؛ فالمشكلة تكمن هنا في كون هذه العمليّة (الخضوع) تنمو لتكوّن إحدى أهم خصائص التعامل في المجتمع العربي وعلى كافة المستويات إذ لا ينصبّ التركيز على الصفات الشخصية المميِّزة للفرد بل على السن كفضيلة بحد ذاتها «أكبر منّك بيوم أفهم منّك بسنة». . . ؛ لذا تبرز المشكلة من خلال عدم إفساح المجال أمام الشباب الطالع لإظهار قدراته ولتحمّل المسؤوليّات القياديّة، ممّا يشكّل عائقاً يمنع مؤسّساته العلمية من النمو والتطوّر خاصّةً وأن خبرة السن تكون ويلاً على الفرد والمجتمع إذا لم تكن وليدة التعمّق والتبصّر والشك العلمي والتحليل والموضوعية. . . وهي أمور لا يمكن أن تتحقّق إلا في ظل تربية علمية واعية، للإبداع الفردي دورٌ هام فيها. . .

٢ ـ في المدرسة:

والمدرسة تُكمِل، في العالم العربي، الدور الذي يؤدّيه البيت في معاقبة العقل المتفتّح، المتوثّب والراغب في الاستزادة من المعرفة والعلم: ففي المدرسة، كما كانت الحال في البيت، يتعلّم الطفل ثم اليافع والشاب ومن ثمّ الراشد

الرضوخ للسلطة والاقتداء بالآخرين والامتثال الخضوعي الأعمى لقيم المجتمع. والأدهى من كل ذلك يكمن في ممارسة المدرسة لعمليّة الإرهاب الفكري المباشر عن طريق التلقين (البصم) وقطع الطريق على كل محاولات التلميذ في مجال التساؤل والحوار؛ في الواقع، يشكّل التلقين الإطار العام والأسلوب الأساسي للتعليم داخل مؤسّساتنا التربوية (كافةً) إذ أنه لايقتصر على المدارس الابتدائية والتكميلية والثانوية بل يتعدّاها إلى حرم الجامعة حيث يُفرض «البصم» وغالباً «دون فهم التلميذ لما يدرسه» كطريقة أساسية للتعليم عندنا.

وطريقة التعليم هذه، أي «البصم» تشكّل، بنظرنا، السبب الرئيسي المسؤول عن عجز الثقافة في مجتمعاتنا (مع العلم بأن هذه المجتمعات تضم نسبة مئويّة مرتفعة جدّاً من حملة الشهادات العليا) في المساهمة في بلورة الشخصيّة الفرديّة رغم حصول الفرد على أعلى الشهادات التعليمية: فالحقيقة تُقال، يغص عالمنا العربي بحاملي الشهادات العليا ومع ذلك نتساءل، أين تأثيرهم الثقافي والإيجابي في مجتمعهم؟ والجواب المنطقي والسريع هو بالنفي، وهذا طبيعي لأنّ القدرة على التأثير في المجتمع وحضّه، بالتالي، على التغيير والتطوّر تتطلّب من الفرد إبداعاً ووعياً شخصيّين لكن، وللأسف، يمكن وصف حاملي الشهادات العليا عندنا بالمتعلّمين لا بـ«المثقّفين» لأن الأسلوب التعليمي المتّبع، عندنا، يعطّل عند هؤلاء طاقتهم الأساسية على الإبداع ويؤدّي إلى شللٍ شبه كلّي في أجهزة العقل وقدرته على النقد والتحليل لحساب مبدأ التسليم بما يتعلّمه دون تساؤل أو تفهّم.

أكثر من ذلك يمكن القول بأن أسلوب التعليم هذا يغلق الباب تماماً أمام أي تساؤل أو حوار بحيث لا يجرؤ أحد من التلاميذ على طرح سؤال أو إبداء رأي مختلف. والأخطر من ذلك يكمن في تعلّم الأولاد أن عدم المعرفة عيب لذا لا يجروء الطالب على قول «أنا لا أعلم» فيلجأ إلى طرق ملتوية وأساليب مختلفة بهدف تمويه عدم معرفته ممّا يؤدّي إلى نمو شخصيّته وعقله بشكل مَرَضي ويرسّخ عنده روح الخضوع والاتّكاليّة لأن النمو السليم يتطلّب أسساً سليمة متعدّدة

يبقى أهمّها: ـ مناخ من الحريّة يؤمّن إمكانيّات التساؤل والحوار دون خوف من العقاب؛ ـ ترويض المربّين لعقل الطفل بحثّه على عدم قبول الأمور إلاّ بعد إخضاعها لعلميّة تحليل وتبصّر ونقد؛ ـ توجيهه نحو مبدأ التسليم بعدم المعرفة كشرط أساسي للبحث عن المعرفة الحقّه.

٣ ـ في الجامعة:

وهي المسؤولة الأولى عن استمراريّة تخلّف العالم العربي؛ فبدلاً من أن تشكّل «جامعة» بالمعنى الحديث للكلمة أي المكان الأمثل لإحراز التغيير الجذري في البنية التحتيّة للمجتمع العربي وللقيام بما يُسمّى بـالثورة العلميّـة الكفيلة بانتشال الإنسان العربي من سجن الجهل إلى شمس المعرفة، فإنّ ما نسمّيه بالجامعات عندنا ليس سوى مدارس للتعليم العالي تمارس هي أيضاً، كما كانت الحال مع المدارس الابتدائية والثانوية، التعليم بواسطة التلقين والبصم.

في الواقع، ليس هناك في العالم العربي جامعات ينصبّ التركيز فيها على البحث العلمي وتهدف فعلاً إلى تنمية العقل والشخصيّة، بل هناك مدارس للتعليم العالي تفرض على المنتسبين إليها حفظ المقرّرات الموضوعه لكل مادّة «غيباً»؛ مع العلم بأن الجامعة هي المركز العلمي الأمثل لترسيخ منهج وأسلوب التقصّي العلمي عن الحقائق: فالحقيقة، بحد ذاتها، ليست الهدف بمقدار ما هو تعلّم ما يُسمّى بالمنهج العلمي الهادف للتقصّي عن هذه الحقيقة. ولا يقوم هذا المنهج على حفظ بعض المعلومات بل على الملاحظة والتبصّر بما يورد من حقائق والتحوّل بها، من ثمّ، إلى الاختبـار (أي التجريب) وربط مـا يحصل عليـه بملاحظات أخرى أوردها علماء آخرون فيُخضِع كـل ذلك للدرس بـدقّـة وموضوعيّة.

وبدون اعتماد هذا المنهج العلمي كركيزة أساسية في جامعاتنا لن تتمكّن هذه الأخيرة من القيام بالثورة المنهجية التجريبية التحليلية القادرة، وحـدها، على إحداث التحوّل المطلوب. فكـما يقول بـوانكاريـهPoincorré «إنّ الفكر التجريبي هو ينبـوع الحقيقة وهـو وحده الـذي يستطيـع أن يعلّمنا أي شيء

جديد». هناك حقيقة يجب ألا تغيب عن بال المسؤولين في الجامعة وتكمن في ضرورة إدخال عمليّة البحث العلمي كقاعدة أساسية للتعلّم والتعليم الجامعيّين لا كمجرّد كماليّات.

والبحث العلمي، بحد ذاته، هو أهمّ عمليّة تساعد على ترويض العقل كما أنّه أهمّ عامل في نموّه. ثم إن أهميّته تكمن بما ينطوي عليه من معاناة وشك علمي وامتحان وتجريب وتفحّص ومواجهة لصعوبات يفرضها التقيّد بالشروط الموضوعة كأساس لأي بحث واختبار للمعلومات... تؤدّي كلّها إلى نضج عقلي من حيث نوعيّة التفكير لا من حيث النتائج التي يتوصّل إليها الباحث.

مع ذلك، نجد وللأسف ضآلةً في البحوث العلميّة العربية رغم ارتفاع نسبة عدد الطلاّب الجامعيّين، والسبب الرئيسي في ذلك يكمن بنظرة القيّمين البدائيّة لأهميّة البحث وعدّهم له (للبحث) كمظهر من مظاهر الرفاهيّة الفكرية لذا لم يولوه المرتبة والاحترام اللذين يستحقّهما.

إلى جانب ذلك، هناك الإرهاب الفكري الذي يبدأ في البيت ويُمارَس في المدرسة وتصل غصونه إلى الجامعة بحيث يشعر الطالب بعدم الطمأنينة نتيجة انعدام تشجيع الأستاذ له وحثّه على التعبير عن رأيه بصراحة وحريّة، بوضوح وبدون رياء ومقابلة ذلك بالإيضاحات العلمية الضروريّة لتصحيح ما يكون قد علق في فكر الطالب من شوائب. فالأستاذ يبدو غير مستعد (نفسيّاً وفكريّاً)، لا بل يبدو في أحيان كثيرة عاجزاً عن القيام بدوره الطليعي نظراً لكونه هو الآخر نتاج التربية الاجتماعية والمُنتقصة على كافة المستويات؛ لذا نجد طاقة الإبداع محدودة جدّاً عند الاستاذ والطالب على حدٍّ سواء نتيجة عوامل متعدّدة يكمن أهمّها في: ـ تحجير أطر التعليم الجامعي؛ ـ تهجير عدد كبير من الطاقات العلمية الرفيعة المستوى إلى الخارج حيث تجد هناك المتنفّس الواسع للتعبير عن ذاتها؛ ـ عدم نمو فن البحث العلمي؛ ـ انعدام الاتّصال بين الجامعة والمجتمع الذي تنتمي إليه خاصّةً وأنّها (أي الجامعة) تبدو منغلقةً على ذاتها وتهتم بالماضي أكثر ممّا تهتمّ بالحاضر وتخطّط للمستقبل؛ ـ الخوف من اقتحام مجالات البحث العلمي مع العلم بأنّها الوحيدة القادرة على تأمين القواعد الضرورية للإلتحاق

بالعالم المتطوّر والسير في ركابه. . . وذلك لكون عمليّة البحث صعبة المنال وتتطلّب بذل العديد من الجهود والتركيز. . . ؛ لكنّ الإنسان العربي تعوّد، منذ صغره، الحصول على ما يشاء دون تعب أو مشقّة؛ ـ عدم توفير الإمكانيّات (إن من حيث التجهيز الاختباري أو من حيث تنظيم المواد والمدّة التي تستغرقها كلّ منها) أو السبل التي تمكّن الأستاذ من تحصيل المزيد من العلم والتخصّص: فلا مكافآت تُعطى لمن يجهد ويتعب دون غيره، ولا مكتبات غنية تمكّنه من التزوّد بآخر المستجدّات العلمية ولا وقت يؤمّن خصّيصاً للتفرّغ للأبحاث؛ والحال داخل الجامعة ليست بأفضل إذ لا حوار دائم بين مختلف المتخصّصين ولا حوار بين الأستاذ وطلاّبه. . . ؛ فهمّ الأستاذ الأوّل ينحصر في تفريغ ما حفظه والهرب خارج الحَرَم الجامعي للاستراحة في مقهى عام أو القيام بنشاطات لا صلة لها، البتّة، بمسؤوليّاته الأساسية. والأخطر من ذلك كلّه عدم وجود حسيب أو رقيب على المستوى العلمي المُقدَّم لهؤلاء الذين تقع عليهم مسؤوليّة التجديد والتطوّر الاجتماعيّين عبر تشجيع الطلاّب على القيام بالأبحاث المتنوّعة الاختصاصات. . . : ـ عدم اعتماد مبدأ التفرّغ للتعليم والبحث وتغطية نفقات الأبحاث وتشجيعها؛ ـ الحدّ من تعليم اللغات الأجنبية، أي فرض إطار معرفي ومنهجي ضيّق لا يمكّن الطالب من الاطّلاع على الأبحاث الحيّة، الحديثة والمكتوبة باللغات الأجنبية ممّا يدفعه للإكتفاء، غالباً، بالمراجع المحليّة المحدوده أو بالترجمات مع ما يشوب ذلك من مساوىء ونقائص لا مجال لتعدادها الآن.

٤ ـ في المجتمع ككل:

وخصوصاً في تفكيره الميثولوجيّ الطابع لدرجة يمكن القول معها بأن العالم العربي لا يزال غارقاً في الميثولوجيا ومكبّلاً بالرؤى الثيولوجيّة؛ ينطبق هذا القول لا على العامّة فحسب بل، وبشكل خاص، على المفكّرين والبحّاثة. يقول د. حطب[١] في هذا المجال: «فسُدَت النظرة إلى كافة القضايا الحياتيّة عندما

(١) د. حطب (زهير)، «تطوّر بني الأسرة العربية»، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، ١٩٧٦، ص ٦ ـ ٧.

تمّت عمليّة خلطٍ أزالت الفواصل بين عوالم العقيدة والنظم، ففقد الدين حرارة التمسّك به كما تعثّرت مظاهر الحياة إذ فُرِض عليها أشكال معيّنة للتحرّك ضمنها»: «مع العلم بأن النظرة الحقيقية إلى الدين لا تنقى من الشوائب فتُصحَّح علاقته (أي الدين) بكافة القضايا إلاّ إذا تمّ الفصل والتمييز بين ما هو مُعتقدي، إيماني وبين ما هو علائقي ـ اجتماعي، وحينئذ تستعيد النظرة صفاءها ويستعيد الدين أصالته والحياة انسيابها والتاريخ مسيرته».

بمعنى آخر نقول: لقد أبدع العربي في اكتشاف الله إذ أنّه جدّ باحثاً أبداً عن الفتاوى والتعليلات والمخارج لكل ما يستجدّ من ظاهرات تعبّر عن تحوّل حاصل في المجتمع فكان يخلع على الوقائع الجديدة حُللاً قديمة تقليديّة، لذا عجز عن اكتشاف الإنسان. كما أنّه أبدع في الإيمان بالله والعودة إلى تعاليمه... إلاّ أنّه لم يؤمن بعد بالعقل، وأبدع في التأمّل التجريدي في الطبيعة وما وراءها لكنّه لم يتعلّم بعد النظر التجريبي في هذه الطبيعة...، لذا استتبّ الفكر الميثولوجي، عنده، على حساب العقل التجريبي وذلك على مستوى مختلف المحاور الحياتية. وقد تمّ ذلك بفعل تأثير عوامل متعدّدة نذكر منها: ـ تركيزه الدائم على ضعف الإنسان المخلوق تجاه قدرة الله الخالق ممّا انعكس سلباً (أي عجزاً) على نظرته للطبيعة التي يجد نفسه بغاية الحقارة بالنسبة إليها؛ كما انعكس، أيضاً، شعوراً بالصغر لا بل بالتفاهة غمره تجاه الكون الفسيح، المعقّد التكوين والعظمة... فعزّز كل ذلك إحساسه الباطني الشامل بالعجز العقلي تجاه فهم ظواهر الأشياء وبواطنها؛ ـ ميله اللاواعي لتفسير مجمل الأحداث، الخارقة منها بشكل خاص، بمبدأ الأعجوبة أو المعجزه وهو مناقض، بحد ذاته، لمبدأ الاعتقاد بقدرة العقل على الإبداع خصوصاً بالنسبة إلى فهم العديد من أمور الحياة وقضاياها. والمقصود هنا ذلك العقل الناشط الفعّال لا ذلك العقل الخامل البليد...

ـ الاتّكال المُفرط على الله لدرجة يمكن القول معها إن العربي أساء إليه من فرط اتّكاله عليه في شتّى الأمور، حتى التافهة منها... وإرجاع سبب فشله في الحياة إليه وذلك لتبرير كسله وخموله وخوفه من القيام بالجهود (الفكرية والعملانيّة) التي يتطلّبها كل إبداع بشري في هذه الحياة...

٥ ـ في المرأة:

أمّا عن المرأة ومركزها في المجتمع العربي فحدّث ولا حرج؛ إنّما يمكن اختصار القول في هذا المجال كما يأتي: لقد أهمل المجتمع العربي المرأة فأهملته. والحقيقة تُقال، لقد أسقط هذا المجتمع المرأة من حسابه، وهو حين يتحدّث عن الإنسان العربي إنّما يقصد الرجل فقط؛ فلا غرو إذا ما أصبحت (أي المرأة) عائقاً في مسيرة تقدّمه لأنّها، بالإضافة إلى كونها عضواً غير فاعل في المجتمع، فإنّها تعوق تقدّمه لأسباب متعدّدة يبقى أهمّها:

ـ تألّف المجتمع من تكامل عنصرين مكوّنين له هما: المرأة والرجل.

ـ الأم هي المسؤولة الأولى عن تربية الطفل في سنواته التكوينية المبكرة (من الولادة حتى الرابعة من العمر). ولقد سبق أن أشرنا إلى أهمّيّة هذه السنوات التأسيسيّة في نموّ الكائن البشري وفي إيصاله للرشد الحقيقي لدرجة يمكن القول معها بأن هذه الأم هي التي تبني «الأرضيّة الأساسية» المسؤولة عن بناء شخصيّة الطفل وعقله.

ـ انطلاقاً ممّا سبق نقول إذاً: من الطبيعي أن يشكّل تخلّف المرأة الفكري عائقاً هامّاً في طريق ابداع الذكور (الزوج والأولاد ـ الصبيان) وبالتالي، في نوعيّة عملهم وعطائهم؛ بمعنى أن تخلّفها ينعكس على المجتمع ككل من خلالهم هم بفعل تأثيرها الهام فيهم[١].

٦ ـ في الكلمة:

لقد أبدع العربي في استعمال الكلمة إنّما دون احترام معانيها: فقد تفنّن في زخرفتها ونقشها وإعطائها شتّى الألوان لكنّه أفرغها من محتواها. في الواقع، يمكن القول إن للكلمة، في العالم العربي، فنّاً قائماً بذاته من حيث الرنّة

---

(١) سبق أن أشرنا، حتّى الآن، لأهميّة الأنثى في تكوين المجتمع وفعاليّته وتطوّره؛ وسيكون لنا في الأجزاء اللاحقة، وقفات خاصّة عند هذا الموضوع.

والوقع... لكنّه لم يلتزم بها ولا احترم حدودها ومحتواها فكان ذلك الشرخ الهائل بين الكلمة والفعل لدرجة وُصِف العربي معها بمؤسِّس فنّ اللا ـ التزام... والحقيقة تُقال، يكفي سماع الأقوال الرائعة التي يتفوّه بها الإنسان العربي ومقارنتها بالأفعال المُنجَزة من قِبَله حتى يفهم القارىء ما نقصده بفن اللا ـ التزام: نسمع الأقوال فنفرح ونراقب الأفعال فيعمّنا الحزن لا بل الكآبه.

٧ ـ في التراث:

المجتمع العربي مُثقَل بتقاليد الماضي ويعيش في أطلاله مكبّلاً أرجله بسلاسل من حديد لما أفرزه هذا الماضي من خرافات وأساطير يتعلّق بها. ولسنا نعني بذلك ضرورة إنكار الماضي والعزوف عن التلفّت إليه واستيحائه والتأصّل فيه: ففي الماضي تراث قومي وتراث إنساني ينبغي على الإنسان استيعابهما والاغتناء بهما كي يتمكّن من فهم الحاضر والمستقبل ومن صنعهما بشكل واعٍ؛ إنّما ينبغي أن يكون هذا التلفّت في سبيل الإدراك والمعرفة واستخلاص الجوهر والتماس القوى الدافعة الإيجابية لا تلفّتاً ينطوي على مجرّد التغنّي والمفاخرة والاستعلاء فيستهوي النفوس ويشلّ فاعليتها بما يبث فيها من رضى واكتفاء[١]، كما هي الحال عندنا في المجتمع العربي. وهذا النوع السلبي من التلفّت التاريخي يجعل من الأمجاد الماضية مصدر علّة وسوء بدلاً من أن يكون مبعث إقدام وتجدّد وحيويّة فاعلة منتجة.

بمعنى آخر نقول مع د. فيليب سالم[٢]: «إن تراثنا يعيق عمليّة التكيّف اللازمة لإحراز التقدّم وتحرير العقل. نحن في حاجة إلى ثورة في القيم وانقلاب في السلوك في ضوء الحقائق التي أظهرتها الثورة العلمية».

---

(١) زريق (قسطنطين)، «في معركة الحضارة»، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٧٩، ص.

(٢) د. سالم (فيليب)، «الحواجز الحضارية للتقدّم العلمي في العالم العربي»، (مناقشات)، مجلّة الحوادث (أسبوعية، سياسية، اجتماعية)، العدد ١١٣٦، ١١ ـ ١٨ آب ١٩٧٨، ص ٥٤ ـ ٥٥.

أمّا كيف يعوقنا التراث عن إحراز التطوّر فالأسباب متعدّدة:

١ ـ **الانفصام بين نظام القيم ونظام المعرفة**؛ فالحقيقة التي ينبغي ألاّ يجهلها أو يتغافل عنها أي إنسان عربي تكمن في ضرورة إرفاق الأماني والآمال التي يغذّيها بالنسبة إلى قدرته الإنتاجية، تـوقاً لمـواكبة الشعـوب المتحضّره، بعمل مزدوج: سنّ التشريعات لتوزيع الثروة توزيعاً عادلاً على مختلف فئات المجتمع وتوسيع الخدمات الاجتماعية من جهة، وتوفير الموارد التي تقتضيها والقدرات التي تكفل تحقيقها. كما أن توافر المواد لا يتم إلاّ باندفاع الأفراد والجماعات في جو من الثقة والاطمئنان والقناعة العقلية والنفسية بضرورة تنمية فـاعليّاتهم الإنتاجية واستثمارها لأن القدرة الإنتاجية تبقى، في باطنهـا وحقيقتها، قـدرة إنسانية فاعلة؛ وهي لا تحصل إلاّ بفضل تنمية الثروة البشرية أي تنمية الأيدي الصانعة والعقول المتفتّحة القادرة على التفكـير والتخطيط والتنـظيم وتدريبهـا وتعليمها.

بكلمة مختصرة نقول: لا يتم إنماء القدرة الإنتاجية في مجتمع معيّن دون تنويع صنوف التعليم وتعزيـز التعليم المهني في مختلف المراحـل (الابتدائيـة، التكميلية، الثانوية وخصوصاً الجامعية...)، تفتيح العقول وتنظيمها وتمكينها من أساليب التفكير العلمي الكثيرة التطلّب وترويضها على الاستقلال والمبادرة وتحمّل المسؤوليات والتبعـات ومساعـدتها عـلى إدراك كنه المشكـلات وسلوك السبل الصحيحة لحلّها...، أي الإرتفاع بـالتعليم من مستوى التلقين إلى مستوى التربية الحقّة والتثقيف وتنمية القدرة على التثقّف. وكل ذلك يبقى دون جدوى، إذا لم يستند على إيمان الفرد بالعقل وتوقه إلى الحقيقة، وبالتالي تحرّره من ذاته ومن الخارج.

٢ ـ **أسلوب العمـل والتصدّي لحـلّ المشكـلات بـأسلوب عـاطفي**، غريزي، خطابي، شكلي، غير ملتزم بالحقيقة والواقع بينما عليه الإنكباب على العمل بأسلوب علمي، عملي وموضوعي يمكّنه من الخروج من واقع الانغلاق على الذات (وهو من السمات الهامّة المميّزة لتخلّفنا) المميّز له لاكتساب الذهنية المتفتّحة المهيّأة لقبـول الحقيقة من أي مصـدر كان ونشدانها فعـلاً مهما تكن الصعاب أو الثمن الذي ينبغي بذله.

٣ ـ **التهرّب من المسؤوليّة** الذي يمكن عدّه فنًّا قائماً بذاته في المجتمع العربي نظراً لخوف الفرد العربي من الفشل (الذي، كما سبق أن قلنا، هو دائماً إرادة الله) وعدم إقدامه، إلاّ في حالاتٍ نادرة، على دراسة فشله دراسةً موضوعيّة تمكّنه من معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية التي أدّت به إلى الفشل، مع العلم بأن دراسة الفشل دراسة موضوعية تُعَدّ بداية النجاح.

٤ ـ **الخوف من مواجهة الذات ونقدها**: يصح على مجتمعنا العربي المثل السائر: «يرى القشّة بعين غيره ولا يرى الجسر بعينه» وفي ذلك أبلغ الخطر واتّجاه نحو الضياع والخسران إذ أن نسيان (أو تناسي) الفرد (أو المجتمع) لمواضع الضعف والسوء فيه لهو أيسر عليه من محاسبة ذاته. والحقيقة تُقال ليس أسهل من نقد الآخرين ومن إلقاء اللوم عليهم وتحميلهم التبعات والمسؤوليّات إنّما مواجهة الذات ومحاسبة النفس وتحمّل التبعات تبقى عمليّةً بغاية العسر وبُعد المنال.

ومع ذلك، لا يصبح الكائن البشري إنساناً بالفعل وبكل ما للكلمة من معنى إن لم يسلك هذا المسلك العسير (أي مجابهة الذات ونقد النفس) مهما تطلّب ذلك من جهد ومشقّة لأنّه المنطلق الوحيد الكفيل بإحداث التقدّم والنجاح. وهذا السلوك هو، في الحقيقة، ميزة من الميزات الأساسية التي يتّسم بها العقل الذي لا يكتفي بنقد ما حوله وتبيّن العِلَل ومواضع الضعف عند الآخرين بل هو أبداً مستعد لأن يرتد إلى ذاته من خلال وقفة ضميرية تحاسب الذات على ما قامت به فيحكم إذ ذاك على موقفه إذا كان سلبياً فيسلكه مستقبلاً أو ناقصاً فيكمله ويعدّله أو خاطئاً فيغيّره.

في هذا السلوك وحده تكمن إمكانيّات تفتّح العقل ونشاطه فيساعده ذلك على مغالبة الطبيعة وعلى تنمية مداركه وقواه، وعندها يتمكّن من تحقيق الإبداع. كما أن النقد الذاتي هو دليل النضج وبرهان على القدرة والثقة بالذات: لم نرَ، ولن نرى، إنساناً قادراً لم يتميّز بهذه القدرة على محاسبة النفس. أكثر من ذلك يمكننا القول إن بإمكان الضعيف التغلّب على ضعفه إذا نوى صادقاً الشفاء من ضعفه وآمن فعلاً بقدرته على تحقيق ذلك لكن عليه سلوك

السبيل الصحيح لتحقيق ذلك؛ كما يمكن القول، بالمقابل، إنه من المستحيل أن يتغلّب أي فرد على ضعفه إذا لم يُحسّ به أو إذا لم يرغب في دفع ثمن الشفاء منه أو إذا أخفاه وراء قناع من الادّعاء المصطنع والقدرة الزائفة (وما أكثر هذه المظاهر في مجتمعنا، وللأسف) أو إذا اضطرّ للاعتراف بضعفه لأنّه واضح للعيان ولا مجال لاخفائه فيعمد إلى انتحال شتّى الأعذار الواهية لتبريره...

٥ ـ الفرديّة، وهي آفة الآفات في مجتمعنا العربي إذ أن الفرد فيه لم يفهم بعد أهميّة الروح الجماعيّة لذا فهو لا يزال جاهلاً فن التعامل مع الآخرين والعمل كعضو ضمن فريق. ومع ذلك يمكن القول، على ضوء جولة نقوم بها عبر التاريخ، أنّه ما من عملٍ حضاري هام أُنجز حتى الآن إلاّ وكان نتاج مجهود تنظيمي جماعي يتضمّن تضافر الجهود التي يبذلها فريق من الأفراد يساهم كلّ منهم بدوره في إيصال العمل إلى شكله النهائي. لكنّ التعامل مع فريق يتطلّب، في الحقيقة، الكثير من المرونة والسلاسة وروح المسؤولية والموضوعية ضمن إطار احترام مختلف أفراد الفريق لبعضهم بعضاً.

٦ ـ النَفَس القصير: تكمن أهم العقبات المسؤولة عن تأخّر النمو العلمي في المجتمع العربي في عدم قدرته على القيام بتخطيط بعيد المدى وبعدم تحلّيه بالصبر والنَفَس الطويل. فالإنسان العربي ميّال، إجمالاً، للإنجازات الفردية الصغيرة والتهرّب من كل ما يتطلّب بذل جهود طويلة المدى وشاقّة، مع العلم بأن الإنجازات الكبيرة كانت دائماً وستبقى أبداً نتيجة العمل المتواصل والدؤوب لأن كل عمل جدّي وهام يتطلّب سلسلة من الخطوات المنهجية (أو بالأحرى منهجيّة متسلسلة الخطوات: رؤية (ملاحظة موضوعية) تؤدّي إلى وضع تخطيط عملي حسب جدول زمني يحدّد، على ضوئه، سلّم للأولويّات. تأتي بعدها خطوة تنفيذ التخطيط بالاعتماد على منهيّة تجريبية تحليلية تطبيقية تتطلّب، بحد ذاتها، المثابرة والصبر وطول النَفَس. وبدون هذه المنهجية العلمية لا يمكن تحقيق أي إنجازٍ هام يُذكَر.

وباختصار يمكن القول إن أهم الحواجز الحضارية المستتبّة في مجتمعنا العربي تكمن في الركود الثقافي؛ لقد بقيت ثقافة العرب مقتصرةً على النخبة

الفكرية والإنسانيّات، أي على مستوى الأقلّية وعلى مستوى البلاغة اللفظية المنفصلة، تماماً، عن الفاعليّة الحضاريّة التي تطال المجتمع ككل. ولذلك أسباب يكمن أهمّها في الواقع الذي يسود الدول العربية التي تتفرّج على هجرة الأدمغة العلميّة منها وتستعين بالخبراء الأجانب وهذا لعمري أخطر مظاهر الاستعمارلأنّه لا يُفرَض على المجتمع فرضاً لذا لا يُقابَل بالاستنكار الذي من شأنه إحداث المقاومة الضرورية للتخلّص منه؛ فهو، على العكس، يُقدّم مجّاناً من قِبَل الدولة المستعمَرة للدولة المستعمِرة: ومن المعلوم، عبر التجربة التاريخية، أن المقاومة ضد الداخل، أي مقاومة الواعين المدركين في المجتمع ضد المسؤولين عن مقدّرات البلاد، لهي دائماً أشقّ على النفس وأصعب من مقاومة المحتلّ الخارجي: فالثورة على المحتلّ الخارجي تُشعِل في داخل المواطن مشاعر الإباء والكرامة والاعتزاز بالنفس بينما تنطوي الثورة الداخلية على العديد من مشاعر التجاذب النفسي والانقسام على الذات...

أكثر من ذلك نقول، يكفي إلقاء نظرة موضوعية على أوضاع البلدان العربية كي ندرك الواقع المؤلم الذي تتخبّط داخله والذي يكمن في استبعاد السلطات السياسية والقطاعات العمليّة للمثقّفين: هنا تبدو الصورة قاتمة جدّاً إذ تظهر الثقافة غير متجذّرة في الفكر الشعبي، نوعاً أو كمّاً؛ كما أنّها (وهنا بيت القصيد) بعيدة ومُستبعَدة عن مراكز القرار، ممّا يعني تهشيمها كفاعليّة إصلاحية وكأداة تغيير لصالح ثقافة شعبية هي أقرب إلى الجاهليّة منها إلى الثقافة العلميّة المسيِّرة لحضارة اليوم.

وكما يقول داغر (شربل)[1]، «بسبب ضعف الثقافة والمثقّفين، لا بل بسبب ارتهان المثقفين لأوضاع اقتصادية ظالمة وسياسية قامعة يتحوّل المثقّف إلى موظّف مطيع والعالم العربي إلى سجن كبير. ممّا يعني أن المثقّف الحقيقي، هذا إن وُجِد، قد فقد فاعليّته الاصلاحيّة ولم يشهد للحق والمعرفة».

(١) داغر (شربل)، «المطامع الإسرائيلية في الشرق»، جريدة الديار (مُلحَق)، ١٤ نيسان، ١٩٩٠، عدد ٦٢٧، ص ٢٤.

ونتيجة لهذا الوضع المؤلم يمكن القول إن الثقافة العربية التي نفترضها، عن حسن نيّة (حسب تعبير داغر، سبق ذكره، ص ٢٤) موجودة، مازالت تتلمّس طريقها في الخفاء ولم تتعلّم بعد الصراخ لتفرض وجودها وتثور على واقعها. ولم نَرَها يوماً تستشهد في سبيل مقدّساتها كما يستشهد كثيرون في العالم العربي من أجل أوهامهم، كما أنّها لم تشهد يوماً للحقيقة لذا خسرت فاعليّتها ومصداقيّتها.

أمّا من ناحية المضمون فيمكن التأكيد على كون الثقافة العربية تستقوي بالماضي على الحاضر وتستمد شرعيّة المستقبل من كمال الماضي الموهوم[١]. فالزمن لا يتغيّر، والعقل لا يتغيّر والأوضاع لا تتغيّر في الذهن العربي المحشو بثوابت مطلقة؛ والمطلق، بنظره، هو كل شيء ويتمثّل على الأرض بسلطة القوّة وسلطة الدين وسلطة السياسة وسلطة العائلة وسلطة المال.

بكلمة مختصرة، إنها ثقافة تبريريّة تلوك نفسها وتراوح في مكانها ولم تتحوّل بعد إلى ثورة فكرية إيجابية تقوّض كل ما ليس منطقيّاً وإنسانيّاً وعلميّاً؛ مع العلم بأن الثقافة الحقّة هي التي تقوم بدور الموجِّه أو المصحِّح للانحرافات الحاصلة في أي مجتمع، وإذا ما فُسدت الثقافة فسُد كل شيء. والثقافة القويّة ترتبط بالجامعات ومدى تطوّرها، لكن سبق أن تكلّمنا على وضع الجامعات في العالم العربي ولا حاجة لإعادة ما قلناه تحاشياً للتكرار المملّ.

للاختصار نقول: آن للعالم العربي أن يفيق من سباته العميق ويخوض معركته ضدّ المشكلات الأساسية التي تعترض سير قضاياه الرئيسية وعلى رأسها مشكلة التخلّف وهي مبعث العلل الأخرى التي انتابته ومصدر المصائب التي حلّت به. آن له أن يدرك أهميّة الثورة العلمية التقنيّة المسيِّرة لحضارة اليوم، هذه الثورة التي اطلقت أسلاكاً ووشائج جمّة شدّت بها أصقاع الأرض بعضاً إلى بعض ووصلت بين أطراف المعمورة وربطت أوضاع كل شعب من الشعوب بأوضاع سواه... فجعلت من العالم كلّه وحدة تقنيّة وإن لم يصبح بعد وحدة

---

(١) نفس المرجع، ص ٢٤.

حضاريّة كيانيّة؛ ولقد قيل بحق أنّ السلام غدا وحدة لا تتجزّأ، وكذلك القول عن النمو الاقتصادي والرفاه المعيشي والعدالة الاجتماعية وكل قيمة من القيم الإنسانية المماثلة لذلك.

والحقيقة تُقال، لم يعد ممكناً أو مقبولاً أن تتجاهل الشعوب العربية هذه الثورة الفكرية لأن «الشعب الذي لا يقدّر العقل المُدرَّب حق قدره مقضي عليه حتماً» كما يقول الفيلسوف هوايتهد[1] الذي يمضي في قوله: «ليس ثمّة ما يردّ يد القدر: لا بطولتكم ولا سحركم الاجتماعي ولا ذكاؤكم ولا انتصاراتكم في البر أو البحر. نحن اليوم قادرون على الاحتفاظ بمكانتنا؛ أمّا في الغد فالعلم يكون قد خطا خطوةً جديدة، ولن نستطيع أن نبدّل الحكم الذي سيُطلق عندئذ على الذين لم يُجاروا تقدّم التربية». إذا كان هذا الكلام موجُهاً إلى بريطانيا، فما القول إذاً بالنسبة إلى الدول العربية ودول العالم الثالث ذات الأوضاع المماثلة (وهي تؤلّف، في الحقيقة، القسم الأوفر عدداً إنّما الأقل قدرةً ونفوذاً في البشريّة) التي يفصلها عن إنجازات الدول المتقدّمة (وبريطانيا تُعد من ضمن هذه الدول) مدى طويل، مدى سيزداد، بدون شك، طولاً ما لم تبذل دول العالم الثالث أقصى جهودها لتقصيره ومن ثمّ إزالته.

والثورة الفكرية تختلف عن أيّة ثورة أخرى بصفات ومميّزات مستمدّة من طبيعة العقل ذاته؛ فهي تبغي الحقيقة أوّلاً إذ لا سبيل لأي بناء من دونها وإلاّ يعتريه الفساد والوَهَن فيتخلخل وينهار. كما أنّها تعتمد على العمل الجادّ الصامت والجهد المستمر وعدم الاستسلام للأهداف القريبة والأرباح الآنيّة بل مدّ النظر إلى الآفاق البعيدة المدى. وبكلمة مختصرة، لا سبيل لنجاة أي شعب من الشعوب ولا فوز له في المعركة الحضارية بدون «العقلانية» التي بها تدرك الشعوب أن مشكلتها الأولى هي التخلّف الحضاري وبها تقدم على محاسبة ذاتها وتحنّ إلى التحضّر وتؤمن بالحقيقة وبالعقل فتتطلّع إلى المستقبل وتتفتّح للخير من أيّ مصدر جاء. وهكذا تولّد قدراتها الإنتاجية بنفسها ممّا يمكّنها من تحقيق

(1) Whitehead (Alfred N), «The Ains of Education and other Essays», London, 1951, p 22-23.

إمكاناتها البشريّة فتستطيع تحرير إنسانها ومجتمعها على حدٍّ سواء عبر مساعدتها على بلورة قدراتها وتفتّحها وعلى ضبط ثورتها الداخلية (السياسية والاجتماعية والاقتصادية)[١].

العالم العربي، اليوم، أمام تحدٍّ حضاري لا خيار له فيه سوى العمل الجادّ الهادف لإزالة الحواجز الحضاريّة السابق ذكرها لأنّها تعوق مسيرته، والعمل على إحداث تغيير جذري في البنية التحتيّة للمجتمع العربي؛ وهذه المهمّة تقع، أساساً، على عاتق المثقّفين الملتزمين الذين يتميّزون بالصفات التالية:

- الوعي الاجتماعي والالتزام بقضايا شعوبهم،
- الإنسجام مع الذات وتطابق الممارسة الحياتية اليوميّة (الخاصّة والعامّة) مع الايديولوجيّة الفكرية،
- الالتزام بالمعرفة عن طريق المنهج العلمي التحليلي،
- التسلّح بالشجاعة والتصدّي لجذور المشكلة،
- تركيز النشاط والعمل على المجتمع بغية إحداث قوّة إيجابية ضاغطة كفيلة بتغييره[٢].

وبدون هذه الفئة الاجتماعية (أي فئة المثقّفين، التي تشكّل أقليّةً في أي مجتمع من المجتمعات) يستحيل إحداث التغييرات الأساسية الضرورية. لكن، وللأسف، نجد معظم مثقّفينا (ولأي مجال اختصاصيّ انتموا: للطب أو علم النفس أو علم الاجتماع أو الهندسة أو...) متنصّلين من عمليّة التغيير الاجتماعي، لا بل غير قادرين على القيام بهذه المسؤوليّة لانعدام الوعي الاجتماعي عندهم، وبوجه خاص لانعدام التزامهم بالقضايا المصيريّة الخاصّة بشعوبهم. إنّهم أقرب إلى الرومانسية الكلاميّة منهم إلى مرحلة الفكر العلمي التحليلي؛ تسمع دائماً وأبداً شكاوى طبقة المثقّفين من الوضع القائم ومع ذلك فإن ممارساتهم الحياتية كلاسّيكية تقليديّة... وحجّتهم الدائمة لتبرير كسلهم وعجزهم أن أي عمل يبقى غير مفيد في ظلّ الضغوطات القائمة...

(١) زريق (ق)، سبق ذكره، ص ٤١٠ - ٤١١.
(٢) سالم (فيليب)، سبق ذكره، ص ٥٥.

على كل حال، لا يسعنا اليوم سوى دقّ ناقوس الخطر ودعوة العالم العربي لأن يفيق من سباته العميق إذ المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الالتزام بقضايا شعوبنا والتصدّي الفعلي الناشط لمختلف الحواجز الحضارية بشجاعة وعنف ونَفَس طويل كي نتمكّن من إحداث الهزّة الواجب إحداثها في العالم العربي، هزّةٌ تجبر القيّمين على مقدّراته على تبنّي السياسة التربوية المتكاملة والكفيلة وحدها بتحرير الإنسان العربي من التخلّف المسيطر عليه والمستتب بداخله.

ولا سبيل إلى ذلك بدون إدخال المنهج العلمي التجريبي، التحليلي والتخطيطي إلى العمل العربي كأسلوب يُعتمَد لحلّ مختلف المشاكل ولدفع عجلة التقدّم العلمي الذي يشكّل الإطار الوحيد الكفيل بإنماء المجتمع وعلى رأسه الدولة.

الفصل الخامس

اضطراب الطفل وموقف الأسرة منه
(حالة خاصّة: الطفل اللبناني)

سبق أن شدّدنا على أهميّة لا بل اولويّة تأثير المحيط على نمو الطفل الذي يستقي العناصر الأساسية والأكثر تكوينية في شخصيّته عبر التبادلات التي يقيمها مع هذا المحيط. بمعنى آخر، تحدّد طبيعة العلاقات التي يعقدها الطفل مع محيطه المباشر، مع أسرته بشكل خاص، وإلى حدّ بعيد، طبيعة توازنه واستقراره النفسيين المستقبليين.

إنّما ينبغي التمييز بين مختلف العوامل المكوِّنة للإطار العائلي إذ لكلٍّ منها مكانته ووظيفته وبالتالي تأثيره الخاص فيه بالنسبة إلى نمو الطفل وتطوّره؛ من هذه العوامل نذكر: العائلة وتشمل المناخ الأسري بشكل عام، ثنائي (كوبل) الوالدين الذي يجمع الأب والأم ضمن ثنائي يتميّز بطبيعة خاصّة به؛ ثم الوالدين كأب وأم منفردين لكلٍّ منهما دوره الخاص إنما المتكامل، في النهاية، لمصلحة الطفل.

سنركّز دراستنا، ضمن طيّات هذا الكتاب، على المناخ الأسري بشكل عام وذلك انطلاقاً من مُعاش الطفل الحياتي وخبراته الشخصية حسبما كشف عنها الالتماس العيادي المعمّق الذي أجريناه مع الطفل وحوله:

يلفت انتباهنا، في هذا المجال، الاضطراب المميّز للعلاقات القائمة بين

الطفل وأسرته وصعوبة القيام بتبادل إيجابي يضمّه والأشخاص المحيطين به:

١ ـ اضطراب العلاقات المعقودة بين الطفل وأسرته،

		م . ض .				م . ت .			
		جنس		دين		جنس		دين	
		ص.	ب.	إ.	م.	ص.	ب.	إ.	م.
خلال السلم	-	٣٦	٤٤	٣٨	٤٢	١٤	٢٢	١٧	١٩
	+	٤٤	٥٢	٥٤	٤٢	٦٦	٦٣	٦٦	٦٣
خلال الحرب (١)	-	٦١	٧٦	٧٢	٦٥	٣٩	٥٧	٤٣	٥٣
	+	٢٩	١٧	٢١	٢٥	٤٩	٣٦	٥٠	٣٥

جدول «رقم ٦»

لقد بدت تجربة الطفل العائلية بغاية الاضطراب عند الأطفال الذين عايشوا الحرب أو عند أولئك الذين عايشوا فترات السلم؛ لا بل يمكن القول إن الاضطراب العلائقي بدا أكثر عمقاً عند هؤلاء (أي الذين عايشوا فترات السلم) منه عند من عايشوا الأزمة. فالجدول، بحد ذاته، معبِّر ودالّ إذ يكفي إلقاء نظرة، وإن عابرة، على المستوى العميق (+) لإدراك هذا الواقع: لقد تجاوز الاضطراب العميق الخمسين بالمئة (٥٠٪) عند مجمل فئات الأطفال الذين يعيشون ضمن إطار الأسرة (باستثناء فئة المسيحيين) والستّين بالمئة (٦٠٪) عند

(١) نذكّر القارىء الكريم بأن إشارة + تعني ظهور السمه بشكل متواتر جداً إن داخل نفس الاختبار أم داخل مختلف الإختبارات والمقابلات العيادية التي أجريناها معه، بينما تعني إشارة ـ ظهورها بشكل أقل تواتراً: لكننا في كلتا الحالتين لم نحتفظ بالسمه إلاّ بعد تأكّدنا من سيطرتها على شخصيّة الطفل ومعاشه الحيوي.
كما أنّنا نذكّره، أيضاً، أننا بـ «خلال السلم» نعني نتائج البحث الميداني الذي قمنا به قبل اندلاع الأزمة اللبنانية وبـ «خلال الحرب» نقصد نتائج البحث الذي قمنا به أثناء الأزمة، وقد راعينا في البحثين إتّباع المنهجية العلمية نفسها بكل خطواتها العملية...

الفئات التي تعيش داخل المؤسّسة، خلال السلم بينها، لم تتجاوز الخمسين بالمئة (٥٠٪) كحدٍّ أقصى عند من عايشوا الأزمة.

وتعقيباً على نتائج الجدول «رقم ٦» نقول: يبدو الاضطراب العلائقي تارةً عميقاً وطوراً أخف عمقاً لكنّه، مع ذلك، يبقى مرتفعاً في كل الحالات ولدى مجمل فئات الأطفال (موضوع الدراسات الميدانية) بحيث يمكننا تلخيص الحالة الأسرية التي يعيش الطفل اللبناني ضمن إطارها كما يأتي: يبدو وجود الأسرة إلى جانب الطفل مخيّباً لآمال هذا الأخير ودون ما يتوقّعه منها. لا بل ينتابنا شعورٌ بأن وجود هذه الأسرة شكليّ أكثر منه فعليّاً وبنّاء؛ فالدور الذي قامت به بدا، من خلال مُعاش الطفل الحياتي الحيوي مُبهماً ومثيراً للضياع أكثر منه إيجابيّاً وعامل بناء في تكوينه البنيوي المتكامل (أي تكوين شخصيّة الطفل وانبنائها).

ومع ذلك، أي رغم السلبيّة التي ميّزت وجود الأسرة إلى جانب الطفل، فلقد حافظت على العديد من الإيجابيّات التي لم، ولن، تتمكّن المؤسّسة من تأمينها مهما كان نوع الحياة التي تقدّمها للطفل وتعجز الأسرة عن تقديمه: فالطفل بدا، وعلى ضوء ملاحظتنا الموضوعية لأطفال المؤسّسات، منزعجاً من وجوده في المؤسّسة لا من وجوده في البيت الذي يعتبره، عن طريق الحَدْس، الإطار الطبيعي لنموّه؛ كما أن العديد من أطفال المؤسّسة أبدوا اهتماماً خاصّاً بما قدّمه له أحد الوالدين (كالجوارب مثلاً...) حتّى وإن كان لا يُذكَر بالمقارنة مع ما تقدّمه له المؤسّسة. والحقيقة تُقال يُفضّل الطفل العيش على الحصير مع أهله على العيش الرهيف داخل المؤسّسة.

ينطبق هذا القول على الأسرة، بشكل عام، تلك التي عاصرت فترات السلم وتلك التي تعايش الأحداث المأساويّة على حدّ سواء؛ والفرق بين مختلف الفئات التي تضم الأطفال الموجودين ضمن العائلة وتلك التي تضمّ أولئك الذين يعيشون داخل المؤسّسة لهو ذو دلالة إحصائيّة مرتفعة جدّاً. ولا عجب في ذلك إذ، كما سبقت الإشارة، يشكّل الحب والتفهّم والتفاهم القائم بين الطفل ووالديه عناصر مبدئية لا بل ركائز للتبادل الاجتماعي والعلائقي المتوجّب إقامته

بين الطفل ومحيطه (ووالديه بشكل خاص).

في الواقع، يرتبط تكوين «الأنا» وانبناؤها عند الطفل بإرثه البيولوجي (كدعامة أساسية)، بتأثير المحيط المباشر فيه وبقدرته على ربط استثمار ما يُقدَّم له من قِبَل المحيط بشتّى التماهيات[1] الناتجة عن هذا الاستثمار والمؤمَّنة، بمقدار كبير، بفضل علاقة الطفل به أي بمحيطه المباشر. ولأولى هذه التماهيات التأثير الأكثر عمقاً ودواماً نظراً لكون الاستثمارات الأولى التي يقوم بها الطفل تحصل عن طريق العالم الخارجي ونقصد هنا، بشكل خاص، الأم والأب؛ فإذا جرت الأمور كما ينبغي، يتمكّن الأهل عندها من تأمين المجال السليم أمام الطفل للقيام بشتّى الاستثمارات والتماهيات التالية بحيث يتمكّن من إدخال عدد من السّمات والمميّزات الخاصّة بشخصيّة والديه أثناء تجاوزه لمختلف مراحل نموّه المتعاقبة والمتتالية. لكنّ الطفل الموجود ضمن إطار الأسرة بدا عاجزاً، وبمقدار كبير، عن تحقيق شتّى التماهيات الإيجابية ذات الأهميّة القصوى في تكوين شخصيّته نظراً للاضطراب المميّز لعلاقته بمحيطه.

مهما يكن من أمر، ينبغي ربط هذا الاضطراب العلائقي بالصعوبة التي يجدها الأشخاص الذين يعيشون معاً أي ضمن إطار المحيط الواحد، في الارتباط بعضهم ببعض بعلاقات اجتماعية إيجابية وسليمة والتي لاحظناها عند أطفال الحرب:

٢ ـ صعوبة ارتباط أفراد المجتمع بعضهم ببعض:

ن = ١٠٠	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
خلال الحرب	٥٩	٦١	٨٠	٥٨	٢٠	٧	٥٥	٢١

جدول «رقم ٧»

---

(١) نعني بـ «التماهي» محاكاة الطفل للأشخاص الموجودين ضمن إطار محيطه المباشر وتمثّله بصفاتهم واتّخاذه لهم كنماذج يتشبّه بها. هذا وتكمن أهميّة التماهي بطبيعة الطفل ككائن اجتماعي إنّما يولد انساناً بالقوّة لا بالفعل بمعنى أن صفاته كإنسان لا تتبلور إلاّ إذا وجد ضمن محيط يقدّم له نماذج بشرية يتماهى بها ويتّخذها كمثال أعلى يطمح لأن يصبح مثلها...

يبدو طفل المؤسّسة أكثر قدرةً من مثيله الموجود ضمن الأسرة على عقد ارتباطات إيجابية تجمعه بمحيطه المباشر: يكفي إلقاء نظرة سريعة على الجدول لإدراك الفرق ذي الدلالة الاحصائية (المرتفعة جدّاً جدّاً بحيث أن احتمال الخطأ لا يتجاوز الواحد بالمليون) المميِّز بين الاثنين لصالح الأوّل (أي طفل المؤسّسة).

بمعنى آخر يمكن القول: إن وجود الأسرة إلى جانب الطفل يشكّل عاملاً سلبيّاً يساهم في تعزيز اضطرابه لا عامل بناء إيجابي ينمّي قدرته على إقامة التبادل الإيجابي السليم والبنّاء مع أفراد محيطه. فهي، أي الأسرة (وبشكل خاص الأم) ترتبط به وتربطه بها عبر علاقة يشوبها الغموض والتعقيد اللذان يكبّلان انفتاحه الحيوي وبالتالي نموّه وتطوّره بحيث يجد نفسه محصوراً ضمن إطار دائرة مغلقة يعجز عن الخروج منها ليسلك طريق الاستقلالية الفرديّة وتأكيد الذات.

نؤكّد، في هذا المجال، ما قيل حول عودة جذور العلاقة البشرية وقدرة الفرد على الارتباط بأبناء جنسه إلى الأيّام الأولى من حياته، لابل إلى تلك اللحظة التي ينشىء الرضيع، خلالها، أوّل ارتباط اجتماعي له مع كائن بشري، لابل أهم ارتباطاته الاجتماعية على الإطلاق، عبر الرضاعة: فهو، مع الغذاء المادّي الذي يتلقّاه من ثدي الأم، يتلقّى الغذاء النفسي والعاطفي؛ والأهم من ذلك يكمن في النشاط النفسي اللاواعي الذي يقوم به ونقصد بذلك عمليّة اجتياف الخارج (أي إدخاله إلى جوفه) وبالتالي الاختيار اللاواعي الذي يقوم به بالنسبة إلى موضوع إبقاء الأشياء والأشخاص والأحداث أو رفضها التي تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من الوسط المحيط به. وهذه العلاقة البدائية (الأولى) تدوم، بدرجة منخفضة أو مرتفعة، طيلة حياة الفرد حتى عندما يكبر ويصبح قادراً على تنويع علاقته بمحيطه.

هذا الموضوع واسع جدّاً وكثير التشعّب لن نغوص في تفاصيله لأن ما يهّمنا منه الآن يقتصر على أحد أهم مظاهره، على ما سمّاه علماء النفس بـ «حاجة الفرد التلقائية للتأثّر والتأثير بمحيطه». وهذه الحاجة هي، أيضاً، شديدة التعقيد نظراً لتنوّع وتعدّد الميول اللاواعية المسيِّرة لها والتي من شأنها مضاعفة

إمكانيّات حرف سيرها عن الهدف الأساسي الذي تصبو إليه.

يشكّل ذلك أحد أهم الأسباب الرئيسية المؤدّية للصعوبة التي يجدها بعض اطفالنا من حيث القدرة على الارتباط بمن يحيط بهم من أشخاص عبر علاقة إيجابية بنّاءة خصوصاً وأن من شأن صعوبات الحياة، التي لا بدّ أن تعترض سير نموّه ونخصّ بالذكر منها تلك التي تقف عائقاً دون اشباع حاجاته الطبيعية فتثير، بالتالي، مشاعر الحرمان عنده، رفع درجة الصعوبة التي يجدها بالنسبة إلى ارتباطه مع أفراد محيطه وتآزيها.

من هنا تفسيرنا ارتباط الاضطراب العلائقي الذي يُعاني منه العديد من أطفالنا عبر اضطراب تبادلهم الاجتماعي مع من يحيط بهم من أشخاص خاصّةً وأنّه من السهل تحوّل عجز الطفل في ما يختص باشباع بعض حاجاته الطبيعية الناتج عامّةً عن فشل الأهل في هذا الصّدد، إلى إخفاق في ميدان تأقلمه الاجتماعي.

وإلى جانب ذلك هناك أسباب متعدّدة يكمن اهمّها في ما كشفه التحليل العيادي المعمّق الذي قمنا به؛ فلقد أظهر هذا التحليل أن مسؤوليّة الإخفاق النفسي المُلاحظ عند الأطفال (موضوع الاستقصاء الميداني) تقع على عاتق كلٍّ من الأب والأم على حدّ سواء؛ لا بل يمكن القول، على ضوء نتائج الدراسة التي قمنا بها أثناء السلم، أن للأب دوراً رئيسيّاً، حتى لا نقول اوّليّاً في هذا الإخفاق نظراً: ـ لضآلة وجوده الفعلي إلى جانب الطفل خلال نموّه وتطوّره وخصوصاً في حياة الكوبل الوالدي الحميميّة؛ ـ للضعف المميِّز لشخصيّته من وجهة نظر الطفل مع العلم بأنّه يشكّل، إلى جانب الأم، الشخص المركزي ذا الدور الأساسي في تطوّره الطبيعي؛ ـ للتقييم السلبي المُعطى له من قِبَل الطفل نفسه؛ ـ لعدم ثبات وجوده ضمن إطار الأسرة...[1].

والسبب الرئيسي في كل ذلك يعود إلى ما سبق أن أشرنا إليه، خلال عرضنا للفصول الأولى من هذا الكتاب، من تمييز بين الرجل والمرأة داخل

(١) سنعالج هذا الموضوع بشكل تفصيلي في الكتاب المخصّص للأب؛ لذا نقتصر هنا على إيراد ما يلزم ذكره لفهم الإضطراب العلائقي (والنفسي) المُلاحظ عند الطفل ودور الأب في حدوثه.

المجتمع العربي الذي يمجّد الذكورة ويحتقر الأنوثة، ويُعطي الرجل حقّ محاسبة الزوجة (التي يعدّها المسؤولة الوحيدة عن تنشئة الطفل) على إخفاقها دون أن يكون له دور فاعل في تربية الطفل. . .، وكل ذلك ينعكس سلباً على تكوين الطفل العام (والنفساني بشكل خاص) الذي ينبني، وإلى حدّ بعيد، انطلاقاً من الصورة التي يقدّمها له أوّل شخصين مسؤولين عن تنشئته والعناية به ونقصد بهما: الأب والأم وانطلاقاً من درجة النضج التي يؤمّنانها على مستوى الانسجام والتفاهم بين الاثنين ضمن إطار الثنائي الذي يضمّهما معاً.

هذا ويمكن اعتبار عدم المساواة بين الزوجين، وبالأخص سيطرة الأب المطلقة كذكر، المسؤول الأوّل عن خلق ما يعزّز الصعوبة عند الطفل في إقامة تبادل اجتماعي سليم لأنّ تباعد كلٍّ من الوالدين عن بعضهما وتنافرهما يتم على حساب الطفل نظراً للصورة السلبيّة التي يقدّمها له كلٌّ منهما عن الآخر. . .

كان لهذا الواقع المسيطر على ساحة المجتمع العربي (بكل ما يضمّه من بلدان مختلفة) ونقصد به اعتبار النصف النسائي من المجتمع نصفاً لا يُعوَّل عليه، محدود الفعاليّة والفائدة. . .، انعكاساته السلبية على تكوين أطفالنا ترجمت عمليّاً عبر اضطرابات نفسيّة متعدّدة مثل: اضطراب علاقاته مع المحيط، اتكاليته المفرطه على الأهل، امتثاليّة وخضوع (أي عيش بظل الضغوط الاجتماعيّة) تعدّيا الحدود المعقولة، اضطرابٌ عميق غزا شخصيّته. . .

٣ ـ اتّكاليّة مفرطة على الأهل:

		م. ض.				م. ت.			
		جنس		دين		جنس		دين	
		ص.	ب.	أ.	م.	ص.	ب.	أ.	م.
خلال السلم	+ و −	٤٠	٣٢	٣٨	٣٤	٣٨	٤٢	٣٣	٤٧
خلال الحرب	+ و −	٨٤	٩٣	٩٣	٨٤	٥٩	٩٧	٨٧	٦٩

جدول «رقم ٨»

لا حاجة لنا للقيام بتحليل إحصائي كي ندرك الفرق ذا الدلالة الإحصائية المرتفعة جدّاً التي تفصل أطفال السّلم عن أطفال الحرب. بمعنى آخر، أصبح الطفل اللبناني، خلال الحرب، شديد التبعيّة والاتّكاليّة على أهله؛ يعود ذلك لحاجته الأوّلية والملحّة لوجودهم إلى جانبه كعامل طمأنينة وحماية له. وهذه الحاجة تشكّل، في الحقيقة، واقعاً عبّر عنه الطفل نفسه عندما وصف حالة البؤس والهجر والحزن التي يتخبّط بداخلها لدى ابتعاد الأهل عنه وحرمانه من أية مساعدة تذكر.

لكن، والحقيقة تُذكَر، تكلّفه هذه المساعدة ثمناً باهظاً جدّاً يدفعه من رصيد حقّه المشروع في الاستقلال الشخصي إذ يفرض الأهل عليه، مقابل وجودهم إلى جانبه، خضوعاً وامتثالاً وطاعةً متطرّفةً عمياء. . . ؛ وما يزيد من ارتفاع ثمن هذه المساعدة يكمن في كون ما يُطلَب من الطفل تنفيذه (من امتثال وخضوع متطرّفين) يتم، عامّةً، على حساب حاجته الطبيعية في إبداء بعض المعارضة تجاه الأهل الذين عليهم هم مساعدته على تحقيقها كي يتسنّى له (للطفل) تحقيق نضجه الشخصي وتأكيد ذاته أي، بكلمة مختصرة، تحقيق الهدف الأسمى من نموّه ألا وهو الاستقلالية والرشد. ولقد أظهر التحليل العيادي النفسي افتقار الطفل لإمكانيّة إبداء بعض المعارضة، بشكل مباشر مفتوح، تجاه الأهل إذ يعرّضه ذلك لفقدان حبّهم، هذا الحب الذي يشكّل ركيزة أساسية في توازنه النفسي ونموّه المتكامل والذي يعتبر اكسير الحياة بالنسبة إليه.

رُبَّ معترض على نتائجنا العمليّة والعلمية بحجّة أنّ من شأن ملاحظه، وإن عابرة، لواقع العائلات اللبنانية الحاليّة إظهار ضعف مواقف الأهل من أطفالهم لدرجة يبدو هؤلاء (أي الأطفال) معها وكأنّهم هم من يُسيِّر دفّة الأسرة ويربّي الأهل لا العكس لأن الطفل هو صاحب الكلمة النهائية والفاصلة في مواقف عديدة ومتنوّعة تتميّز بمعارضته للأوامر الصادرة عن الأهل واللجوء إلى شتّى الوسائل بهدف تحقيق رغباته (من صراخ حادّ ومرتفع إلى رمي نفسه على الأرض وتمرّغه بها، . . .) ولكي يرتاح الأهل من صراخه يلبّون طلباته التي

جابهوها بالرفض سابقاً، لا بل أحياناً كثيرة بالتهديد والإنـذار اللذين يبقيان كلاماً دون تنفيذ. . .

وإجابتنا على هذا الاعتراض لا تكمن في النفي، لأنّنا طالما لاحظنا ذلك وتألمنا منه، ووجّهنا النصح للأهل في هذا الصدد، بل بالدعوة لرؤية الأمور لا من خلال المظاهر الخارجيّة إنّما بمنظار تحليلي عميق من شأنه كشف ما يكمن وراء هذه المظاهر ويسيّرها من عوامل لا تتعارض مطلقاً مع ما سبق قوله بل تتكامل معه إذ أنّها تُلقي الضوء على أوجه أخرى كفيلة بتفسير سبب إخفاق الأهل إلى جانب الطفل: في الواقع، لا يتعارض واقع فرض الأهل موقف الامتثال والخضوع الأعمى لأوامرهم مع واقع ضعفهم تجاهه بل، على العكس، إنّهما يتكاملان لأنّنا نتكلّم على حق الطفل الطبيعي في إبداء بعض المعارضه إنّما بتوجيهٍ من الأهل وإشرافهم لا رغماً عنهم (كما هي الحال في العديد من عائلاتنا). من هنا تأكيدنا على انعدام وجود المعارضة الطبيعية ذات الأثر الإيجابيّ التكوين طالما لم يُدرِك الأهل ويعوا أهمّيتها (إذ عليهم هم توجيهها) كضرورة وكشرط أساسي من شروط تطوّر الطفل ونموّه في إطار سليم فيساعدونه، بالتالي، على إبدائها كيما يتمكّن من تحقيق انبثاثه النفساني وتحقيق ذاته من خلال قدرته على الانفتاح على الآخرين (لا الخضوع لهم) وبلورة شتّى الاستعدادات الكامنة عنده.

وهكذا، فقط، تصبح المعارضه عاملاً تكوينيّاً بنّاءً لا عامل هدم وثورة يثيرفي داخله شتّى المشاعر المتناقضة التي تبثّ الإحساس بالتجاذب الداخلي: فهو، من جهة، يُحسّ بحاجة طبيعيّة لإبداء بعض المعارضة التي تعني بحد ذاتها إظهاراً لكيانه الخاص به وإثباتاً لذاته كإنسان متميّز عن الآخرين لكنّه، من جهة أخرى، يرغب في تقبّل الأهل لها وموافقتهم عليها وإلاّ حاول كبتها في لا وعيه. . . والغلبة تُعقَد، اخيراً، للشعور الأقوى إذ يمكن أن يتلخّص موقف الطفل تارةً بالخضوع والامتثال كي يحظى باستمراريّة حب الأهل له وطوراً بالمعارضة وعدم الانصياع خاصّةً إذا ما لمس بعض الضعف في مواقف الطرف الثاني (أي الأهل). وفي الحالتين يبقى الطفل فريسة الإنزعاج نتيجة غموض

المواقف. . . لأن المعارضة التي أبداها لم تكن موجّهة من قِبَل أهـل يتميّزون بالوعي والإدراك والتفهّم لخصائص ومميّزات نموّه ويتمتّعون بقوّة الإرادة والعزم والقدرة على حزم الأمور والإمساك بها.

وكل هذه الأمور تتضافر معاً لتزيد من غموض صورة الوالدين والتباس دورهم عند الطفل؛ هذا الغموض الذي بدا مرتبطاً بانحسار قدرته على المعارضة بمقدار ما يرتبط بظاهرة الخضوع والاتّكاليّة. في الـواقع، ظهـرت المعارضـة كموضوع تحريم يتجنّب الطفل إبداءهـا حتّى بشكل غـير مباشر عـبر روائزه الاسقاطيّة نظراً لكونها لم تتعدّ الخمسة عشر بالمئة (١٥٪) عنـد مجمل فئـات الأطفال موضوع الاستقصاء:

	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
خلال الحرب	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
معارضة الأب	١٠	٧	٧	٩	١٤	١٠	٧	٦
معارضة الأم	٨	٦	٦	٧	١٥	١٠	٨	٥

جدول «رقم ٩»

يمكن تلخيص موقف الطفل تجاه والـديه بـالاتّكاليـة والخضوع اللذين يتجاوزان بحدودهما الأطر المقبولة بالنسبة إلى سنّه وإلى درجة النضج المفترض به تحقيقها بشكل يتلاءم مع عمره؛ يرتبط هذا الموقف، وبمقدار كبير، بـاختلال التفاهم بين الـوالدين وانسجـامهما من جهـة، وبينهما وبـين الطفـل من جهة أخرى. لذا يبدو موقفه هذا الوسيلة الوحيدة التي يمتلكها الطفل للمحافظة على عطفهما عليه وحمايتهما له خصوصاً لدى مواجهته لوضعيّات حياتية صعبة كتلك التي يعيشها خلال الحرب. من هنا القول بالارتباط الوثيق القائم بين موقف الامتثال الذي يتبنّاه الطفل كموقف عام تجاه أهله وبين الاتّكاليّة المشار إليها أعلاه:

يفـرض الأهل، في الـواقع، سلسلة من الضغوطات والإكـراهـات[1] كشروط أساسية لتلبية رغبات الطفل وحاجاته، حتى الطبيعية منها والمشروعة. وهو (أي الطفل) يعيش كل ذلك بشكل لا واعٍ تتجاذبه مشاعر متناقضة تميل به من قطب إلى آخر: فما يُطلَب منه غير عادل لإحساسه الباطني بحقّه المشروع وبأنّ ذلك يتجاوز قدراته وحدود المساعدة المقدّمة له لكنّه، رغم ذلك، يجد نفسه مضطرّاً لكبت مشاعره الحقيقية والانصياع لما يُفرَض عليه من شروط لأنّه بأمسّ الحاجة إلى أهله حتّى يتمكّن من خفض الإحساس بالتوتّر الذي يعتريه نتيجة عدم إشباع حاجاته من جهة والحالة الاضطرابيـة التي يخلقها بـداخله وجوده ضمن وضعيّة صعبة (كوضعيّة الحرب مثلاً) من جهة أخرى. وما يحتلّ المرتبة الأولى بالنسبة إليه، في مثل هذه الحالة، يبقى تأمين استمراريّـة دعم الأهل (المادّي والنفسي) له:

٤ ـ الامتثال للأهل واتّكاليّة مفرطه عليهم:

	م . ض .				م . ت .			
	جنس		دين		جنس		دين	
	ص.	ب.	إ.	م.	ص.	ب.	إ.	م.
خلال الحرب	٨٨	٩٧	٨٨	٩٧	٧١	٨٥	٨٦	٧٠

جدول «رقم ١٠»

يمكن القول، بشكل عام، على ضوء ربط نتائج الجدولـين السابقـين («امتثال للأهل» و«إمكانيّة المعارضة»)، أن الطفل اللبناني (شأنه في ذلك شأن الـطفل العـربي بشكل عـام): يتبنّى موقف الاتّكـالية والامتثـال والخوف من المعارضة كموقف عام يبدو مُتوَقّعاً ومنسجماً مع ما سبق ذكره ضمن إطار حديثنا عن الحواجز الحضارية الثقافية (من افتقار التّربية في العالم العربي لمقوّمات هامّة

(١) ذكرنا مجمل هذه الضغوطات أثناء حديثنا عن الحواجز الحضارية المستتبّة في عالمنا العربي، نعيد القارىء إليها.

جداً في تكوين الأرضية الأساسية لبناء شخصيّة الطفل وتكوينها)؛ كما أنّه يبدو متلائماً مع نوعيّة العلاقات القائمة بين الطفل العربي ومحيطه (وأسرته بشكل خاص) وطبيعة هذه العلاقات.

ولا عجب في ذلك إذ تبيّن لنا، حتّى الآن، بأنّ بلورة شخصيّة الفرد، أيّ فرد، إنّما تتّم نتيجة تفاعل وتكامل تأثيرات مختلف العوامل المكوِّنة والضاغطة (داخليّةً كانت أم خارجيّة) على قدراته واستعداداته والقوى المكوِّنة لشخصيّته (من أنا وأنا عليا وهو و. . .)؛ لنأخذ مثالاً على ذلك «سياق التماهي» الناجم إجمالاً عن تأثير المحيط، وبالدرجة الأولى عن تأثير الوالدين كنموذج وكمثال أعلى يحاكيه الطفل بصفاته وخصائصه: إن هذا السياق لا يتم، في الحقيقة، إلاّ بفعل تداخل كافة التأثيرات والنشاطات الفاعلة من بنيوية، عضوية ونفسية ـ عاطفية وعقلية ـ ذهنية واجتماعية ـ ثقافية. . . بعضها مع البعض الآخر؛ وبمعنى آخر نقول، يتحقّق سياق التماهي نتيجة تفاعل قدرات الطفل ككائن يتميّز ببنية جسديّة ونفسية وعقلية واجتماعية معيّنة خاصّة به مع تأثير المحيط الخارجي (خصوصاً الأهل خلال مراحل نموّه الأولى) عبر تراكم السنين والخبرات.

وهكذا تصبح قدرة هذا الفرد على التماهي، هذه القدرة التي اكتسبها تدريجاً أثناء اجتيازه لمختلف مراحل نموّه وتطوّره، عاملاً تكوينيّاً أساسيّاً يحدّد، وبمقدار كبير، سلوكه المبدئي تجاه نفسه وتجاه عائلته وبشكل أعم تجاه محيطه المباشر ومجتمعه الأكبر. من هنا كان تركيزنا على أولويّة دور الأهل وتأثيرهم اللذين يمثّلان، وإلى حدّ بعيد، تأثير المجتمع الأكبر، في الموقف العام الذي تبنّاه الفرد كسلوك يواجه به مختلف الوضعيّات الحياتية التي يتعرّض لها.

هذا وينبغي إضافة واقع آخر بغاية الأهميّة إذ أنّه يعزّز، لا بل يُضاعف، موقف الامتثال الخضوعي عند الفرد العربي ونقصد به: امتثاله للقواعد والضغوطات الاجتماعية الممارَسة على الأهل الذين يفرضونها، وبشكل صارم متصلّب، على الطفل. في الواقع، أظهر التحليل العيادي النفسي المعمّق الذي قمنا به على مستوى نتائج دراساتنا الميدانية بأن مجمل فئات الأطفال، موضوع

الاستقصاء والبحث، أبدوا تقيّداً مطلقاً بالقواعد الاجتماعية، تقيّداً حصل على حساب العفويّةspontanéité والمبادرة الشخصيّة لدرجة يمكن القول معها بأن الفرد العربي هو صدى للمجتمع الذي ينتمي إليه:

٥ ـ تقيّد مطلق بالقواعد الاجتماعية (حياة في ظل الضغوط الاجتماعية):

		م. ض.				م. ت.			
		ص.		ب.		ص.		ب.	
		أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
	−	٣١	٣٦	٤١	٣٦	٩٣	٨٣	٣٩	٧١
	+	٦٤	٦٣	٥٦	٥٨	٢	١	٥٩	٢١
خلال الحرب	− و +	٩٥	٩٩	٩٧	٩٤	٩٥	٨٤	٩٨	٩٢

جدول «رقم ١١»

مجمل الأطفال (أكانوا يعيشون مع الأسرة أم داخل المؤسّسة) يتقيّدون، وبشكل شبه مطلق، بالقواعد المفروضة من قِبَل المجتمع؛ إنّما لا يمنع ذلك كونهم يعانون من ضغطها عليهم وإن لم يجرؤوا على معارضتها وتخطّيها. ثم إن هذه المعاناة، أي إحساس الطفل بثقل هذه المفروضات عليه يختلف، نوعاً وكمّاً، باختلاف متغيّري: الجنس (كون الطفل صبياً أو بنتاً) والوضع الأسري (وجود الطفل مع الأسرة أو داخل المؤسّسة بعيداً عن الأهل).

بالنسبة إلى متغيّر «الجنس» يمكن القول بأن تأثيره يرتبط بتغيّر «الوضع الأسري» حيث يبدو تقيّد الصبي الموجود ضمن الأسرة بالقواعد الاجتماعية أكثر عمقاً من تقيّد البنت بها (انظر المجموعة الضابطه م. ض) بينما يبدو تأثّر الصبي الموجود في المؤسّسة أقل عمقاً بكثير من تأثّر زميله الصبي الموجود مع الأسرة ومن تأثّر البنت الموجودة، مثله، في المؤسّسة (انظر المجموعة التجريبية م. ت، المستوى العميق (+)). تتلاءم هذه الملاحظة، في الواقع، مع ما سبق قوله حول تقيّد العائلة العربية بالقواعد الاجتماعية وفرضها ذلك، فرضاً، على الطفل.

ملاحظة تجدر الإشارة إليها؛ لتقيّد الفرد العربي بالمعايير السلوكية الموضوعه أو بالأحرى المفروضة من قِبَل المجتمع دور هامّ جدّاً، هذا صحيح، لكنّ تنفيذه الفعلي يبقى مرتبطاً بسلوك المرأة، بشكل عام؛ لذا فهي تتعرّض للمراقبة الدائمة بهدف التأكّد ممّا إذا كانت تحافظ فعلاً على هذه المعايير أو لا فيجوز، عندها، معاقبتها بشدّةٍ وصرامة بينما يبقى تقيّد الصبي بها على المستوى النظري أكثر منه على المستوى العملي: فهو ينعم، إجمالاً، بحريّة نسبيّة في هذا المجال تفتقر إليها أخته.

كما تجدر الإشارة، أيضاً، للاختلاف النوعي المُلاحَظ، ضمن إطار المؤسّسة، بين ردّة فعل الأيتام وردّة فعل الحالات الاجتماعية[1] تجاه الضغوطات الاجتماعية:

(المجموعة التجريبية)		م. ض.				م. ت.			
		أ.		م.		أ.		م.	
		ح.أ	ي.	ح.أ	ي.	ح.أ	ي.	ح.أ	ي.
	-	٤٦	٤٧	٤١	٤٢	١٩	٢٠	٤٧	٢٤
	+	١	١	١	—	٣١	٢٨	—	٢١
خلال الحرب	- و +	٤٧	٤٨	٤٢	٤٢	٥٠	٤٨	٤٧	٤٥

جدول «رقم ١٢»

نظرة عابرة على المستوى العميق (+) تكفي لإدراك الفرق النوعي الظاهر لدى مجموعة البنات المسيحيّات ما بين فئة الحالات الاجتماعية وفئة الأيتام (الفرق بينهما ذو دلالة إحصائية مرتفعة جدّاً)، بعكس مجموعة البنات المسلمات حيث تبدو الفئتان متساويتي التأثّر بالقواعد الاجتماعية.

(١) بالحالات الاجتماعية (ح. أ) نقصد الطفل الذي لا يزال والداه على قيد الحياة إنّما وُضِع داخل المؤسّسة لظروف وأسباب متنوّعة؛ أمّا اليتيم فهو من فقد والده أو والدته (أو والديه)، إنّما لم نختر نحن، ضمن إطار أبحاثنا، سوى يتامى الأب.

بالعودة للمتغيّرات الأساسية وللجدول «رقم ١١» يمكن القول إن لمتغيّر «الوضع العائلي» تأثيره الهام بحيث يبدو الأطفال الذين يعيشون مع الأسرة أكثر تقيّداً بالقواعد الاجتماعية من أولئك الموجودين ضمن المؤسّسة (باستثناء البنات المسلمات) والفرق بين الاثنين ذو دلالة إحصائية مرتفعة جدّاً (على المستوى العميق +)؛ تتلاءم هذه الملاحظة مع ما سبق أن قلناه ومع الواقع التربوي الخاص بكل من الأسرة والمؤسّسة.

مهما يكن من أمر يمكننا استنتاج مسلّمة علميّة تبدو ثابتة ممّا سبق عرضه من نتائج ونقصد بذلك: اهتمام الفرد اللبناني، شأنه في ذلك شأن أي إنسان عربي، بـ«القيل والقالQu'en dira-t-on» أكثر منه بما يتلاءم مع متطلّبات تطوّره ومقوّمات سعادته كفرد. في الواقع، كثيراً ما صُدِمنا بهذا الواقع داخل مجتمعنا لما لاحظناه، عند العديد من عائلاتنا، من وقوف الأهل حائلاً بين أبنائهم وبين رغبة هؤلاء (الأبناء) وطموحهم في اختيار مهنة مستقبلية معيّنة لا لشيء سوى لأن هذه المهنة لا تحظى بتقييم المجتمع بل تستثير انتقاداته وتعليقاته السلبية، والفرد العربي يجد نفسه عاجزاً عن مواجهة هذه الانتقادات وتخطّيها. يحصل ذلك بشكل عام حتى وإن كان الأهل مقتنعين تمام الاقتناع بحسن اختيار الابناء (الذين بلغوا سنّ الرشد والاختيار المهني) ويكون هذا الاختيار يشكّل، في الحقيقة، الفرصة الفضلى (وأحياناً الوحيدة) المقدّمة لهم بالنسبة إلى تأكيد مستقبلهم.

بكلمة مختصرة نقول: يخضع الفرد اللبناني خاصة، والعربي بشكل عام، للأعراف السائدة في مجتمعه حتى وإن كان يراها بينه وبين نفسه باليةً، لا تتلاءم مع الظروف والوضعيّات الحاضرة التي يعيش ضمن إطارها؛ فالأهم، بالنسبة إليه، يكمن في عدم تعرّضه للأقاويل وبإنقاذ المظاهر... ولقد بدا ذلك واضحاً وجليّاً في إجابات الأطفال على الاختبارات الإسقاطية كما أنه يبدو واضحاً من خلال مجمل تصرّفات الفرد الشرقي.

ينبغي تبديد أي التباس يمكن أن يقع فيه القارىء الكريم: بتحديدنا لتقيّد الإنسان العربي المُفرَط بالقواعد الاجتماعية كسمة اضطرابية لا نقصد

دعوته إلى ضرب القيم والأعراف المفروضة من قِبَل المجتمع الأكبر عرض الحائط بل على العكس فإنّنا نؤكّد على أن هذه النقطة (احترام القيم الاجتماعية) تشكّل أحد أهم العناصر المبدئية والضرورية لتأمين الصحّة، الفرديّة والجماعيّة، على حدّ سواء. إنّما ما نعنيه يكمن في تنبيه إنساننا العربي إلى ضرورة عدم تعدّي احترامه لها حدوداً معيّنة عليه التوقّف عندها وإلا تحقّق هذا الاحترام، لا بل هذا التقيّد، على حساب حقّه المشروع في تأكيد أناه Son Moi الشخصية وعلى حساب استقلاليّته النسبية. فبدون هذه الاستقلالية التي على كل فرد تحقيقها يصبح مجرّد آلة اجتماعية لا نفع منها في المجتمع إذ تبدو عائقاً في طريق تطوّره بدلاً من أن يكون الشخص عنصراً فاعلاً، مؤثّراً ومتأثّراً في المجتمع، فيساهم عندها بتطويره وتقدّمه: وهذا ما ننبّه الإنسان العربي لخطورته.

أكثر من ذلك نقول في هذا الصدد مع فريديريك هاكر[1] باستحالة تحقيق «أيّة تربية بدون إكراه إذ أن كل محاولة لإلغائه تبقى، منطقيّاً، مرهونة بالفشل لأن إزالة الإكراه من التربية يقود إلى ما هو أخطر، إلى تحرير العدوانية الليبيديه التي لا يكبح جماحها سوى عامل الإكراه والخوف الناجين عن القيود الاجتماعية. فالاعتقاد، وعن صدق إيمان، بإمكانيّة إزالة وجود الحرمان من حياة الفرد اعتقاد خاطىء كلّياً».

على كل حال، يعرف مجتمعنا اللبناني، أكثر من غيره في هذا المضمار، نتيجة ما يؤدّي إليه تحرّر المشاعر العدوانية من عقالها وانفلاتها من أي حسيب أو رقيب (أي من أي ضابط خارجي سلطوي) تمارسه ما يُسمّى بالدولة القادرة (وضمن إطار الأسرة، الأهل) مبدئيّاً على فرض ضغوطات وإكراهات من شأنها لجم الانفعالات الليبيدية عند الفرد. في الواقع، تكفي نظرة عابرة على مجتمعنا الحالي المعايش لوضعيّة الحرب لإدراك مدى خطورة تحرّر الإنسان من أي عمليّة ضبط أو إكراه... إذ تسيطر، عندها، شريعة الغاب على العلاقات السائدة بين أفراد المجتمع بحيث يأكل القوي الضعيف ويفترسه...

(1) Hacker (F.), «Agression, violence dans le monde moderne», Ed. Calmann Lévy; 1972 (trad. fr.), p 168-169.

هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى فإنّنا نعرف، انطلاقاً من المفاهيم التي أوردها التحليل النفسي بأن الأناle Moi تخضع، إجمالاً، لضغوطات وقوى متناقضة تتجاذبها من قطب نفسي إلى آخر: هناك، من جهة، ضغوطات داخلية تفرضها النزوات الليبيدية والتمنيّات والرغبات اللاواعية الممثّله للهوLe ça وهناك، من جهة أخرى، ضغوطات خارجية تفرضها القوانين والقواعد والمعايير والقيم الاجتماعية الممثّلة للأنا الأعلى le surmoi يمكن تمثيل هذه الضغوطات المتناقضة بالرسم التالي:

الأنا الأعلى	⇄	الأنا	⇄	الهو
le surmoi		le Moi		le ça

ودور الأنا الممثّلة لشخصيّة الفرد يكمن في إقامة توازن شبه دائم بين «الهو» من جهة و «الأنا الأعلى» من جهة أخرى أي لعب دور الوسيط بين الاثنين بحيث لا يطغي أيٌّ منهما على الآخر في تصرّف الفرد وسلوكه الاجتماعيين. بمعنى آخر، على الأنا معرفة متى، وكيف ولأي درجة يمكنها إشباع النزوات الناجمة عن «الهو» أو، على العكس، التقيّد بمفروضات المجتمع المتمثّله «بالأنا الأعلى» إنّما دون الإساءة إلى استقلاليّتها الخاصّة بها؛ لذا لن تتمكّن من تحقيق ذلك إذا لم تنضج الأنا فتعي، بالتالي، مسؤوليّتها عن كل ما تقوم به. والذات اللبنانية، شأنها شأن الذات العربية بشكل عام، تبدو عاجزةً عن تحقيق هذا التوازن النفسي لأنّها تميل، عامّةً، إلى التطرّف إمّا باتّجاه سيطرة النزوات وإمّا باتّجاه الخضوع والاستسلام دون التزام حدود الاعتدالcommune- mesure[1].

وهذا ما يُعزِّز، في الواقع، درجة الاضطراب في الشخصية العامّة نظراً لكون الطفل، ذي الشخصيّة الفريدة من نوعها، يجد نفسه مضطرّاً لتبنّي موقف «الامتثال الخضوعي» تجاه أوامر الأهل كي لا تتملّكه مشاعر الذنب تجاههم

(١) سبق أن تناولنا هذا الموضوع، في طيّات كتابنا السابق عندما تناولنا موضوع تميّز الأنا بالضعف، لذا نعيد القارىء إليه.

وبالتالي تجاه المجتمع الأكبر. وهكذا تتضافر الأسباب وتتشعّب العوامل لتسدّ الطريق أمام إمكانيّاته في تحقيق نموّ طبيعي وسليم[1]، إذ أنّه يبقى عاجزاً عن تحقيق ما يمكّنه مستقبلاً، أي عندما يبلغ سن الرشد، من فرض ذاته ككيان مستقل. يُعتبَر ذلك، في الحقيقة، نتيجةً منطقيّة للعجز الذي ميّزه سابقاً بالنسبة إلى قدرته على التمييز بين ما ينبغي احترامه من مفروضات وما يجب تجاوزه إذ يتعارض مع حقوقه المشروعة؛ وبكلمة مختصرة نقول: يشكّل ذلك نتيجة طبيعيّة لعجز الفرد عن تأمين توازنه النفسي. فلا عجب، إذاً، إن بقيت شخصيّته مُنتقَصة التكوين وعاجزة عن تحمّل المسؤوليّات المُتوجّب عليها القيام بها لدى بلوغ الفرد سنّ الرشد.

تجدر الإشارة هنا إلى واقع طالما لفت انتباهنا ويكمن في تحميل الحرب مسؤوليّة كل ما وصل إليه الفرد والمجتمع اللبناني من عجز وضعف؛ يتملّكنا دائماً الإحساس، تجاه هذا الواقع، وكأنّ هذه الحرب مشجب نعلّق عليه كل ما يزعجنا من أحاسيس بالنقص تغمر كياننا بدلاً من مواجهة المشاكل بشكل موضوعي وعملاني يمكّننا من معرفة مواضع النقص والأسباب المؤدّية إليها للعمل، من ثمّ، على حلّها وبالتالي تجاوزها. نودّ التأكيد هنا على الواقع التالي: للحرب تأثيراتها وانعكاساتها السلبية على نفسيّة الكائن البشري، هذا صحيح، إنّما لم تكن الانعكاسات بهذه السلبيّة لو لم يقدّم لها المجتمع اللبناني الوقود الذي تحتاج إليه[2]. أكثر من ذلك نقول: لم يكن مجتمع ما قبل الحرب بوضع أفضل إذ أنّه كان، هو الآخر، ضحيّة الضغوطات الاجتماعية...، لكنّ تأثّره السلبي بها كان أخفّ وقعاً لأسباب متعدّدة نورد أهمّها:

- انحلال الروابط الأسرّية أثناء الحرب، هذه الروابط التي كانت تجمع،

---

(١) نقصد بالتعبير «نمو طبيعي وسليم» ذلك النضج الذي تكتسبه الأنا أثناء تطوّرها التدريجي عبر مختلف مراحل النمو المتتابعة التي يجتازها الطفل بحيث يحقّق، خلال كل مرحلة، مستوى معيّنا من النضج العام يمكّنه من تجاوز المرحلة السابقة والإنطلاق بشكل سوي نحو المرحلة اللاحقة...

(٢) سبق أن تناولنا، وبالتفصيل في طيّات كتابنا السابق، هذا الموضوع الهام حيث أشرنا إلى مسؤوليّة الفرد اللبناني في ما وصل إليه مجتمعه من انهيار سبّبته الحرب الدائرة على أرضه.

ظاهرياً فقط، بين الوالدين إنقاذاً للمظاهر الخارجية. ومع سقوط الأقنعة التي كان الأهل يختبئون وراءها لفرض سلطتهم على الابناء تكشّفت الحقيقة، كما هي، عارية من كل زَيف فوجد الوالدان نفسيهما أمام ضعفهما وعجزهما عن التعامل مع الطفل نظراً لجهلهما مميّزات نموّه وخصائص تطوّره؛ لذا لم يجدا أفضل من اللجوء المتطرّف للقواعد والمفروضات الاجتماعية وسيلةً تمكّنهما من تعزيز وجودهما إلى جانب الطفل وتقوية سلطتهما عليه. لكن أنّى لذلك أن يفي بالغرض المقصود والطفل هو ما هو عليه من شفافية وإحساس مرهف يمكّنانه من التقاط كل ما ليس على ما يُرام داخل أسرته مهما بذل الأهل من جهود لأخفاء ذلك؟ إذاً، من الطبيعي أن يقع الطفل فريسة الغمّ والغموض الناتجين عن التناقضات المتعدّدة المحيطة به خصوصاً وأنه يعجز، بدون مساعدة الراشدين، عن تفسير ملابسات الواقع الذي يتخبّط بداخله.

هذه هي، في الحقيقة، حالة معظم أطفالنا كما بدت على ضوء الأبحاث الميدانية التي قمنا بها ضمن إطار المجتمع اللبناني: فالغموض والالتباس يحيطان بالطفل من كل جانب: غموض في الأدوار والصور التي يكوّنها عن والديه، غموض في الصورة التي يكوّنها عن نفسه، غموض في الهويّة (الوطنية والجنسية والشخصيّة المتكاملة).

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا الغموض لا يميّز وضعيّة الحرب فقط بل إن الطفل كان، قبل اندلاع الحرب على أرض وطنه، معرّضاً لمثل هذا الغموض نظراً لخيبة الأمل الدائمة المُحدَثة عنده نتيجة تراكم الاخطاء المتعدّدة والمتنوّعة التي يقع فيها الأهل في مجال التربية وفي مجال السلوك الذي من شأنه، إجمالاً، تقديم النموذج الواضح بالنسبة إلى تماهي الطفل واكتسابه، من ثمّ، لماهيّة دورهم وكنهه والذي من شأنه مساعدته على اكتساب صفات الرجولة أو الأنوثة المفترض توافرها، مستقبلاً، في شخصيّته كرجل أو امرأة يشكّلان عضوين متكاملين وفعّالين ضمن إطار المجتمع الأكبر.

إنّما يمكن التأكيد أن صعوبة الوضعيّة الناتجة عن تأثير الحرب وذيولها قد ضاعفت من خطورة هذه الأخطاء نتيجة تزايد حاجة الطفل لأهله، من جهة،

وبقاء هؤلاء (أي الأهل) مماثلين لأنفسهم قبل وخلال الأحداث من جهة أخرى. بمعنى آخر نقول: لقد تزايدت حاجة الطفل لوالديه خلال الحرب، لكن لوجود والدين واعيين متفهّمين لحاجاته الطبيعية، والدين يتمكّنان من تنويع دورهما تبعاً لتنوّع الوضعيّات ومتطلّباتها فيتلاءم، بالتالي، مع حاجات الطفل الحقيقية. لكنّ الواقع بدا عكس ما ينبغي أن يكون عليه إذ بقي الأهل على ما كانوا عليه قبل الحرب أي انّهم بقوا يؤمّنون الوجود السابق نفسه (من حيث النوع والكم)... وكل ذلك أدّى إلى مضاعفة خيبة أمل الطفل التي عزّزت، بدورها، استعداده المتزايد للاضطراب ولاختلال التوازن عنده.

ونحن إذ نشدّد هنا على هذه الوقائع، وبوجه خاص تلك المتعلّقة بالحرب، فلكي نُظهر، وبالبرهان العلمي القاطع لأنّه مستمد من مُعاش الطفل الحياتي، بأن التربية الأسرية في مجتمعنا العربي لتبدو، بحدّ ذاتها، منتقصة ومخيِّبة، إجمالاً، لآمال الطفل وذلك قبل أن يكون للحرب أي تأثير فيها: فهي، كما سبق أن قلنا، تشكّل الحلبة الأولى لاستتباب الحواجز الحضارية المعيقة لتطوّر شخصيّة الطفل، ومن ثمّ الراشد، العربي بشكل سليم.

وبالعودة إلى دور الأهل نؤكّد الواقع التالي: لا يكمن الخطر الأكبر في ارتكاب الاخطاء والهفوات، التي لابد للأهل كائناً من كانوا ولأي مجتمع حضاري انتموا في ارتكابها لدى تنشئتهم للطفل وتربيتهم له، بل في جهلهم لهذه الأخطاء وفي صعوبة اقرارهم بها كي يتمكّنوا من إعادة النظر في طبيعة وجودهم ونوعيّة سلوكهم إلى جانب الطفل حين يبدو منزعجاً وغير راضٍ. فبدلاً من ذلك نجدهم ينعتونه بـ«الراس اليابس» و «العنيد» وبكونه «لا يفعل إلاّ ما يحلو له» وكأنّ على الطفل نفسه معرفة متى ينبغي عليهم، هم، إبداء الحزم والعزم أو، على العكس، إبداء نوعٍ من التساهل والتسامح بالنسبة إلى سلوكه الحالي... وباختصار نقول، يبدو الأهل على جهلٍ مطبق بواجباتهم تجاه الطفل وبوجه خاص بالحقوق التي تخوّلهم فرض الطاعة على الطفل حين تدعو الحاجة إلى ذلك والسماح له بإبداء بعض المعارضة عندما يتطلّب نموّه تأمين ذلك. فاحترام الطفل للقواعد التربويّة التي يبثّها الأهل لا يُستجدى بل يُفرَض

فرضاً ضمن إطار سلطةٍ تعتمد على الحب والتفهّم؛ هذا طبعاً عندما يكون الأهل واثقين ممّا يفرضونه على الطفل من حقوق وواجبات وإلاّ ظلموا هذا الطفل وظلموا أنفسهم معه...

وانسجاماً مع كل ما سبق قوله يبدو من الطبيعي، إذاً، حدوث اضطراب نفسي بنيوي أشدّ عمقاً عند الطفل الذي يعايش وضعيّات مؤلمة (كتلك التي تحدثها الحرب) منه عند من يعيش ضمن إطار وضعيّات طبيعية لأن الأوّل يحتاج أكثر بكثير من الثاني لدعم الأسرة (المعنوي والمادّي) ومع ذلك فقد بدا هذا الدعم، إن من حيث النوع أو الكمّ، دون مستوى حاجة الطفل المتزايدة كي يستطيع تخطّي العقبات وتجاوز الصعوبات التي لا بدّ أن تعترض طريق نموّه وتطوّره الطبيعيين.

بالنمو الطبيعي نقصد اجتياز الطفل لمختلف مراحل نموّه بشكل متتابع ومتكامل بحيث تؤمّن له كل مرحلة يجتازها مستوى معيّناً من النضج يشكّل قاعدةً أساسيّة ومتينة تخوّله العبور إلى المرحلة التالية... وهكذا دواليك. فيتأمّن له، بذلك، المناخ الملائم لنموّ يخلو من اخطار الاضطرابات النفسية العميقة كالصد والنكوص، بشكل خاص، إذ أنّه بعيشه الكامل لكل مرحلة لا يتعرض للعودة، بشكل لاواعٍ، إلى الوراء لإشباع نقص اعتور نموّه خلال مرحلةٍ معيّنة ممّا ينغّص عليه عيشه ويسد عليه طريق التطوّر إلى الأمام.

لكن أنّى لطفلنا العربي أن ينمو بشكل طبيعي ومتوازن وهو، كما سبق أن رأينا، يعاني نقصاً هائلاً في ما يختص بتأمين الركائز الأساسية المكوّنة لشخصيّته والمساهمة، بشكل فعّال، في انطلاقته وتطوّره؟

في الواقع، أنّى لهذا الطفل إمكانيّة تحقيق التوازن في نموّه وهو يعيش ضمن إطار من الغموض يجعل من الصعب عليه القيام بالتماهي الضروري بأهله كي يكتسب المقوّمات الرئيسيّة لشخصيّته وذلك لأسباب متعدّدة يبقى أهمّها: غموض المواصفات الجنسية الواضحة عند كل من الوالدين وتناقض أوامر هذين (أي الوالدين) وتعليماتهما مع ما يقومان به من سلوك وتصرّف. وفي

الحقيقة، تكفي ملاحظة دقيقه وثاقبة لتصرّفات الأهل كي ندرك مدى هذا التناقض: فما يطلبون من الطفل عدم القيام به لأنّه سلوك شائن ومعيب... يمارسونه هم في تصرّفاتهم الحياتية المعتادة... وهكذا تلتبس الأمور أمامه خاصّةً وأنّ من أهم مقوّمات نموّه اتّخاذهم نموذجاً ومثالاً أعلى يحاكيه في تصرّفاته: ماذا يفعل وكيف يتصرّف؟ أبانسجام مع أقوالهم واوامرهم ونواهيهم خاصّة وأنّهم يرفقونها، غالباً، بالقوّة والشدّة في الموقف، أم بالانسجام مع أفعالهم؟... وهذا ما يجعله يعيش ضمن واقع مؤلم يسبّب له الضياع والحيرة.

وما يزيد من خطورة الانعكاسات السلبية الناجمة عن هذا الإلتباس وواقع الضياع الذي يتخبّط الطفل ضمن إطاره يكمن، أساساً، في أنّ تماهي الطفل بأهله (بسلوكهم، بادوارهم، بصورتهم،...) يشكّل المحور الأساسي الذي تُنسَج حوله مجمل العناصر الأخرى المكوِّنة لشخصيّته إذ أنّه عبرهم وعبر علاقته بهم وتفاعله معهم يتمكّن من تكوين صورةٍ واضحة عنهم ومن ثمّ عن نفسه؛ ثمّ إنّ أهميّة هذا التماهي لا تقتصر على مرحلةٍ معيّنة من مراحل نموّه بل ترافق حياته بأكملها (منذ الولادة وحتّى المهات).

ومع ذلك يمكن التأكيد على أن لهذا التماهي دوراً أوّليّاً وجوهريّاً خلال مرحلة هامّة جدّاً ضمن إطار مراحل نموّه ونعني بها المرحلة الأوديبية[1] حيث يشكّل الوالدان ذلك النموذج إنما، وفي الوقت نفسه، ذلك المنافس الأساسي اللذين يحاول الطفل التماهي بهما عن طريق اجتيائه (أي إدخال introjection) اللاواعي لبعض صورهما وصفاتهما وتصوّراتهما... فيدمجها، من ثمّ، مع صفاته الشخصيّة لينافسها (أي ينافس الوالدين) على الدور الذي يقوم به كلّ منهما إلى جانب الآخر؛ وكل ذلك بهدف الحلول مكان القريب من نفس الجنس إلى جانب القريب من الجنس الآخر بعد تماهيه بالأوّل. وهكذا تشكّل المفاهيم التي يستخلصها الطفل من هذه السياقات النفسية، البالغة الأهميّة، الركيزة

---

(١) سبق أن ناقشنا، مطوّلاً، هذا الموضوع ضمن طيّات الكتاب المخصّص لنمو الطفل، نعيد القارىء إليه (المرحلة الأوديبية ضمن إطار مراحل النمو).

الأساسية التي تمكّنه في المستقبل، أي عندما يصبح راشداً، من اكتساب مركزه ومكانته كرجل أو كامرأة، داخل المجتمع الـذي يضمّه إلى جـانب غيره من الأفراد (ومن كلا الجنسين).

على كل حـال يُظهـر الصراع الأوديبي الذي لاحـظناه عنـد الأطفال، موضوع أبحاثنا الميدانية[1]، مقدار فشل الأهل في تأمين هذه الركيزة الأساسية المسؤولة، طبعاً إلى جانب عوامل تكوينية أخرى، عن تكوين بنية شخصيّـة أطفالهم المتكاملة. تساؤل هام يطرح نفسه علينا في هذا المضمار: كيف؟ ولماذا فشل الأهل؟...

والإجابة العملية عن هذا التساؤل تتضمّن معطيات متعدّدة إنّما بشكل مباشر نقول: يعود السبب الأساسي في فشل الأهل حيال الطفل لالتباس الدور الذي يقومون به إلى جانبه وغموض الصورة التي يقدّمونها لـه؛ وقد شكّلت هاتان السمتان سبباً رئيسيّاً مسؤولاً، وبشكل مباشر، عن الاضطراب والصراع النفسيين اللذين لاحظناهما عند هؤلاء الأطفال واللذين يرتبطان، بشكل وثيق، بتقصير الأهل بالنسبة إلى دورهم الفعّال ووقوفهم إلى جانب طفلهم:

٦ ـ التباس دور الأهل وغموض صورتهم بالنسبة إلى الطفل:

	م. ض.				م. ت.			
	ص.		ب.		ص.		ب.	
	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.	أ.	م.
التباس دور الأهل	٥٦	٥٠	١٦	٢٠	٧١	٥٢	١٥	٨
غموض صورتهم	٩٨	٩٠	٩٧	٩٤	٩٨	٩٤	٩٧	٩٧

جدول «رقم ١٣»

بدت هذه السمات قليلة التواتر (إن داخل نفس الرائز أو عـبر مختلف الروائز، ومع ذلك فهي بغاية الدلالة والمعنى لأنّها تساعدنا على التقاط وفهم

(١) نعيد القارىء، في ما يختص بهذا الموضوع، لكتابنا السابق (الجزء الرابع).

طبيعة العلاقات القائمة بين الطفل وأسرته (ووالديه بشكل خاص)؛ فالقراءة الشاملة لمختلف الاختبارات الاسقاطية التي قام بها الأطفال تركت لدينا انطباعاً قوياً بأن التشويش وعدم وضوح الرؤية هما السائدان على مُعاش الطفل الحيوي فيما يختص بوالديه: لقد بدا الخلط بين الأب والأم واضحاً، من خلال هذه الاختبارات والأسئلة الختاميّة المرافقة لها، ومن خلال المقابلات التي اجريناها مع الطفل وحوله، والأمثلة على ذلك عديدة، متنوّعة وأكثر من أن تُحصى، نكتفي بذكر بعضها: في رائز الرِّجْلِ السوداءPN، استحال علينا، من خلال التحليل العيادي، إيجاد تمثّل ولو ضئيل حول ماهيّة الأنوثة والذكورة، وبالتالي الأمومة والأبوّة، وكنهها أو، على الأقل، تمييز ولو عابر بين الصفات الأساسية المميِّزة لكلٍّ من الأب والأم كأوّل شخصين متمايزين يتعرّف إليهما الطفل ضمن إطار الجو المنزلي الحميم.

هذا وقد تواتر عند الأطفال ذكر «الأب الرابّ» أي الأب المُرضِع كبديل عن الأم التي بدلاً من أن تكون مغذّية ومثيرة للإطمئنان بدت مُحيَّيةً لآمال الطفل في هذا المضمار.

وكذلك القول بالنسبة إلى تعرّف الطفل على والديه، فقد بدا بغاية النقص والتشويش حتى على مستوى الأسئلة المباشرة المضافة خصّيصاً لبلورة موضوع كيفيّة تمثّل الطفل لوالديه؛ فالإجابة عن السؤال «كيف تعرف الأم من الأب وكيف تميّزهما عن بعضهما؟» تركّزت حول الثياب والشعر كقول أكبر عدد من الأطفال «الأم بتلبس تنّورة وفستان وشعرها طويل والأب بيلبس بنطلون وشعره قصير». يكشف هذا النوع من الإجابة عن مدى سيطرة التشويش والغموض على ذهن الطفل اللبناني بالنسبة إلى هذا الموضوع، مع انّه يبلغ العاشرة والحادية عشرة من عمره وينبغي أن تكون قد تركّزت في ذهنه معالم التمييز بين كلٍّ من الجنسين ومقوّمات ادوارهما وصورهما. فلا عجب، إذاً، إذا ما تميّز دور الوالدين وصورتهما بالالتباس والغموض.

ثم إن نمط الإجابة المذكور أعلاه يمثّل مظاهر خارجية لا تشكّل، بحدّ ذاتها، قاعدةً أساسيّةً واضحة المعالم من شأنها تكوين الدعامة الأساسية المفروض

توافرها لبناء شخصيّته المستقبلية كراشد سيقوم بدور الأب أو الأم إذ من الممكن أن لا يتعرّف على والديه ويميّزهما عن بعضهما إذا ما لبست الأم بنطلوناً وقصّت شعرها (كالوالد تماماً).

ومع ذلك فالطفل الذي نتعامل معه يبلغ، كما قلنا، العاشرة والحادية عشرة من عمره ممّا يعني بأنّه اجتاز مختلف المراحل الأساسية والتكوينية في نمو شخصيّته وكان من المتوقع أن يكون قد كوّن فكرةً واضحة حول شخصيّة والديه ودور كلٍّ منهما. هذا وقد أكدّ مجمل علماء النفس وبشكل خاص المحلّلون النفسيّون على أن الخطوط العريضة أو بالأحرى المراجع الأساسية للنمو تتم، عمليّاً، خلال السنوات الست الأولى من حياة الطفل وهذا يعني ضرورة أن تكون الصورة التي كوّنها عن والديه واضحة نسبيّاً (خصوصاً لدى بلوغه سن العاشرة من عمره) لأن معالم الصورة التي يكوّنها عن جسده son schéma corporel تتشكّل خلال السنوات الأولى من عمره بفضل تمثّل الطفل لصورة والديه. لكنّ ذلك لا يعني بأن الوسائل التربوية المعتمدة بعد هذه الفترة تصبح عديمة الجدوى بل يعني أن طابع الأهل الخاص يكون قد ترسّخ في ذهن الطفل وشخصيّته مكوّناً بذلك النواة الأساسية لتكوين حياته النفسية[1].

وإلى جانب الإجابات ذات النمط المذكور أعلاه هناك نوعٌ آخر ركّز، من حيث التمييز بين الأب والأم، على وجود الأب خارج المنزل والأم بداخله وعلى العمل الذي يقوم به كلٌّ منهما كعامل تمييز بين الاثنين ويدلّ ذلك على وجود درجة من الوضوح تفتقر إليها الإجابات السابقة كقول عدد من الأطفال مثلاً «الأب هو الذي يؤمّن المال الضروري واللازم للعائلة بينما توجّه الأم المنزل وتسيّره من الداخل» أو «الأب يعمل في الخارج أمّا الأم فتعمل داخل المنزل، وهكذا أعرفهما». يتّضح من هذه الإجابات تأثير الواقع الاجتماعي في ما يختص بالصورة التي يرسمها المجتمع العربي عن المرأة بداخله أي صورة المرأة داخل المنزل بينما يبقى الرجل ذلك العنصر الاجتماعي الفعّال ذا الحريّة المطلقة بالتنقّل داخل المنزل وخارجه. . .

(1) Aichhorn (A), «Jeunesse à l'abandon», Ed. Privat, Toulouse, 1973 p. 201.

وهناك نمط آخر من الإجابة ركّز، بشكل خاص، على وجود الشاربين عند الأب دون الأم؛ يحمل هذا النوع من الإجابة في طيّاته وضوحاً يتعدّى، وإلى حد كبير، ذلك الذي يحمله نمط الإجابات السابقة لأنّ وجود الشاربين يشكّل، في الحقيقة، سمةً خاصّة بالذكوره، ثانوية هذا صحيح، إنّما مميِّزة فعلاً للذكر عن الأنثى. إنّما تجدر الإشارة إلى أن هذا النمط من الإجابة كان ضئيلاً جدّاً بالنسبة إلى أنماط الإجابة الأخرى التي تتميّز بالتشويش والغموض...

هذا ويمكن القول بأن سيطرة التشويش على ذهن الطفل بالنسبة إلى دور الوالدين تتأكّد على ضوء السؤال الاستخلاصي النهائي «من يُطعِم المولود الجديد؟» إذ ثبت لنا، على ضوء مجموع إجابات الأطفال (موضوع الاستقصاء الميداني) على هذا السؤال بأن تمثّله الذهني يشوبه الكثير من الغموض: فصورة الأم المغذّية للمولود الجديد من ثديها تكاد تندثر لتحلّ مكانها صورة الأم الغامضة الدور حيث بإمكان أي راشد الحلول مكانها (حتّى الأب). وفي الواقع، لقد لفت انتباهنا، عند عدد كبير من الأطفال، مفهوم «الأب الرابّ» أي الأب المُعيل le père nourricier (المذكور أعلاه) الذي يقدّم، بنفسه، الغذاء لطفله أو حتّى «يُرضِع الطفل» كإجابة على السؤال الاستخلاصي السابق ذكره وكتمثّل بدا متواتراً على مستوى اللوحات التي تعرض مشهد الرضاعة في رائز الرّجُل السوداء («الأب يُقدِّم الغذاء لطفله»، «يرضع الطفل من أبيه»...).

وتمثُّل الطفل لوالديه، كما بدا عبر الاستمارة questionnaire [(1)]، لم يكن أفضل من ذلك الذي كشفه رائز الرّجل السوداء إذ أن الطفل، الصبي بشكل خاص، فضّل مساعدة الأم على مساعدة الأب: وإجابته عن السؤال «في المستقبل، تود أن تكون أباً؟ أمّاً؟ لماذا؟» والسؤال «في المستقبل تود أن تصبح

---

(١) نذكّر القارىء بأنّنا استعملنا، إلى جانب المقابلات العيادية، مجموعة (وضعناه) من الروائز الاسقاطية (رائز الرجل السوداء PN رائز الفيلم، رائز العائلة، رائز الحرب، رائز الحرمان واستمارة Questionnaire تركّز على دور الوالدين وخصوصاً الأب إلى جانب الطفل)؛ سبق أن عرضنا في الكتاب السابق نسخة عن كلٍّ منها نعيد القارئ إليها.

مثل بابا؟ ماما؟ لماذا؟» كانت مفعمة بالغموض وقد تركّزت خصوصاً على «نوعيّة العلاقات القائمة بين الطفل ووالديه (إذا كان يفضّل الأم، يودّ أن يصبح مثلها. . .) وعلى الاعتبار الاجتماعي الذي يحظى به أحد الوالدين، لا على هويّة القريب من جنس الطفل (الأب عند الصبي والأم عند الفتاة) ممّا يُظهِر إدراكه لصورة هذا القريب وبالتالي قدرته على التماهي بصفاته ومحاكاتها ليصبح، في المستقبل، رجلاً أو امرأةً مكتملي الرجولة أو الأنوثة؛ في الواقع، كثيرة كانت إجابات الصبيان «أود أن اصبح مثل ماما لأنّها تتعب من أجلنا» وإجابات البنات «أود أن اصبح مثل بابا لأنّه آدمي، محبوب ومُعتبَر بالمجتمع». . .

من البديهي أن يكون للعلاقة القائمة بين الطفل ووالديه وللاعتبار الذي يحظى به كلّ من هذين الأخيرين دور هام في ترسيخ صورتها عند الطفل لكن شرط أن يرتكزا على مقوّمات واضحة المعالم يستطيع الطفل لمسها ومن ثم التشبّه بها لا أن يرتكزا على تمثّلات رمزية يعجز عن إدراكها مباشرةً: فهو بحاجة لأن يرى والديه وهما يقومان بدورهما الاجتماعي كي يتمكّن من إدراك كنه هذا الدور؛ كما أنّه بحاجة لأن يقيما معه علاقة تحاور حميم يشرحان له، خلالها، كافة الأمور الحياتية وبشكل خاص مفاهيم الخير والشر، المقبول وغير المقبول، . . . فيدرك الطفل، عندها، وانطلاقاً من إحساسه بقيمته كشخص له مكانته الخاصّة به داخل إطار المنزل العائلي، فحوى هذه الأمور. . . وهذا ما يسهّل عليه تكوين الأنا الأعلى وعمليّة إدخال مفهوم المحرّمات والممنوعات و. . . بشكل اختياري حرّ لا بشكل إكراهي يُفرَض عليه من الخارج.

ربّ قائل: لم يكن أهلنا على إدراك أو دراية بمثل هذه الأمور والمعطيات النفسية الحياتية ومع ذلك فقد ربّونا تربيةً جيّدة وعلى ذلك نجيب: نعم، لقد تلقّى الجيل الماضي، جيل الآباء والأمّهات، تربية مقبولة رغم جهل أهلهم بمجمل المتطلّبات التربوية الحديثة، هذا صحيح؛ إنّما ينبغي ألاّ ننسى التغييرات الجذريّة التي أصابت نمط الحياة المعاصرة ونخص بالذكر منها ما أحدثه دخول وسائل الإعلام السمعي والبصري (من راديو وتلفيزيون و. . .) على خط النمو

الطبيعي من تغيير. يقول د. معتوق (فريدريك)[1] في هذا الصدد: «يفعل التلفزيون بالناس، في ليلة واحدة، ما كانت أحاديث السهرات السابقة تستغرق في فعله سنوات طوال». هذا دون ذكر التغيير الجذري الذي لحق بالنمط المهني حيث كان الأب يعمل، إجمالاً، في الحقل والأم كانت تحمل له «الزوّادة» يرافقها الطفل الذي لم يكن يذهب إلى المدرسة (هذا إن ذهب إليها) قبل السابعة من عمره والذي كان يراقب والده وهو يعمل... فيشعر بلذّة ما بعدها لذّة ويحسّ بالمشاركة الفعليّة التي تزوّده بتجهيز نفسي ومعنوي وحياتي بليغ الأثر على تكوينه؛ أمّا اليوم فأين هذه الصورة التي امّحت — أين الطفل من والده؟ إنّه لا يراه إلاّ لماماً. وحتّى عندما يجتمع شمل العائلة فهناك، غالباً، التلفزيون، ذلك المحاور الوحيد (كما يسمّيه د. معتوق) الذي يستأثر باهتمام مجمل أفراد العائلة والذي لا ينقطع عن الكلام طوال السهرة... والعائلة تعوّدت على الصمت لدرجة توجيه الملاحظة (وبعنف غالباً) لمن تسوّل له نفسه مقاطعته البرنامج...

لا يُفهمَنّ من كلامنا أنّنا ضد التحديث في مجتمعنا بل مجرّد التنبيه لمخاطر ما يكون قد ترسّخ في ذهن الطفل من تمثّلات وصور تكون غالباً مشوّهة، نظراً لعجز عقله عن فهمها وتقويمها، لذا فهي تحتاج لوجود أهلٍ واعين يصحّحون سير المعطيات الذي يكون قد تشوّه...

وتمثّل الطفل لوالديه لم يبدُ، من خلال رائز الحرب[2]، أفضل ممّا بدا عليه في الروائز الأخرى إذ أنّ العديد من الأطفال رأوا في الرجل الذي يحمل

(١) د. معتوق (فريدريك)، «التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية» (بحث ميداني في الثقافة الشعبية في شمال لبنان)، جرّوس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦، ص ١٢٩.

(١) يشتمل «رائز الحرب» الذي اضطررنا لوضعه كي نستطيع تقويم آثار الحرب على الطفل لدى قيامنا بالبحث الميداني حول «التأثيرات النفسية للحرب على الطفل اللبناني...» بهدف نيل الدكتوراه الدولية في علم النفس العيادي، على لوحات تمثّل الارتباطات الأسرية العاطفية ومن ضمنها لوحةً تمثّل رجلاً (ذا شاربين) يحمل طفله بلهفةٍ بادية للعيان (أنظر رائز الحرب: لوحة «١٠»، في ملحق الكتاب السابق: الجزء الرابع من هذه السلسلة التي نقدّمها للقارىء العربي الكريم).

الطفل ويحميه امرأةً لا رجلاً رغم وجود الشاربين وهي، كما ذكرنا، من السمات المميِّزة للذكور عن الإناث.

وكذلك القول بالنسبة إلى رائز العائلة حيث بدا غموض دور الوالدين واضطراب صورتهما في ذهن الطفل جليّين وواضحين لدرجة استحال معها علينا تمييز الإناث من الذكور في رسوم العديد من الأطفال لعائلتهم: فالإناث كما الذكور بدوا، في هذه الرسوم، مجرّد خيالات متشابهة. والجوّ المنزلي الأسري الذي كشف عنه هذا الرائز تميّز، هو الآخر، بسيطرة الاضطراب على العلاقات الأسريّة القائمة بين الطفل وأهله (والديه بشكل خاص). وقد تترجم هذا الاضطراب بأشكال مختلفة تراوحت بين إلغاء الأهل من العائلة المرسومة، أو انتقاص قدرهم كتشويه رسم الأب أو الأم أو الاثنين معاً بالمقارنة مع رسم باقي الأشخاص، أو رسمهم مبتوري الأعضاء (مقطوعي الأيدي مثلاً)...، أو إبعادهم وعزلهم عن الأسرة كرسم الوالدين في منطقة من الورقة بعيدة عن تلك التي رسم فيها باقي أفراد الأسرة (الأخوة، الأخوات، المفحوص نفسه...).

وتماهي الطفل، على ضوء إجابة الأطفال (موضوع الاستقصاء الميداني) على السؤال «مثل من تحب أن تكون في الأسرة؟» تميّز، هو الآخر، بالغموض والتشويش: قلّة هم الأطفال (لأي فئة اجتماعية انتموا: صبيان أم بنات، مسلمون أو مسيحيّون، ...) الذين تماهوا بالقريب من جنسهم (الصبي بأبيه والبنت بأمّها)، أمّا الأكثرية الساحقة من الأطفال فقد تماهوا: إمّا بأصغر إخوتهم (مهما كان جنسه لأنّه مدلّل من قِبَل الأهل ومقرّب إليهم) أو بأي شخص موجود في المحيط الذي يترعرعون ضمن إطاره لأنّه يؤمّن لهم إشباع مختلف حاجاتهم: العاطفية والنفسية بالدرجة الأولى، والماديّة والمعنوية...

تكمن الخطورة في مثل هذا التماهي بالمعطيات الأساسية والمبدئية للنمو الطبيعي حيث لتماهي الطفل بالقريب من جنسه، ومن ثمّ بالأشخاص الذين يمثّلون هذا الجنس، دور بغاية الأهميّة كي يتمكّن من اكتساب صفات الرجولة أو الأنوثة التي تشبّه بها (تماهى بها) عند هذا القريب (ومن يمثّله في هذا الإطار) فيُحقّق، بالمستقبل، رجولته أو أنوثته.

والجو العائلي الذي كشف عنه رائز الفيلم لم يكن أفضل من كل ما سبق ذكره في الروائز الأخرى إذ أن ارتباط الطفل بأحد والديه قد تمّ، غالباً، على حساب ارتباطه بالقريب الآخر (إمّا سيطرة الأب وتعلّق مُفرط من قِبَل الطفل به وإمّا سيطرة الأم وتعلّق بها) بحيث لم يكن للانسجام بين ثنائي الوالدين (الكوبل الوالدي)، إلاّ نادراً، مكانته في هذا المضمار. . . من هنا التأكيد على عدم توافر الفُرَص المتوخّاة كي يتمكّن الطفل من تكوين قاعدةٍ نفسيّة متينة ينطلق منها ليكتسب قدرته على تمييز والديه أحدهما من الآخر، أي كشخصين متكاملين لكلٍّ منهما دوره وشخصيّته الخاصّين به لكن المتكاملين على مستوى حبّه والاهتمام به؛ وبالتالي، يمكن تأكيد استحالة الإمكانيّة عند هذا الطفل على التماهي بالقريب من جنسه ومحاكاته في صفاته.

مختلف الأسباب المذكورة أعلاه تتضافر لتعطي الأرقام الظاهرة في الجدول «رقم ١٣» أهميّتها خصوصاً وأن هذه الأرقام المرتفعة بدت، بحدّ ذاتها، ذات دلالة تعبيريّة هامّة جدّاً .

تجدر الإشارة هنا، بالعودة إلى الجدول «رقم ١٣»، إلى ارتفاع مستوى الالتباس في ما يختص بصورة الوالدين ودورهما عند الصبيان أكثر منه عند البنات. يعود ذلك، ربّما، إلى الواقع التالي: يعيش الطفل العربي (الصبي والبنت على حدّ سواء)، إجمالاً، مع الأم في ظل غياب الأب عنه خصوصاً خلال سنواته التكوينية الأولى؛ لذا تجد البنت أكثر من الصبي الفرصة المؤاتية للتعرّف على دورها المستقبلي كأنثى. لكن، وللأسف، بدت هذه المعرفة قليلة الفائدة بالنسبة إليها نظراً لعجزها عن التعرّف على الأم كأنثى تتميّز بالصفات الأنثوية الطبيعيّة وهذا ما انعكس سلباً على قدرتها في تكوين صورة إيجابية عنها تسمح لها بالتماهي بها.

ولهذا العجز أسباب عديدة ومتنوّعة ذكرنا بعضها لدى توقّفنا عند صورة المرأة في المجتمع الشرقي وسنذكر البعض الآخر منها لدى تناولنا، لاحقاً، للأب والأم بالدراسة التفصيلية الوافية. لكنّنا نتوقّف، هنا، لنشير إلى خطورة جهل الطفل لدور والديه واضطراب صورتها في ذهنه نظراً لانعكاس ذلك سلباً

على نموّه الطبيعي (السوي) وتهديد حياته النفسية بالاضطراب العميق: نشدّد هنا على ارتباط علاقة الطفل العربي المَرَضيهpathologique بأهله والمبنيّة على الخضوع والاتّكاليّة كموقف تبنّاه تجاه الأهل والمجتمع، ارتبط وبشكل وثيق، بالتباس دور الوالدين وغموض صورتها عند الطفل.

أمّا حدوث اضطراب نفسي كهذا عند الطفل فيعود لكون «دور الأب ودور الأم، وإن اختلفا نوعاً، متكاملين ومتضافرين في سبيل تأمين القاعدة الأساسيّة لنموّه»[1]. إنّهما يساهمان، في الحقيقة وإذا جرت الأمور كما ينبغي، في تكوين تمثّل جيّد لأنا الطفل المثاليّةSon Moi idéal بفضل العاطفة الصادقة والمتبادلة التي تجمعه بهما وتجمعهما به؛ من هنا القول إن باستطاعتهما (أي الأب والأم)، إنطلاقاً من هذا الحب المتبادل، إبداء بعض التسامح والتساهل تجاه الطفل، المقرونين دائماً بالسلطة وخصوصاً من قِبَل الأب.

ووجودهما الفعّال إلى جانبه (أي الطفل) يسمح لهما بالحصول من قِبَله على تنازلات متعدّدة كـ: تحديد نزواته ولجمها حبّاً بهما وإرضاءً لهما حتّى وإن تمّ ذلك نتيجة إكراههما له وإلزامه القيام بما يتنافى مع رغباته ونزواته إذ «لا تربية بدون إكراه» إنّما إكراه موجّه، واعٍ ومقرون بالحب والعدل لا إكراه ناجم عن التسلّط المجرّد عن التفهّم والتفاهم.

لا بدّ من التوقّف، هنا، قليلاً عند دور الأب داخل إطار الأسرة لنقول: لا يتمكّن الأب من تحقيق مكانته الخاصّة به فقط عن طريق كبح جماح نزوات الطفل بل، خاصّةً، عن طريق الأوامر والممنوعات المتعدّدة والمتنوّعة الأطر التي تؤدّي، بحدّ ذاتها، لإحداث حرمانات تقف حائلاً بين الطفل وبين اشباع رغباته...؛ وهذه الحرمانات يتقبّلها الطفل إرضاءً لوالده الذي يحبّه ويحترمه، وهي تشكّل عاملاً فعّالاً يساعده (أي الطفل) في كبح جماح نزواته الليبيدية... وما يساعد الأب في تحقيق دوره هذا يكمن في مجموعة الامتيازات التي يتمتّع بها داخل الأسرة والتي تخوّله حقّ إصدار مجموعة الحقوق والواجبات (أي ما يحق وما لا يحق، ما يمكن اشباعه من رغبات وما ينبغي صدّه وعدم إشباعه،...)

(1) Mauco (Georges), «La paternité, sa fonction éducative dans la famille et à l'école», Ed. Universitaires, Paris, 1971, p 33.

المقتصرة عليه كأب[1] لكن شريطة أن يرافق نمو الطفل منذ ولادته كي يتقبّله هذا الأخير فلا يحسّه كدخيل متطفّل...

وإلى جانب ذلك يمكن القول بأن الأب يمثّل مفروضات وضغوطات المجتمع تجاه الطفل فيجبره على احترامها، خصوصاً عبر تماهيه به؛ وهكذا ينفتح الطفل على الثقافة التي يعيش ضمن إطارها ويتأقلم معها. وفضلاً عن ذلك، يمكن القول: إن الأب هو الذي يسمح، بفضل مجموعة الحرمانات التي يفرضها على الطفل، بنمو الركائز العليا لجهازه النفسي ونقصد بشكل خاص تكوين «الأنا الأعلى le surmoi» لأن أصداء الحرمانات تجاه حاجاته ورغباته تبقى محفورة، وبشكل مباشر، في داخله بفضل التماهي حتى وإن غاب الأب عنه.

وكل ذلك يعزّز انبناء «الأنا المثالية» عند الطفل، بشكلها ومحتواها، وذلك بفضل تحقيقه لمختلف التماهيات التي قام بها بالنسبة إلى الوالدين (وبالأخص الأب) اللذين يحبّها ويخشاهما في الوقت نفسه.

ثمّ إنّ الصورة التي يكوّنها الطفل عن والديه (عن والده بشكل خاص) تؤمّن، ضمن هذا الإطار، قيمةً رمزيّة سمّاها العلماء «الصورة الرمزيةImago» التي ترتكز على صورة الوالدين الحقيقيّة الأصليّة إنّما ملوّنةً بألوان هواماته المتعدّدة التي تضفيها على هذه الصورة حاجات الطفل ورغباته وتمنّياته اللاواعية... وخصوصاً قدرة الوالدين على اشباع هذه الهوامات. ولهذه الصورة دور في غاية الأهميّة لإخراج الطفل من دائرة العلاقة الثنائيةRelation duelle الضيّقة الإطار التي جمعته بأمّه منذ تكوينه في احشائها (داخل الرحم) والتي استمرّت بعد الولادة بفضل الثدي أو ما يمثّله في عمليّة الرّضاعة... وهذا ما يساعده، لاحقاً أي لدى اجتيازه المرحلة الاوديبية، على حلّ الوضعيّة الاوديبية الثلاثيّة الأبعاد: أب-أم-طفل وتمكّنه من اجتياز مراحل نموّه التالية بسلام.

وهكذا نعود، دائماً، إلى دور الأب الحقيقي وفعاليّة وجوده إلى جانب الطفل: فإذا كان هذا الأب مستضعفاً أو مُنتقَص القيمة، كما هي الحال في معظم أسرنا[2] فإنّ ذلك يُسهِم في تكوين صورة مشوّشة عنه عند الطفل من

(1) Aichhorn (A), op. cit., p 200.

(٢) لا شك بأن القارىء سيُفاجأ بما نقول ويعتقد بأنّنا نعارض أنفسنا بمعنى أننا ركّزنا على انتقاص =

شأنها تعزيز الصعوبة التي يجدها اليافع، فيما بعد، بالنسبة إلى قدرته على تحقيق النضج الحقيقي والاستقلالية الشخصية.

أمّا صورة الأب الرمزيّة الجيّدة والمتلائمة مع الأنا المثالية فإنها تكمن، كما يقول مندل (جيرار)Mendel في صورة الأب: العادل، القوي، الحرّ، الرقيق والعطوف المتسامح؛ عادل أي أنّه لا يتجاوز حقوقه فيتمكّن، بالتالي، من أن يكون حيادياً بأحكامه وبعيداً عن التعسّف التسلّطي والاستبداد؛ قوي أي أنّه يتمتّع بقدرة تمكّنه من التحكّم بالكائنات والأشياء، قدرة معتدلة ليست جبروتاً وتسلّطاً؛ حرّ، خصوصاً بالنسبة للأم، أي أنّه غير خاضع لسلطتها الخفيّة وغير المباشرة (كما هي الحال في مجتمعنا العربي)، بل يتمتّع بقدرة خاصّة به تمكّنه من تبادل الآراء مع الأم بالنسبة إلى القرارات المنزلية الهامّة[1].

ينبغي التنويه هنا لواقع بغاية الأهميّة: حاجة البنت لوجود الأب وتأثيره مماثلة لحاجة الصبي إليهما وإن كان بطريقة مختلفة، تماماً كما هو دور الأم بالنسبة إلى الصبي وتنشئته. في الواقع، تحتاج البنت لأب (حتى وإن لم يكن الأب الحقيقي) كي تفهم ماهيّة الذكورة والرجولة فتعرف، بالتالي، كيف تتصرّف بحضور الرجال وإلاّ ستبقى الذكورة، بالنسبة إليها، موضوعاً غامضاً يدعو إلى الخوف والحذر[2].

بالعودة إلى نقطة البداية أي إلى الجدول «رقم ١٣» نلاحظ بأن دور الوالدين يبدو بعيداً عمّا ينبغي أن يكون عليه؛ والقول نفسه يُفرَض علينا إذا ما عدنا إلى الواقع الاجتماعي. فلا عجب إذن إذا ما بدت أدوار وصور الوالدين مغمورة بالغموض والالتباس وبالتالي مدعاة لخيبة أمل الطفل العربي وعائقاً في طريق تحقيق نموّه بشكل طبيعي.

= الصورة الانثوية وتعزيز الصورة الرجولية...؛ لنبدّد أي التباس يمكن أن يعلق بذهنه بالنسبة لهذا الموضوع نذكّره بما سبق أن قلناه حول تمجيد صورة الأم في المجتمع العربي وبشكل غير مباشر الانتقاص من صورة الأب الذي يقوم بدوره بشكل تسلّطي بعيد عن أي جوّ من التفاهم والحوار...

(1) Mendel (Gérard), «La révolte contre le père», (une introduction à la socio-psychanalyse), Ed. Payot, 1968, p 93.

(2) Spock (Benjamen), «Enfants et parents d'aujourd'hui», Ed. Northon & comp 1974, trad. fr. 1976, Elsevier Sequoïa, Bruxelles, p 200.

خلاصة:

ملاحظة عامّة يمكن استخلاصها من التحليل العيادي النفسي لواقع الطفل العربي ومُعاشه الحيوي داخل الأسرة: يبدو هذا المُعاش سلبيّاً ومثيراً للاضطراب النفسي والتكويني أكثر منه إيجابياً وبنّاءً؛ فلقد بدا كعامل يعزّز استعداد الطفل للاضطراب بدلاً من مساعدته على السيّر قدماً في طريق التطوّر والنمو السليمين.

فالاضطراب يسود، إجمالاً، العلاقات القائمة بين الطفل ومحيطه، بينه وبين أسرته بشكل خاص، نتيجة ارتباطه بالأهل عبر علاقات نفس - مَرَضيّة تتميّز بالاتّكاليّة والخضوع المُفرطين من جهة، وبغموض صورة الوالدين والتباس دورهما على الطفل من جهة أخرى. في الواقع، بدا تأثير العلاقات الأسريّة ذا انعكاسات سلبيّة شملت مجمل الأطفال كائناً من كانوا ولأي فئة اجتماعية انتموا (صبيان أو بنات، مسلمون أو مسيحيّون، يعيشون داخل المؤسّسة أم مع الأسرة، قبل الحرب أم خلالها): فلقد بدا الطفل، بشكل عام، مسحوقاً ومرهقاً من جرّاء ثقل الضغوطات المفروضة عليه من قِبَل الأسرة والمجتمع على حدّ سواء؛ كما بدا الاضطراب الذي غزا شخصيّته على درجة مرتفعة من شأنها رفع درجة احتمال انزلاقه نحو عتبة المَرَض النفسي الحقيقي.

إنّما نودّ تبديد انطباع يمكن أن يكون قد راود ذهن القارىء في كوننا متشائمين وعلى ذلك نجيب: نحن، بطبعنا، متفائلون، لكنّ التفاؤل لا يعني الإغضاء عن الواقع الملموس؛ فممّا لا شكّ فيه أنّ واقعنا الأسري يشوبه الاضطراب وقد بدا ذلك واضحاً وملموساً عند الطفل، ونحن لم نورد سوى ما كشفته لنا الملاحظة العلمية، الموضوعية عبر التحليل العيادي النفسي الذي قمنا

به وقد شمل، ضمن ما شمل، طبيعة علاقة الوالدين بالطفل ودرجة تدخّلهم في حياته وذلك من خلال ما كشفه الطفل نفسه لا انطلاقاً من اعتبارات نظريّة يمكن أن تكون صحيحة كما يمكن أن تكون غير متطابقة مع الواقع.

وهنا ينبغي التنويه بِمسلّمات يمكن وصفها بالعلميّة ظهرت عند الطفل، موضوع استقصائنا الميداني، على ضوء التحليل العيادي المعمّق الذي قمنا به:

ـ على الأهل الأخذ بعين الاعتبار، لدى تنشئتهم للطفل ورعايتهم له، كيفيّة تقبّل الطفل لوجودهم وتدخّلهم في حياته كي يوفّروا الإطار السليم لما يقدّمونه له من تضحيات وعناية. إنّهم، بكلمة مختصرة، مدعوّون لأن يكونوا قريبين من الطفل كي يتمكّنوا من معرفة حاجاته الحقيقيّة فيقدّموا، بالتالي، كميّة الاهتمام اللازم والضروري أي دون زيادة أو نقصان لأن الزيادة، كالنقص تماماً، من شأنها إيذاء الطفل لأنّها تتعدّى حدود طاقته على التقبّل والاستقبال فتمس جوهر شخصيّته الفرديّة وحقّه الشرعي في الاستقلاليّة.

ـ يُضاف إلى ذلك واقع هام جدّاً ويكمن في كون تصرّفات الأهل تبقى، عامّةً، مصبوغة بلون ميولهم اللاواعية المكبوتة، من قِبَلهم، منذ عهد الطفولة. من شأن ذلك تشويه مسار الجهود الواعية التي يبذلونها إلى جانب الطفل لإشباع حاجاته وتمنّياته. ولقد شدّدنا، مراراً وتكراراً على حساسية الطفل المرهفة وقدرته على التقاط معنى ودلالة كل ما يحيط به من تشويش أو تحوير في سلوك الأهل إنّما دون أن يكون قادراً على التعبير عن ذلك أو كشف النقاب عنه. بكلمة مختصرة نقول: يُحسّ الطفل بوجود خطإٍ ما لكنّه يبقى عاجزاً عن إيضاح كنهه (فهو لا يعرف مثلاً: كيف ولماذا؟) وعن التعبير عمّا يريده ويتمنّاه. وكل ذلك يُسهم في تعزيز الغموض والالتباس اللذين يسيطران على نفس الطفل.

ـ ثم إنّنا نودّ تحديد ما نعنيه بقولنا: إنّ جوّ الأسرة العربية بشكل عام واللبنانية بشكل خاص لمفعم بالسلبية، إذ أنّنا نقصد بأنّ الجو الأسري يساهم برفع درجة احتمال انزلاق الطفل نحو حافّة المَرَض النفسي بدلاً من خفضه خاصّةً وأن أهم خصائص دور الوالدين تكمن في توفير جو الطمأنينة والأمان النفسيين عند الطفل عبر إشباع حاجاته الطبيعية، على الأقل. ومع ذلك فإنّنا لم

نقصد أبداً القول بأن جو العائلة العربية (واللبنانية بوجه خاص) هو مجرّد من كلّ إيجابيّة بل، على العكس، فإنّنا نشدّد على تمتّع هذه الأسرة بعدد من السمات الإيجابية المميِّزة لها والتي، بفضلها، حُفِظَت الطفولة اللبنانية من الوقوع، فعلاً، فريسة المَرَض النفسي البالغ الخطورة ونقصد بذلك حفظ بنية الشخصية العميقة الغور من الإصابة المَرَضيّة رغم ما عانته هذه الأسرة ولا تزال تعاني منذ سنوات كان كفيلاً بهدم الإطار الأسري في أيّ مجتمع آخر.

والحقيقة تُقال: لقد كمنت أخطر السمات المَرَضيّة المُلاحَظة عند الأطفال (موضوع استقصائنا الميداني) بوجود ميول فُصامية لا بوجود انفصام فعلي في الشخصية اللبنانية. ونحن إذ نشدّد على دور الأهل فلأنّنا على ثقة أنّ بإمكانهم، لدى وعيهم لأهميّة دورهم وكنهه، تجنيب طفلهم العديد من الأخطار التي أحدثوها، وعن غير قصد منهم، في نفس هذا الأخير.

أكثر من ذلك نودّ، في هذه المناسبة، إلقاء التحيّة والتقدير للعائلة اللبنانية التي لا تزال تفرض نفسها على المجتمع الأكبر. وتثبيت وجودها هذا لم يكن، في الحقيقة، أمراً سهل المنال بظل الوقائع والأحداث المؤلمة التي عايشتها ولا تزال والتي عرّضتها لشتّى التهديدات والمخاطر: فمنذ ما يربو على الستّة عشر عاماً والحرب لاتزال ضاريةً على أرض الوطن، والأحداث التي لم يرَ التاريخ لها مثيلاً لاتزال تتميّز بوحشيّة لم تبقِ في البلاد على شيءٍ إلاّ ونالت منه بدءاً بالدولة، مروراً بالجيش وبمختلف المؤسّسات الاجتماعية، وصولاً للاقتصاد الوطني والبنية التحتيّة بكل مقوّماتها...

والحقّ يُقال، من غير الممكن إدراك مدى هذه الإيجابيّة إذا لم نقم بجولة تاريخيّة نعود، خلالها، إلى الوراء أي إلى بداية الأحداث اللبنانية منذ عام ١٩٧٥ ومن ثمّ الصعود زمنيّاً إلى الوقت الحاضر، ١٩٩٠، تاريخ كتابة هذا التقرير، حيث تبدو الأحداث، اليوم، أكثر وحشيّة من ذي قبل. من شأن جولة كهذه إظهار مدى معاناة الأسرة اللبنانية: الآلام والمصاعب التي واجهتها والمخاطر الكبرى التي فُرِضَت عليها خلال الستّة عشر عاماً من الحرب التي أذاقتها الويلات واضطرتّها لهجر منازلها بالقوّة؛ هذا إلى جانب القذائف المدفعية

(من شتّى العيارات) والقنابل العمياء الفتّاكة التي طاردتها حيثما اختبأت. . .
وأخطر من ذلك كلّه سيطرة شريعة الغاب على الأخلاق والمشاعر الإنسانية على الساحة الدولية وسيطرة رجل الشارع بقوّة سلاحه والمدعوم من الأولى على الساحة المحلية. . .

لقد عانت الأمرّين في ظل هذه الأجواء؛ ففي الكثير من الأحيان، فَقَد ربُّ البيت عمله الذي كان يؤمّن له قوتها ومؤونتها؛ كما أن العديد من الآباء فُقِدوا أو وجدوا أنفسهم فجأةً، بين ليلة وضحاها، عاجزين أو معاقين. . .

ورغم كل الأهوال والسلبيّات التي عاشتها الأسرة اللبنانية والتي لا تزال تتحمّلها بصبر يثير الإعجاب فقد تمكّنت من فرض نفسها كواقع اجتماعي يتمتّع ببنية لاتزال تحافظ على مجموعة من المعتقدات والقناعات الأخلاقية الراسخة عندها والفخورة بها، تنقلها إلى جميع أعضائها. . .؛ وكل ذلك يجعلها تفاخر جميع أسر الأرض قاطبةً في هذا المجال.

كل ذلك يشهد على إيجابيّات الأسرة اللبنانية بشكل خاص والعربية بشكل عام ويمكّننا من التأكيد، وبالبرهان العلمي، على الموضوعيّة التي ابتغيناها من تناولنا للتأثيرات السلبية التي احدثتها الأسرة في نفس الطفل بالدراسة إذ أننا قصدنا لفت انتباهها إلى واقع تجهله وعليها معرفته كي تتمكّن من المساهمة في تطوّر طفلها وبشكل سليم لا الحكم عليها بقساوة وجور؛ ونحن على ثقة تامّة برغبتها في القيام بدور إيجابي وفعّال إلى جانب أطفالها، فلذات أكبادها.

لقد قصدنا، في الحقيقة، تبيان طبيعة حاجة الطفل إليها وذلك على ضوء الأبحاث العلميّة الميدانية البعيدة كل البعد عن المجادلات النظرية كي نساعدها على إدراك ما يتوجّب عليها والقيام بدورها إلى جانب الطفل بأفضل ما يكون خاصّةً وأنّنا نعي الصعوبات الجمّة التي تعرّضت لها والمزايا المتعدّدة التي أظهرتها والتي مكّنتها من تأمين استمراريّتها رغم الظروف القاسية التي مرّت عليها.

ثم إنّنا نودّ التعبير عن ثقتنا بقدرة الإنسان العربي على تأمين مشاعر السعادة والرضى عن النفس وعلى إمكانيّة تخطّيه مجمل الصعاب والعوائق التي

تحاصره، ومنذ ولادته، من كل حدبٍ وصوب: فرغم تميّز الصورة الأسرية والاجتماعية العربية بالسلبية على ضوء ما سبق عرضه حول الأسرة العربية ومواقفها ومسؤوليّتها عن اضطراب الطفل بسبب كل ما يعتور تنشئتها له من حواجز حضاريّة، فإن أملنا يبقى كبيراً بالنسبة إلى الإنسان العربي على تجاوز كل ما يعترض طريقه من حواجز شرط أن يدرك فحوى الصعاب التي يتعرّض لها ويتسلّح بالوعي الذي يمكّنه من معالجتها وحلّها.

وبالمناسبة نذكّره بواقع هام عليه إدراكه كي يتمكّن من تحقيق دوره الحضاري: إنّه مدعوّ اليوم، أكثر من أي وقت مضى وأكثر من غيره من أفراد المجتمعات الأخرى، للقيام بثورة إيجابية واعية على كل ما يكبّله. . .، ثورة تنطلق من معرفةٍ معمّقة ومدركه للحقائق التي تفرض نفسها على الساحتين: الدولية والمحليّة والتي أظهرتها الثورة العلمية المعاصرة، كي يتمكّن من تحرير نفسه من الداخل وذلك بفضل تنمية ثقافته وثقافة مجتمعه وبفضل تنمية الطاقات الكامنة بداخله وتعزيزها كي يستطيع الاعتماد على نفسه والتخلّي عن الاعتماد على الخارج، كما كانت عليه الحالة حتى الآن، إذ من شأن ذلك ابقاؤه رهينةً لهذا الخارج الذي يستعمره ويذلّه.

وتحرير نفسه من كل ما يحاصره من حواجز حضارية مستتبّة في مجتمعه وأسرته ومدرسته و. . . وكافة مؤسّسات بلده يتطلّب منه عرض الواقع الذي يعايشه كما هو بمشكلاته وصوره (حتى وإن بدت قاتمة) كي يتمكّن من معالجتها ومواجهتها فيتمكّن، بالتالي، من حلّها إذ يستحيل عليه تحقيق أي تقدّم أو تطوّر إذا لم يطرح المشكلة القائمة بكل أبعادها ويتقصّى عنها معتمداً منهج الملاحظة والتبصّر ثم التحوّل إلى التجريب والاختبار ليربط، بعد ذلك، كل ما يلاحظه بالوقائع الموجودة. . .

وما يدعونا للتفاؤل، رغم كون الصورة قاتمة جدّاً، يكمن في القدرة التي أظهرها الطفل العربي، رغم كل ما يحيط به من سوداويّة، من حيث توجيه الراشد وإرشاده بنفسه إلى كيفيّة تعامله معه بهدف تأمين سلامة التفاعل بين الاثنين؛ وهذا، لعمري، يشكّل بحدّ ذاته استعداداً كامناً يبشّر بالتفاؤل.

لذا فإنّنا نختتم كتابنا هذا بإعادة الدعوة إلى الراشد العربي (كأهل وكأستاذ و. . .) لتفهّم المعاني الكامنة في السلوك الذي يبديه الطفل تجاهه، وبوجهٍ خاص محاولة التعرّف على ما يودّ هذا الأخير التعبير عنه.

هذا، حتماً، بالإضافة إلى ضرورة أن يفيق من سباته العميق الذي طال أمده فيلتزم بقضايا مجتمعه ويتصدّى فعليّاً وبنشاط للحواجز المستتبّة في مجتمعه هذا مجنِّداً كل طاقاته ومتحلّياً بالصفات العلمية، العملية والإيجابية في مواجهته لها.

المراجع

- انجلز (ف)، «أصل العائلة والملكية الخاصّة والدولة»، شتوتغارت، ١٨٨٤،

- الأسبوع الاجتماعي الرابع في بيروت. «الأسرة اللبنانية»، منشورات الآداب الشرقية، بيروت، ١٩٤٣،

- الجميلي (رشيد)، «تاريخ العرب»، بيروت، ١٩٧٣،

- الحسن (محمد احسان)، «العائلة والقرابة والزواج»، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨١،

- الدوري (عبد العزيز)، «مقدّمة في تاريخ صدر الإسلام»، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦١،

- الصبّاغ (د. ليلى)، «المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني»، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٣،

- الأصفهاني (أبو فرج)، «الأغاني»، ج ٢، طبعة بيروت، ١٩٥٦،

- الكرمي (حسن سعيد)، «الأسرة وتطويرها في المحيط الإسلامي»: «الإسلام وتنظيم الأسرة»، الاتّحاد العالمي لتنظيم الوالديّة، بيروت، ١٩٧٣،

- المرادي، «سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر»، القاهرة، ١٨٧٣،

- الهاشمي (علي)، «المرأة في الشعر الجاهلي»، بغداد، ١٩٦٠،

- بلاشير (ر)، «تاريخ الأدب العربي: العصر الجاهلي»، ترجمة ابراهيم الكيلاني، دار الفكر،

- بيهم (محمد جميل)، «المرأة في حضارة العرب»، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٩٦٢،

ـ جودت (محمد)، «الأخيّة التركية»، استانبول، ١٩٣٢،

ـ حطب (د. ز)، «تطوّر بُنى الأسرة العربية والجذور التاريخية لقضاياها المعاصرة»، معهد الإنماء العربي، فرع لبنان، بيروت، (الطبعة الثانية)، ١٩٨٠،

ـ داغر (شربل) «المطامع الإسرائيلية في الشرق»، جريدة الديار (مُلحق)، ١٤ نيسان، ١٩٩٠، عدد ٦٢٧،

ـ زريق (ق)، «في معركة الحضارة»، دار العلم للملايين، بيروت، (الطبعة الثالثة)، ١٩٧٩،

ـ سالم (فيليب)، «الحواجز الحضارية للتقدّم العلمي في العالم العربي»، (مناقشات)، مجلّة الحوادث (أسبوعية، سياسية، اجتماعية)، العدد ١١٣٦، ١١ ـ ١٨ آب، ١٩٧٨،

ـ غيز (هنري)، «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، باريس، ١٨٤٦، ترجمة مارون عبّود، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٩،

ـ لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديثة»، دار التقدّم، موسكو، ١٩٧٥،

ـ معتوق (فريدريك)، «التقاليد والعادات الشعبية اللبنانية»، (بحث ميداني في الثقافة الشعبية في شمال لبنان)، جرّوس برس، طرابلس، لبنان، ١٩٨٦.

Références

- Rosine Accad Sursok, «La femme libanaise, de la tradition à la modernité», In: Travaux et jours, N°/52, Jui.-sept., 1974.
- Aichhorn (A), Jeunesse à l'abandon», Ed. Privat, Toulouse 1973.
- Bagros (Sylvie), «Lorsqu'une française épouse un libanais», article paru dans «Travaux et Jours», N° 52, jui.-sept., Ed. Centre cultural Universitaire, Beyrouth, Liban, 1974, p 56.
- Dr Camilleri (Carmel), «Les attitudes et représentations fmiliales des jeunes dans un pays décolonisé en voie de développement», (Essai sur le changement socio-culturel dans un pays du Tiers-Monde, Tunisie), Thèse présentée devant l'Université paris V, 1971.
- Chamoun (M), - «problèmes de la famille au Liban», In: Travaux et Jours, N° 25, oct.-déc., 1967
  - «psychologie de l'éthnotype libanais», In: Travaux et Jours, N° 30, jan-mars, 1969،
  - «Image de la mère et sexualité au Liban», In: Travaux et Jours, N° 44, Juillet-sept., 1972.
  - «Couples», In: Travaux et Jours, N° 52, juillet-sept., 1974.
- Davis (K), «Human society», New York, 1967.
- Documents: service- adolescence, «La famille, si elle n'existait pas faudrait-il l'inventer?», N° 18, nov, 1975, Paris.
- Durkheim (E), «La famille conjugale», Rêvue philosophique, N° 46, Paris, 1921.
- Encyclopœdia Universalis, «Droit de la famille», Vol 6, p 908-914.
- Père Frans Van Der Lugt, «L'image du prêtre marié et célibataire chex les maronites libanais et syriens», thèse inédite de doctorat 3° cycle, Lyon II, 1976.
- Gannagé (Pierre), «Législation comparée au liban», 1° fascicule, Paris, 1957.
- Gibb & Brown, «Islam society» (2 vol), Oxford, 1957.

- Ginsberg (M), «Sociology», London, 1950.
- Goodsell (W.A.), «History of marriage and family», New York, 1955.
- Hacker (F.), «Agression, violence dans le monde moderne», Ed. Calnann Lévy, 1972 (trad. fr).
- Hanson (J.K), «A textbook of economics», London, 1970.
- Al Hassan (Ihsan), «Social structure and family change in Iraq under conditions of industrialization», A. ph. D. thesis in sociology of the hungarian academy of sciences, Budapest, 1977.
- Hicks (M.C.), «The social framework», London, 1951.
- Hinkle (R), «The development of modern society», New York, 1938.
- Johnson (H), «Sociology: a systematic introduction», London, 1961.
- Lemaire (J), «Le couple: sa vie, sa mort; la structuration du couple humain», sci. de l'homme, Payot, Paris, 1979.
- Le play (F), «Les ouvriers européens», Paris, 1877.
- lénine, «Lettres de loin, 3° lettre: les communistes et la condition de la femme», Ed. sociales, Paris, 1970.
- Mackfver (R), «Society: A textbook of sociology», Rinehart & co., New York, 1948.
- Macfver (R), page (c), «Society», London, 1962.
- Mark (K), & Engels (F), «Selected Work», Moscou, 1975.
- Mauco (G), «La paternité, sa fonction éducative dans la famille et à l'école», Ed. Univ., Paris, 1971.
- Mendel (Gérard), «La révolte contre le père» (Une introduction à la socio-psychanalyse), Ed. Payot, 1968.
- Minces (Juliette), «La femme dans le monde arabe», Ed. Magazine, 1980.
- Murdock (G), «Social structure», The free press, New York, 1949.
- Poliak, «Feudalism in Egypt, Syria, palestine and the Lebanon, 1250-1900», London, 1939.
- Porot (M), «L'enfant et les relations familiales», PUF, Paris, 1954.
- Rabbath (Ed), «La formation historique du Liban politique et constitutionnel» (Essai de synthèse), pub. de l'univ. Liba., Beyrouth, 1973.
- Saïd (Khalida), Kallab (Elham), Mougaïzel (Laure), Mourtada (Salam), «La femme libanaise et le travail» In: Travaux et Jours, N° 52, jui.-sept., 1974, p 56.

– Sauvaget, «Esquisse d'une histoire de la vie de Damas» In: Rêvue des études islamiques, Paris, 1934.
– Smith (R.T), «Comparative structure» In: The international encyclopœdia of the social sciences, vol. 5, the free press, 1968.
– Spock (Benjamen), «Enfants et parents d'aujourd'hui», Ed. Northen & Comp, 1974, (trad. fr.), Elsevier Sequoïa, Bruxelles, 1976.
– Westmarch (E.A), «A short history of marriage and the family», London, 1926.
– Weuleress (J), «paysans de Syrie et du Proche-Orient», Tours, France, 1946.
– Whitehead (Alfred N), «The Ains of education and other essays», London, 1951.

١ ـ الإنسان والتاريخ — أثر التاريخ وتأثره بسيكولوجية الفرد

٢ ـ الإنسان والجغرافيا — أثر الجغرافيا وتأثرها بسيكولوجية الفرد

تأتي بعدها الكتب التالية :

٣ ـ أيها الطفل من أنت ؟ دراسة سيكولوجية تتناول الطفولة بشكل عام

٤ ـ واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل — حالة خاصة : الطفل اللبناني

٥ ـ مواقف الأسرة العربية من اضطراب الطفل — حالة خاصة : الأسرة اللبنانية

٦ ـ موقف الطفل من والديه كثنائي «كوبل» يجمعهما معًا

٧ ـ عذرًا أبي
- الجزء الأول : المشاكل المطروحة عن غياب الأب في الأسرة
- الجزء الثاني : إمكانيات تعويض هذا الغياب

٨ ـ أمي.. أنا بحاجة إليك ، لا تتركيني

٩ ـ رفيقي.. تعال نكتشف العالم معًا

١٠ ـ إيه أيها التلفزيون ، كم تثيرني !

١١ ـ واقع التربية في المجتمع الشرقي المعاصر — دور المعلم في خفض حدة الاضطراب النفسي عند الطفل

١٢ ـ الطفل المعاصر والدين

